جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

شعبة علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

من إعداد الطالبة : بن عطالله سارة

بعنوان :

الإلتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– دراسة إستطلاعية لعينة من المؤسسات الناشطة بولاية غرداية –

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/09/20

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
لعمور رميلة	أستاذ محاضر(أ)	جامعة غرداية	رئيساً
طالب أحمد نورالدين	أستاذ محاضر(ب)	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
بلعربي محمد	أستاذ مؤقت	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
رحماني يوسف	أستاذ مساعد (أ)	جامعة غرداية	مناقشاً

السنة الجامعية: 2019م/2020م

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

شعبة علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

من إعداد الطالبة : بن عطاالله سارة

بعنوان :

الإلتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– دراسة إستطلاعية لعينة من المؤسسات الناشطة بولاية غرداية –

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/09/20

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
لعمور رميلة	أستاذ محاضر(أ)	جامعة غرداية	رئيساً
طالب أحمد نورالدين	أستاذ محاضر(ب)	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
بلعربي محمد	أستاذ مؤقت	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
رحماني يوسف	أستاذ مساعد (أ)	جامعة غرداية	مناقشاً

السنة الجامعية: 2019م/2020م

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أهدي ثمرة جهدي :

إلى من علمني أن الحياة كفاح ووراء كل تعب نجاح، إلى من جعل تعبه راحة لي، إلى مثلي وسندي في الحياة... أبي الغالي أطال الله عمرك.

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى رمز المحبة والعطاء، إلى ذروة العطف والوفاء... أمي الغالية أطال الله عمرك.

إلى أغلى ما أملك في الوجود، إلى عوني وقوتي إخوتي كل بإسمه: ياسين، محمد، سجود.

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء ... صديقاتي.

إلى رمز التواضع والمعاملة الطيبة أستاذيا الفاضلين الدكتور طالب أحمد نور الدين والدكتور بلعربي محمد.

إلى زملاء الدراسة خاصة دفعة سنة ثانية ماستر إدارة أعمال.

سـارة

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة، ووفقنا في إنجاز هذا العمل وعلمنا ما لم نعلم وكان فضله علينا عظيما، أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير والإمتنان:

إلى والدي الكريمين على دعمهما الذي لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما ولا للأرقام أن تحصي فضائلهما.

إلى الدكتور طالب أحمد نور الدين على تفضله بالإشراف على هذا العمل بكل سرور وإنشراح وتحمله معنا عناء البحث لإخراج هذا العمل إلى النور.

إلى الدكتور بلعربي محمد على نصائحه وإرشاداته التى كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل.

إلى جميع أساتذتي طيلة مشواري الدراسي لكم مني الشكر الجزيل وخالص الاحترام والتقدير ودمتم الشعاع المنير جزاكم الله عنا كل خير.

وأخص بالشكر عمال مديرية البيئة لولاية غرداية على حسن تعاونهم وتزويدهم لنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل.

كما أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد وكل من أمدني بيد العون ولو بدعوة صادقة أو بكلمة طيبة مشجعة.

سـارة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تبني الإلتزام البيئي لدى مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غرداية وذلك من خلال الدراسة الميدانية التى قمنا بها على عينة شملت 46 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ناشطة على مستوى بلديات ولاية غرداية، حيث إعتمدنا في جمع البيانات على أداة الإستبيان وتم تحليلها بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V 26 بالإضافة إلى مجموعة من المقابلات التي أجريناها مع مسؤولي بعض المؤسسات و كذا مع أحد إطارات مديرية البيئة بالولاية وذلك بغرض إضفاء مصداقية أكبر على نتائج الدّراسة، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها دراستنا أن : هنالك تفاوت في إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غرداية بالجانب البيئي يتراوح من ضعيف إلى متوسط، هناك علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين محددات الإلتزام البيئي ودمج البعد البيئي في أنشطة المؤسسة.

الكلمات المفتاحية : إلتزام بيئي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ضغوطات حكومية، أصحاب مصالح، قوانين بيئية.

Abstract :

This study aims to know the extent of adopting environmental commitment at the officials of small and medium enterprises in the state of Ghardaia and that is through the field study that we have done on a sample that included 46 small and medium active enterprises at the level of the municipalities of Ghardaia. Where we depend on the questionnaire tool in data collection which was analyzed using the statistical program to SPSS V 26. In addition to a number of interviews we conducted it with officials of some institutions as well as with one of the tires of the State Environment Directorate .This is in order to give more credibility to the study results.

One of the most important results that our study finds out that : There is a variation in commitment to the environmental aspect on the part of small and medium enterprises in the state of Ghardaia; it ranges from weak to moderate. There is a statistically significant correlation between the determinants of environmental commitment and the integration of the environmental dimension in the activities of the institution.

Key words : environmental commitment, small and medium enterprises, government pressure, Stakeholders, environmental laws.

العنوان	الصفحة
إهداء	I
شكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال البيانية	VII
قائمة الملاحق	VIII
قائمة المختصرات	IX
المقدمة	أ
الفصل الأول : الإلتزام البيئي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الإطار النظري والدراسات السابقة	
تمهيد	7
المبحث الأول: عموميات حول الالتزام البيئي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	8
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.	29
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني : دراسة إستطلاعية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غرداية	
تمهيد	42
المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية.	43
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.	52
خلاصة الفصل	84
الخاتمة	86
قائمة المصادر والمراجع	90
الملاحق	96
الفهرس	109

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري	19
02	مساهمة PME في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010 – 2017)	24
03	مساهمة PME في تنمية الصادرات خلال الفترة (2009 – 2016)	25
04	عدد مناصب الشغل التي توفرها PME خلال الفترة 2008-2019	26
05	أوجه التشابه والإختلاف مع الدراسات السابقة باللغة العربية	34
06	أوجه التشابه والإختلاف مع الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	36
07	الإستبيانات الموزعة والمستردة من عينة الدراسة	45
08	هيكل متغيرات الدراسة	46
09	قائمة التنقيط حسب مقياس ليكارت الخماسي	47
10	مقياس تحديد الأهمية النسبية	48
11	نتائج اختبار ثبات محاور الإستبيان من خلال اختبار ألفا كرونباخ	50
12	نتائج اختبار معاملات الارتباط لكل محاور وأقسام الإستبيان	50
13	نتائج اختبار كولمجروف–سيميرنوف لمعرفة توزيع البيانات	51
14	نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الأول في القسم الثاني	59
15	نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمحور محددات الالتزام البيئي وتأثيرها على المؤسسة	61
16	نتائج اختبار T Test لعينة واحدة لإثبات صحة الفرضية الرئيسية الأولى	66
17	نتائج اختبار Anova لاختبار صحة الفرضية الفرعية الاولى	68
18	نتائج اختبار تحليل التباين Anova لإثبات صحة الفرضية الفرعية الثانية	70
19	نتائج اختبار تحليل التباين Anova للفرضية الفرعية الثالثة	71
20	نتائج اختبار T-Test لعينة واحدة لمحددات الالتزام البيئي يعود إلى تأثير التشريعات الحكومية	72
21	نتائج اختبار T-Test لعينة واحدة لمحددات الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى تأثير أصحاب المصالح	74
22	نتائج اختبار T-Test لعينة واحدة لمحددات الالتزام البيئي يعود إلى تأثير عوامل الفرصة الاقتصادية	75

23	نتائج اختبار T-Test لعينة واحدة لمحددات الالتزام البيئي يعود إلى تأثير السلوكيات الشخصية للمسيرين	77
24	تكرارات قيام المؤسسات بمبادرات في مجال حماية البيئة	78

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
01	نموذج الدراسة	ج
02	توزيع العينة حسب بلديات ولاية غرداية	44
03	يوضح توزيع العينة حسب نوع رخصة نشاطها	44
04	يبين توزيع أفراد العينة حسب الصفة القانونية	52
05	توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط	53
06	توزيع أفراد العينة حسب السوق الذي تنشط فيها مؤسسات عينة الدراسة	54
07	توزيع أفراد العينة حسب الرتبة الوظيفية للمجيب	55
08	توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي للمجيب	56
09	توزيع أفراد العينة حسب عدد العاملين	57
10	توزيع أفراد العينة حسب الحصول على شهادات أو جوائز في حماية البيئة	58
11	توزيع أفراد العينة حسب قيامهم بمبادرات في مجال حماية البيئة	79

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	إستمارة الإستبيان الخاصة بالدراسة	96
02	قائمة الأساتذة المحكمين للإستبيان	101
03	قائمة المؤسسات عينة الدراسة	101
04	نتائج إختبار معامل ألفا كرومبخ	103
05	نتائج إختبار معاملات الإرتباط	103
06	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي	104
07	التحليل الوصفي لخصائص العينة	104
08	اختبار فرضيات الدراسة	106

الرقم	الإختصار	المدلول	الدلالة باللغة العربية	الصفحة
01	**WCED**	World Commission for Environment and Development	اللجنة العالمية للبيئة والتنمية	13
02	**ISO**	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للمقاييس	14
03	**APSI**	Agence de promotion du suivi des investissements	وكالة ترقية متابعة متابعة الإستثمار	23
04	**PME**	Petites et Moyennes Entreprise	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
05	**ANSEJ**	L'Agence national de Soutine a l'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	26
06	**ANGEM**	L'Agence national pour la conduite des micro-prêts	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	26
07	**ANDI**	L'Agence national pour développement de l'investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	26
08	**FGAR**	Fonds de Garantie des Crédits Aux Pme	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
09	**CGCI**	Caisse de Garantie des Crédits d'Investissements	صندوق ضمان قروض الإستثمار	26
10	**SPSS**	Statistical Package for the Social Science	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	29
11	**SPA**	Société Par Actions	شركة ذات أسهم	52

52	شركة ذات مسؤولية محدودة	Société A Responsabilité Limitée	**SARL**	**12**
52	شركة الشخص الوحيد ذات المسؤولية محدودة	Entreprise Unipersonnelle à Responsabilité Limitée	**EURL**	**13**
52	شركة تضامن	Société en Nom Collectif	**SNC**	**14**

مقدمـــــــــة

توطئة :

تعد حماية البيئة والمحافظة عليها من أهم القضايا المعاصرة التى تشغل المفكرين والباحثين اليوم نظرا للتلوث البيئي الهائل الذي تخلفه الأنشطة البشرية والذي يعود سلبا عليها، الأمر الذي أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة تدرج البعد البيئي في صلب إهتماماتها على غرار المسؤولية الإجتماعية، التنمية المستدامة، الإلتزام البيئي، التسويق الأخضر وغيرها...

كما سارعت السلطات المخولة بالدولة لإعداد الدراسات ووضع الأنظمة والمعايير والتشريعات البيئية التى من شأنها المساهمة في الحد من التلوث البيئي خصوصا وأن مراعاة وتطبيق هذه الأنظمة والمعايير أصبح من أهم متطلبات النظام الدولي والشروط التصديرية التى تمكن من الولوج للأسواق العالمية.

وبالنظر إلى أن منظمات الأعمال عموما تمثل جزءا هاما وفاعلا أساسيا في حدوث هذا التلوث فإن هدفها الأساسي لم يعد يقتصر على تعظيم الأرباح فقط، بل أصبح يتعدى ذلك إلى دمج البعد البيئي في إدارتها وتبني سياسات داعمة لحماية البيئة من أجل زيادة قدرتها التنافسية وتحسين صورتها أمام المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه بما يضمن بقاءها واستمرارها.

إشكالية الدراسة :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا كبيرا وفعالا في خلق الثروة الوطنية ومصدرا هاما في تلبية الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية لكنه من غير الممكن إهمال تأثيرات أنشطتها على البيئة في ظل وجود القوانين والتشريعات البيئية وزيادة حدة المنافسة إذ أصبح لزاما عليها تبني ما يصطلح عليه بالإلتزام البيئي وذلك من خلال التقليل من آثارها السلبية الناتجة عن مختلف أنشطتها.

مما سبق ذكره تتضح معالم إشكالية دراستنا والتى تتمثل في ما يلي :

ما مدى تبني الإلتزام البيئي لدى مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غرداية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الإشكاليات الفرعية:

- ما المقصود بالإلتزام البيئي وماهي محدداته ؟
- ما مدى إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة للبعد البيئي في أنشطتها ؟
- هل هناك إختلاف في الإلتزام البيئي للمؤسسات محل الدراسة يتبع إختلاف البيانات العامة لها ؟
- هل تؤثر محددات الإلتزام البيئي على المؤسسات محل الدراسة في دمج البعد البيئي في نشاطاتها ؟

فرضيات الدراسة :

تسعى الدراسة لإثبات أو نفي صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : يوجد إدراج للبعد البيئي في أنشطة المؤسسات محل الدراسة.

الفرضية الثانية : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين بعض البيانات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين إلتزامها البيئي.

وتنبثق من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للصفة القانونية للمؤسسة تؤثر على تبنيها للالتزام البيئي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لقطاع النشاط الذي تنشط فيه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يؤثر على التزامها البيئي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لحجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يؤثر على التزامها البيئي.

الفرضية الثالثة : هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الإلتزام البيئي على إلتزام المؤسسات بالجانب البيئي يعزى إلى محددات الإلتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتنبثق من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات:

- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الإلتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى تأثير التشريعات الحكومية.
- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الإلتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى تأثير أصحاب المصالح.
- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الإلتزام البيئي يعود إلى تأثير عوامل الفرصة الإقتصادية.
- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الإلتزام البيئي يعود إلى تأثير السلوكيات الشخصية للمسيرين.

الفرضية الرابعة : أغلب مؤسسات عينة الدراسة يقومون بمبادرات ونشاطات في مجال حماية البيئة.

مبررات ودوافع إختيار الموضوع :

تم إختيار موضوع الدراسة بناءا على مبررات ذاتية وأخرى موضوعية أهمها :

✓ **مبررات ذاتية** :

- محاولة التطرق لموضوع غير متداول سابقا في جامعة غرداية.
- الميول الشخصي للمواضيع ذات علاقة بالبيئة والتنمية المستدامة.
- الرغبة في الإطلاع على مصطلحات الإلتزام البيئي والذي يعد مفهوما حديثا نسبيا.

✓ **مبررات موضوعية :**

- دخول الموضوع ضمن الإختصاص (إدارة الأعمال).
- الإهتمام المتزايد من طرف السلطات وكذا الباحثين بالقضايا المتعلقة بالبيئية.
- محاولة المساهمة في إثراء مكتبة جامعة غرداية في دراسة تتناول واقع الإلتزام البيئي بولاية غرداية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية دراستنا في كونها من أوائل الدراسات التي تناولت الموضوع على مستوى ولاية غرداية، كما تستمد أهميتها من خلال :

- تناولها لموضوع معاصر وحديث نسبيا.
- كون تبني الإلتزام البيئي يعتبر مطلبا أساسيا للولوج إلى مختلف الأسواق العالمية.
- تزايد عدد المؤسسات خصوصا العالمية التي تتبنى البعد البيئي.

أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

- التعرف على المفاهيم الأساسية للإلتزام البيئي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسليط الضوء على واقع الإلتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بولاية غرداية.
- معرفة مدى إهتمام مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غرداية بالبعد البيئي في نشاطاتهم.
- تقديم مقترحات لمسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دعم توجهاتهم نحو الإلتزام البيئي.

حدود الدراسة :

تتمثل حدود هذه الدراسة فيمايلي :

- **الحدود الموضوعية** : تندرج هذه الدراسة ضمن معرفة الإلتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بولاية غرداية غرداية، حيث تهتم هذه الدراسة بمدى دمج البعد البيئي بالمؤسسات محل الدراسة.
- **الحدود المكانية** : أجريت الدراسة على مستوى عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غرداية.
- **الحدود الزمانية** : تمت الدراسة خلال شهري أفريل وجوان 2020 وهي الفترة التي قمنا فيها بالدراسة التطبيقية.
- **الحدود البشرية** : إشتملت هذه الدراسة على آراء عينة من إطارات ومديري ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غرداية.

مرجعية الدراسة :

إعتمدنا في دراستنا على مجموعة متنوعة من المراجع أغلبها مراجع إلكترونية متوفرة على شبكة الأنترنيت تناولت المفاهيم المتعلقة بالإلتزام البيئي باللغتين الفرنسية والإنجليزية وكذا اللغة العربية والتى تنوعت مصادرها بين الكتب، المقالات، الأطروحات الجامعية، المدخلات والملتقيات العلمية، القوانين والتشريعات البيئية الوطنية.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

من أجل معالجة موضوع الدراسة والإجابة على إشكاليتها وكذا إختبار فرضياتها استخدمنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وأسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، وإستعملنا الإستبيان والمقابلة كأداة لجمع المعلومات، وقد تم تحليل نتائج الإستبيان بالإعتماد على بعض الطرق الإحصائية بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS الإصدار 26 بالإضافة لبرنامج معالج الجداول Excel 2013.

صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التى واجهتنا خلال دراستنا هي :

- صعوبة الضبط الجيد لمصطلح الإلتزام البيئي.
- صعوبة التنقل بين المؤسسات محل الدراسة في ظل جائحة الكوفيد 19.
- رفض بعض مسؤولي المؤسسات محل الدراسة الإجابة على أسئلة الإستبيان ضنا منهم أنه يدخلهم تحت طائلة التفتيش.

هيكل الدراسة :

قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين كما يلي :

الفصل الأول : يتناول الإطار النظري للإلتزام البيئي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين خصص المبحث الأول إلى الأدبيات النظرية التى تتمحور حول الإلتزام البيئي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينما خصص المبحث الثاني للدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية التى تم الإعتماد عليها في دراستنا.

الفصل الثاني : يتعلق بالدراسة الميدانية من خلال إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لمحاولة معرفة مدى تبني مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإلتزام البيئي، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين خصص المبحث الأول لعرض الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية أما المبحث الثاني فخصص لعرض نتائج الدراسة وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية ومناقشتها، ثمّ التوصل في الخاتمة إلى نتائج الدراسة، بعدها خلصت الدراسة بمجموعة من المقترحات.

نموذج الدراسة :

تتمثل الدراسة في معرفة مدى تبني الإلتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غرداية، وذلك من خلال تحديد محددات الإلتزام البيئي التي من شأنها أن تكون سببا في تبني الإلتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألا وهي: الضغوطات الحكومية، أصحاب المصالح، عوامل الفرصة الإقتصادية، أخلاقيات المسير بالإضافة إلى العوامل الموقفية (عمر المؤسسة، حجم المؤسسة، قطاع النشاط، الإنتساب الدولي للمؤسسة).

والشكل التالي يوضح نموذج الدراسة :

الشكل رقم (01) يوضح: – نموذج الدراسة -

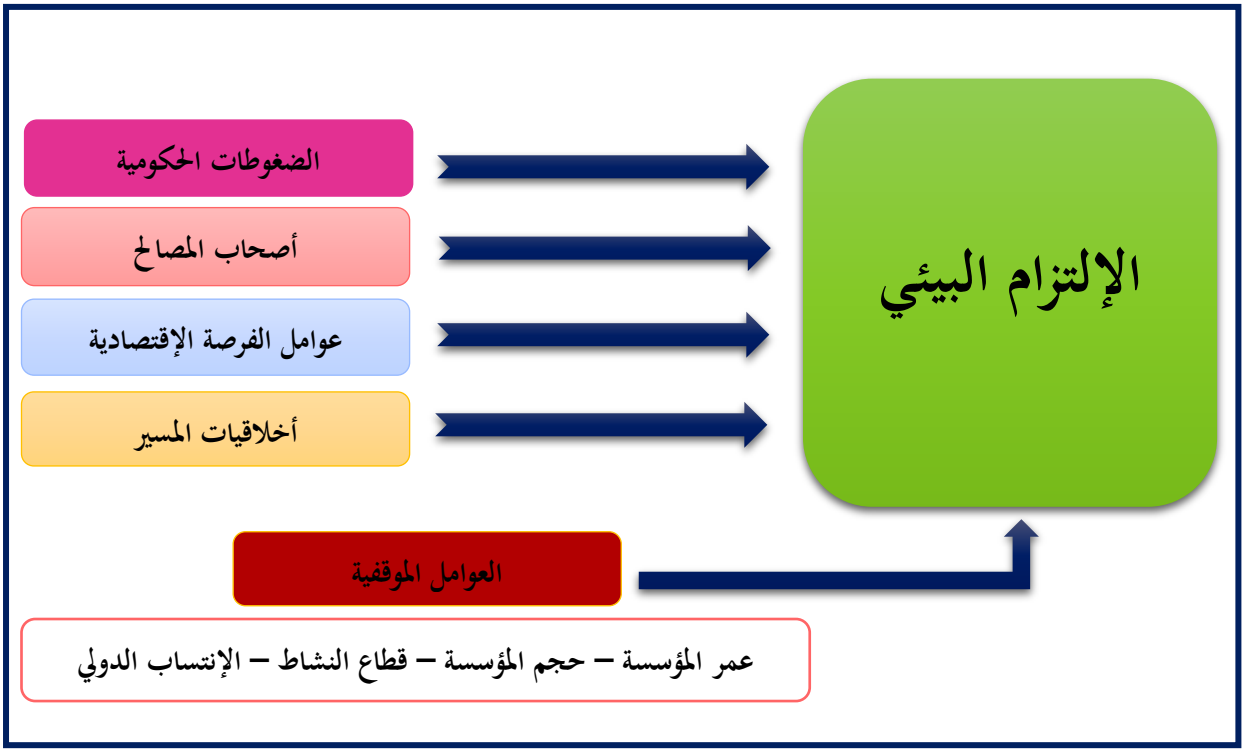

الفصل الأول :

الإلتزام البيئي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرا هاما في دفع عجلة الإقتصاد والركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية كما تعد من أهم مصادر الثروة الوطنية، وفي ظل زيادة الاهتمام بالأمور البيئية وإصدار القوانين والتشريعات اللازمة لحماية البيئة والمحافظة عليها وجدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها أمام واقع يفرض عليها ضرورة الإلتزام تجاه البيئة لما تسببه من أضرار لدى ممارستها لنشاطها، وبغرض التعرف على الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوامل المشجعة له وكذا سلوك المؤسسات تجاه البيئة جاء هذا الفصل لمعالجة الإطار النظري للدراسة والإطلاع على الدراسات السابقة التى تناولت هذا الموضوع، وبناءا على هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الأول : عموميات حول الإلتزام البيئي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة.

المبحث الأول : عموميات حول الإلتزام البيئي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول في هذا المبحث التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وذلك من خلال ثلاثة مطالب، الأول خصصناه للتعريف بالالتزام البيئي ومحدداته وبعض المفاهيم التى لها علاقة بالالتزام البيئي، والثاني خصصناه للتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وخصائصها وكذا دورها في تحقيق التنمية، بينما خصصنا المطلب الثالث للإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول : مفاهيم حول الإلتزام البيئي

تعتبر المحافظة على البيئة من أهم القضايا التى تشغل المفكرين والباحثين في وقتنا الحالي نظرا لظهور المشاكل البيئية وزيادة حدتها والتى إنعكست سلبا على المجتمع، كل هذا أدى إلى ظهور عدة مفاهيم تتعلق بحماية البيئة أبرزها مفهوم الإلتزام البيئي.

الفرع الأول : مفهوم الإلتزام البيئي

ينبثق مفهوم الإلتزام من إدارة الموارد البشرية حيث يصف العلاقة بين الفرد وبيئة عمله ويعرف على أنه " القوة التى تدفع الفرد لخط عمل موجه نحو هدف أو عدة أهداف محددة[1] ".

يقصد بالإلتزام البيئي "تبني الممارسات التى تؤدي إلى تشديد معايير مكافحة التلوث وتقليله وتحسين الأداء البيئي[2]".

ويعرف كذلك بأنه " مجموعة من المبادارات التى تهدف إلى تخفيف تأثير المؤسسة على البيئة الطبيعية والإجتماعية[3]".

كما يعرف بأنه " إدماج المخاوف البيئية ضمن إستراتيجيات المؤسسة، وزيادة الوعي الذي ينعكس في دمج أكثر وضوحًا للمبادئ البيئية في ممارسات إدارة المؤسسة[4] ".

وعرفت الباحثة Berger-Douce Sandrine الإلتزام البيئي للمؤسسات بأنه إدماج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في العمليات اليومية للمؤسسة والتفاعل مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي، حيث يرتكز الإطار النظري للإلتزام البيئي على ثلاث أسس هي : الدمج ضمن إستراتجية المؤسسة، المبادرة الطوعية، الطابع

---

[1] Jouhaina Ben Boubaker Gherib, Sandrine Berger-Douce, **L'engagement environnemental des PME : Une analyse comparative France Tunisie,** Proposition de communication pour la conférence de l'AIMS, Université de Nice, France, 2008, p4 .

[2] Elisabeth Albertini , **L'engagement environnemental des entreprises : une revue de littérature**, Thèse de doctorat, Institut d'Administration des Entreprises (IAE) Paris, France, 2011, p10

[3] Sonya Rita Graci, **Environmental Commitment in the Tourism Accommodation Industry In Sanya, China**, Thèse de doctorat, University of Waterloo, Ontario, Canada, 2008 p4.

[4] Yves Robichaud, Corinna Stocky, Nicolas Legrand, Caroline Godard, **Les facteurs explicatifs de l'engagement environnemental des PME dans le secteur de l'agroalimentaire : une étude comparative Canada-France-Finlande,** Revue Organisations et territoires, Vol 21, N 3, 2012, p4.

الرسمي، كما أنه كثيرا ما يستخدم مفهوم الإلتزام البيئي لوصف جهود المؤسسات للحد من آثار نشاطها عن البيئية الطبيعية التي تنشط فيها[1].

من خلال ما استعرضناه من مفاهيم يمكننا القول بأن الإلتزام البيئي هو "عبارة عن مبادرة طوعية ذاتية للمؤسسة تجاه البيئة التى تنشط فيها من أجل الحد من الآثار السلبية الناتجة عنها وللمساهمة في خلق بيئة أفضل".

الفرع الثاني : محددات الإلتزام البيئي

يقصد بمحددات الإلتزام البيئي العوامل التي من شأنها التأثير على المؤسسة من أجل تبني سلوك مسؤول أمام البيئية، وتتمثل أهم المحددات في العوامل التالية[2] : الضغوطات الحكومية، تأثير أصحاب المصالح، خصائص المسير، عوامل الفرصة الإقتصادية، العوامل الموقفية.

وهناك كتاب آخرون يذهبون إلى أن محددات السلوك البيئي للمؤسسة الإقتصادية تتمثل في :

1 - الضغوطات الحكومية : تقوم السلطات العمومية بوضع مجموعة من التدابير المحفزة والردعية، من أجل حث المؤسسات الإقتصادية على دمج الإهتمامات البيئية في مختلف أنشطتها، وتتمثل هذه التدابير في الأدوات التنظيمية والاقتصادية المحفزة على تحسين السلوكات البيئية [3].

1-1 الأدوات التنظيمية : تتشكل هذه الأدوات أساسا من مجموعة من المعايير التى يجب على المؤسسة التقيد بها وإلا ستقع تحت طائلة العقاب والذي يتمثل غالبا في غرامات، وتوجد أربع أنواع أساسية من هذه المعايير[4] :

– **معايير جودة البيئة (Environmental quality standards)** : هي أهداف عامة لجودة البيئة تتحدد تبعا لقدرة الوسط البيئي على تحمل نوع معين من الملوثات، مثل الحد الأقصى لتركيز غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) في الجو؛

– **معايير الإنبعاثات (Emission standards) :** تحدد الكميات القصوى لإنبعاث ملوث معين في مكان محدد، مثل تحديد قوة الضجيج الصادر من السيارة؛

---

[1] سلامي منيرة، تليلي ياسين، **واقع الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة ورقلة، المجلد 15، العدد 21، 2019، ص 550.

[2] تليلي ياسين، **واقع الإلتزام البيئي للنشاط المقاولاتي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، فرع علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 6.

[3] عبد الكريم لحيلح، **دور نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية – دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه ، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017، ص 50.

[4] محمد عادل عياض، **دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة**، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص12.

– **معايير المنتج (Product standards) :** تشير إلى الخصائص المتعلقة بالمنتج، مثل : مستوى الرصاص في البنزين، قابلية الغلاف لإعادة التدوير؛

– **معايير الطرائق (Process standards) :** تحدد الطرق والأساليب التكنولوجية الواجب إستعمالها في العملية الإنتاجية (مثل أساليب الإنتاج النظيف) أو التي يجب أن تتوفر في التجهيزات التي تستعمل من أجل مكافحة التلوث (مثل : المصافي المثبة في مداخن مصانع الإسمنت، محطات تصفية الملوثات السائلة).

2-1 الأدوات الإقتصادية : هناك نوعان من أدوات التحفيز الإقتصادي نتجا عن إختلاف المقاربتين اللتين إعتمدهما كل من الإقتصاديين "بيقو" و "كواز" "Arthur Cecil bigou" & "Ronald Harry Coase"[1]:

– **مقاربة "بيقو"** : هذا النوع من الأدوات الإقتصادية يركز على الجباية (الرسوم)، شبه الجباية (الإتاوات) والإعانات (وهي أموال تقدم للمؤسسة لتشجيعها على إعتماد الممارسات النظيفة).

– **مقاربة "كواز"** : يستند هذا النوع من الأدوات الإقتصادية إلى إنشاء حقوق ملكية على "السلع البيئية " أي خصخصة موارد الطبيعة، وإنشاء أسواق لتداول هذه السلع، هذا التداول يحدد لها سعرا، قيمة، وينظم إستغلالها.

3-1 المقاربات الطوعية : تعتبر الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية، وهي عبارة عن مبادرات من طرف المؤسسات الاقتصادية في مجال حماية البيئة تسمح للمؤسسة بإظهار أدائها البيئي، حيث يثمن هذا النوع من الأدوات التفاوض بين المؤسسات الإقتصادية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى[2].

2- تأثير أصحاب المصالح : يتمثل أصحاب المصالح في الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة على مستوى محيطها الداخلي والخارجي، حيث تمارس هذه الأطراف الضغط على المؤسسة لتصحيح سلوكها من أجل حماية مصالحها، ومن أهم أصحاب المصالح نجد الأطراف التالية[3] :

– **المساهمين** : العديد من الدراسات أشارت إلى أن أغلب المساهمين ينظرون إلى الإستثمار في شركات تتميز بأداء بيئي ضعيف على أنه مخاطرة كبيرة، كما أن رغبة المساهمين في الحفاظ على سمعة المؤسسة هو الحافز الأساسي لهم للإهتمام بقضايا حماية البيئة، لذا فهم يضغطون على الهيئة الإدارية من أجل إتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا المجال.

– **المستخدمين** : تشهد العديد من الشركات إستنكارا من طرف مستخدميها لسلوكها غير المسؤول تجاه البيئة، هؤلاء المستخدمين يلجئون للعديد من الهيئات داخل المؤسسة (لجنة الصحة والأمن، مصلحة البيئة، ...) من أجل التأثير في القرارات المتعلقة بحماية الوسط الطبيعي، وفي بعض الحالات تقوم النقابات العمالية بهذا الدور.

[1] محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص 13.

[2] عبد الكريم لحيلح ، مرجع سابق، ص46.

[3] مرجع سابق، ص 15.

– **المستهلكين** : إن الاهتمام الدولي المتزيد والهالة الإعلامية حول موضوع البيئة ودور المؤسسات الإقتصادية في استغلالها المكثف وتلويثها، أدى إلى ظهور وعي وسلوك شراء جديد لدى المستهلكين، وتغير في أنماط استهلاكهم من المنتجات الضارة بالبيئة أو التي يؤدي إنتاجها لإضرار بالبيئة إلى المنتجات الخضراء الصديقة للبيئة، وبالتالي مقاطعة منتجات أو علامات تبدوا لهم أنها غير مسؤولة بيئيا[1].

– **الموزعين** : يهتم الموزعون بشكل متزايد بدمج العوامل البيئية في سياستهم التسييرية، وبالتالي يؤثرون على ممونيهم (أي المؤسسات المنتجة) في مجال حماية البيئة[2].

– **شركات التأمين والبنوك** : تستثني شركات التأمين المخاطر البيئية من أشكال التأمين العادية وتخصها بعقود تأمين متخصصة تحد وتضيق من مدى التغطية هذا ما يدفع الموافقات الى تغيير سلوكها في التعامل مع القضايا البيئية من أجل الاستفادة من شروط تأمين أفضل، كما تقترح بعض البنوك على المؤسسات الملوثة إعداد دراسة جدوى معمقة للأثر البيئي لنشاطها كشرط مسبق لأي نقاش حول مشاريع تمويل محتملة[3] .

– **الجمعيات البيئية** : مع تزايد الإهتمام بقضايا البيئة، نشهد ظهور وتكاثر للجمعيات المدافعة عن البيئة يعكس رغبة الجمهور في حماية الثروة الطبيعية من الآثار الخارجية الصناعية وباتت الجمعيات البيئية تشكل تهديدا حقيقيا للشركات غير المسئولة من خلال قدرتها على تعبئة الرأي العام[4].

– **الهيئات القطاعية والعمومية** : يقصد بالهيئات القطاعية ذلك الإطار التنظيمي الذي تجتمع فيه المؤسسات الناشطة في نفس القطاع الإقتصادي بهدف التعاون في حل مشاكل القطاع، وتمثيله أمام السلطات العمومية، حيث تضغط الهيئات القطاعية على المؤسسات الملوثة من أجل حثها على الدخول في مسعى حماية البيئة الطبيعية، كما تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تطوير القوانين والتشريعات البيئية [5].

3- عوامل الفرصة الإقتصادية : إن إدماج البعد البيئي في النشاط ليس نتيجة لعامل الضغط والإلزام فقط بل يكون أيضا بسبب الرغبة في اقتناص فرصة إقتصادية يتيحها الإهتمام بالجانب البيئي ومن أهمها نجد [6]:

---

[1] عبد الكريم لحيلح، **دور نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية – دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية**، مرجع سابق، ص 55.

[2] Mohamed Hamdoun, **Le comportement écologique des entreprises chimiques tunisiennes : un passage 1 obligé ou un choix délibéré ?**, 17eme conférence de l'Association Internationale de Management, Stratégique AIMS, Nice, Juin 2008, p 6.

[3] علي محمد ثجيل المعموري، طبابيية سليمة، سعيدي وردة، **دور الذكاء الإقتصادي في تفعيل الإلتزام بالسلوك البيئي المستدام – دراسة حالة عينة من المؤسسات المتحصلة على المواصفات البيئية ISO 14001**، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 21، جامعة واسط، العراق، 2012، ص 10.

[4] محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص 17.

[5] عبد الكريم لحيلح، مرجع سابق، ص 58.

[6] تليلي ياسين، مرجع سابق، ص 8.

– **المحفزات التسويقية** : وذلك من خلال التسويق لصورة المؤسسة بأنها مسؤولة وواعية بإلتزاماتها البيئية وبأن منتجاتها غير مضرة بالبيئة.

– **الميزة التنافسية** : أصبح السلوك البيئي اليوم مجال للتميز بين المؤسسات المتنافسة من خلال السلوك البيئي المسؤول، أو من خلال المنتجات الصديقة للبيئة أو ما يعرف بالمنتجات الخضراء.

– **المردودية الإقتصادية** : وذلك من خلال العوائد التي يمكن أن يعود بها الإلتزام البيئي ففي السابق كان يعتبر مجرد تكاليف فقط أما حاليا فينظر إليه من خلال العائدات التي يمكن أن تتحقق من خلاله كالإقتصاد في الطاقة والموارد إعادة التدوير وغيرها، الأمر الذي يساعد على تخفيض التكاليف الإنتاجية وبالتالي تحقيق هامش ربحي.

4- أخلاق المسيرين : تؤثر الخصائص الفردية للمسير تأثيرا كبيرا على الإلتزام البيئي للمؤسسة، خصوصا لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يرتكز فيها القرار عند مالكها أو مسيرها بالدرجة الأولى وبالتالي فإن أي سلوك بيئي يعود إلى مدى وعيه وقيمه ومعتقداته، حيث يمكن التفريق بين نوعين من المسيرين حسب سلوكهم تجاه البيئة[1]:

- **الصنف الأول** : ذو توجه بيئي إصلاحي يوظف العقلانية الإقتصادية في طبيعة وحجم الجهد البيئي المبذول والتي عادة ما تقتصر على مجهودات الحد من التلوث فقط.
- **الصنف الثاني** : ذو توجه بيئى راديكالي فالأولوية عنده للأهداف البيئية والتي على أساسها يتم تحديد الخيارات الإقتصادية.

5- العوامل الموقفية : حيث تلعب دورا كبيرا في التأثير على الإلتزام البيئي والتى يمكن حصرها في [2]:

– **عمر المؤسسة** : تشير العديد من الدراسات بأن المؤسسات حديثة النشأة هي الأكثر تلاؤما مع متطلبات حماية البيئة مقارنة بالمؤسسات القديمة، وهذا راجع إلى سببين رئيسيين هما حداثة القدرات التكنولوجية المستعملة والممارسات الإدارية الحديثة المطبقة في المؤسسات حديثة النشأة.

– **قطاع النشاط** : بعض قطاعات النشاط الإقتصادي تعتبر حساسة تجاه البيئة (قطاع البتروكيمياء، الإسمنت، الحديد والصلب ...)، لذا نجد الشركات العاملة في هذه القطاعات تميل أكثر من غيرها إلى الأخذ في الحسبان متطلبات حماية البيئة في إدارتها لأنشطتها المختلفة.

– **حجم المؤسسة** : يتفق المختصون على أن حجم المؤسسة هو العامل الموقفي الأكثر تأثيرا على طبيعة السلوك البيئي للمؤسسة، فالمؤسسات كبيرة الحجم تجد عوائق أقل في طريقها نحو تبني سلوك مسؤول تجاه البيئة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعود سبب هذا الإختلاف إلى:

[1] سلامي منيرة، تليلي ياسين ، مرجع سابق، ص 552.

[2] محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص 19.

- كون الإستثمارات البيئية مثل تكنولوجيا إزالة التلوث وأجهزة إعادة التدوير وغيرها مكلفة جدا وليست متناسبة مع حجم النشاط.
- القدرة المالية العالية للمؤسسات الأكبر حجما وتوفرها على الكفاءات البشرية المؤهلة للتعامل مع المسائل البيئية.

– **الإنتساب الدولي للمؤسسة** : يساهم نشاط المؤسسة على مستوى السوق الدولي في تبنيها سلوك بيئي ملتزم وذلك إستجابة للقوانين الدولية ومعايير التنافسية الدولية ولقوانين الدول التي تنشط فيها[1].

الفرع الثالث : بعض المفاهيم التى لها علاقة بالإلتزام البيئي :

هناك عدة مفاهيم تدرج البعد البيئي في إهتماماتها والتى نذكر منها :

أولا : التنمية المستدامة

– مفهوم التنمية المستدامة : تبلور هذا المفهوم تقريبا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات نتيجة لتفاقم المشكلات البيئية الخطيرة كالتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، والتي أضحت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، الأمر الذي دفع بالحكومات والهيئات الدولية لمراجعة مفهوم التنمية وإيجاد فلسفة تنموية جديدة للعمل على الحد من هذه المشكلات، اصطلح عليها التنمية المستدامة «Sustainable Development» وكان ذلك من خلال المؤتمر الذي أشرفت عليه هيئة الأمم المتحدة بعنوان مستقبلنا المشترك «Our Common future» سنة 1987 والذي توج بتقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية WCED حيث عرفت التنمية المستدامة على أنها " التنمية التي تسعى إلى الإستخدام الأمثل وبشكل عادل للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتهم[2]".

– أبعاد التنمية المستدامة : حدد معهد الموارد العالمية في تقريره عام 1997 أربع أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة تتمثل فيمايلي[3] :

- **البعد الاقتصادي** : يعكس المؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الإقتصادي للمجتمع والذي يتضمن معدل نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية، وتحسين مستوى المعيشة، والحد من التفاوت في توزيع الدخول.

---

[1] Gribaa Fafani**, Les Déterminants de L'intention Environnementale des dirigeants des PME : Cas de l'industrie du textile-habillement Tunisienne**, Thèse de doctorat, l'école national Supérieure de Gestion Sousse, Tunisie, 2013, p 137.

[2] حنش أحمد، بوضياف حفيظ،، **التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة**، الملتقى الدولي الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة2، يومي 23 – 24 أفريل 2018، ص3.

[3] عبد الرحمن محمد رشوان، اجهاد محمد شرف، **أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي لأبعاد المحاسبة عن التنمية المستدامة – دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد السابع، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، فلسطين، سبتمبر 2018، ص 9.

- **البعد الاجتماعي** : يعكس مدى توافر المستلزمات الإجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة والدي يتضمن الحكم الصالح، توفير خدمات الصحة و التعليم والنمو والتوزيع السكاني.
- **البعد البيئي** : يعكس الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث، ويتضمن هذا البعد المحافظة على الموارد المائية وحماية المناخ من الاحتباس الحراري.
- **البعد التكنولوجي** : يعكس مدى مساهمة التكنولوجيا في زيادة الإنتاجية، ويتضمن هذا البعد استعمال التكنولوجيا الأنظف في الصناعة وتبني التكنولوجيا العالية.

– **متطلبات التنمية المستدامة** : من متطلبات التنمية المستدامة[1] :

- ضرورة استخدام تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة وتستحدث بدائل للموارد القابلة للنضوب.
- تجنب المشروعات التي تقضي على البيئة أي التي تتسبب في تآكل التربة الخصبة وتلوث الماء لأن مثل هذه المشروعات تضع حد أقصى للتنمية لأنها تقضي على أهم عناصرها.
- تجنب الأنظمة التي تؤدي إلى تبديد الموارد.
- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.

ثانيا : الايزو 14000

– **مفهوم ISO14000** : شكلت منظمة (ISO) عام 1991 مجموعة استشارية دولية مخصصة لتطوير مواصفة دولية قادرة على[2] :

- وضع مدخل عام لإدارة البيئة مماثل للمواصفة إدارة الجودة (ISO 9000).
- تعزيز قدرة المنظمة على ترسيخ التحسين في الأداء البيئي.
- تسهيل التجارة الدولية عن طريق تخفيض وإزالة الحواجز التجارية فأثمرت جهود هذه المجموعة الاستشارية إلى تشكيل لجنة فنية اختصت بتطوير هذه المواصفة، و صدرت في سبتمبر 1991 سلسلة المواصفة (ISO 14000) بشكل نهائي متضمنة عدة إصدارات طوعية دولية ترشد من خلالها إلى المتطلبات العامة لتكوين نظام إدار بيئي مع تنفيذه.

[1] يوسف مصطفى كافي، هبة مصطفى كافي، **التسويق الأخضر كمدخل لحماية البيئة المستدامة في منظمات الأعمال**، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2017، ص39.

[2] غدايدية خير الدين، شنيخر محمد نذير، **أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مصنع اسمنت تبسة**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، فرع علوم التسيير، تخصص ادارة أعمال المؤسسات، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017، ص27.

وتعرف المواصفة (ISO14000) على أنها " مجموعة من المتطلبات تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه في جميع أنواع وأحجام المؤسسات ويتكيف مع مختلف الظروف، تهدف إلى تدعيم عملية حماية البيئة ومنع التلوث[1]".

– أهداف المواصفة (ISO 1400) : تهدف المواصفة ISO 1400 إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها[2] :

- التزام المؤسسات بالإعلان عن سياستها البيئية وشروط السلامة البيئية أمام السلطات الرسمية، الزبائن والرأي العام.
- تشجيع المنظمات في سعيها للحصول على شهادة المطابقة من الجهات المتخصصة بشأن السلامة البيئية.
- مساعدة المؤسسات على إقامة نظام ذاتي للإدارة البيئية يتضمن حسن التعامل مع قضايا البيئة.
- مساعدة المؤسسات على وضع الأهداف والسياسات الخاصة بالإدارة البيئية.

– مزايا الحصول على شهادة المواصفة (ISO 14000) : تتمثل ميزة الحصول على شهادة الايزو 14000 في زيادة قدرة الشركة أو المنشأة في تحقيق متطلبات التصدير إلى الخارج وخاصة دول السوق الأوروبية المشتركة، أما الفوائد الأخرى التى قد تنتج عن الحصول على شهادات الايزو 14000 فهي[3] :

- ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية تقليل الحد من التلوث.
- التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية.
- التحسين المستمر.
- تحسين قنوات الاتصال بين الشركة والجهات الحكومية المتخصصة.
- تحسين صورة الشركة وأداءها البيئي مما يزيد من سمعتها الحسنة.
- اكتساب تقدير واعتراف الجهات العالمية مما يفتح أسواق التصدير.
- تحسين الأوضاع البيئية للموظفين للعمل في بيئة نظيفة وآمنة وخالية من الملوثات.
- رفع وزيادة الوعي بالبيئة لدى كل العاملين بالشركة.
- تحسين الوضع البيئي في الدولة وفي العام ككل.

---

[1] بسمة مناخ، جبار بوكثير، **أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة الدولية ISO 14000 على الأداء البشري في المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة اسمنت تبسة**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، جوان 2018، ص 226.

[2] غدايدية خير الدين، شنيخر محمد نذير، مرجع سابق ص 27.

[3] رحيم حسين، رشيد مناصرية، **أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة ونظم إدارة البيئة الايزو 14000 على تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، جامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر 2011، ص 306.

ثالثا : المسؤولية الإجتماعية

– مفهوم المسؤولية الإجتماعية : تعرف المسؤولية الإجتماعية على أنها " التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تتوطن فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة من الأنشطة الإجتماعية والسلوك الأخلاقي الذي يرتبط بقضايا التلوث والبيئة والبطالة والتضخم ومحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية، وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان وغيرها، وتنشأ المسؤولية الإجتماعية في هذا الجانب من قيام مؤسسات الأعمال بتنفيذ واجباتها تجاه المجتمع[1] ".

– عناصر المسؤولية الاجتماعية : هناك عدة عناصر للمسؤولية الاجتماعية نذكر منها ما يلي[2] :

- **المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المدني** : من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة والتي تشمل : المساهمة في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور والحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة الرياضية والترفيهية، تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة، الدعم المتواصل للمراكز الصحية والعلمية، رعاية الأعمال الخيرية... الخ.
- **المسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين** : تتمثل في تقديم المنتجات بأسعار ونوعية مناسبة، الإعلان الصادق وتقديم منتجات آمنة، تقديم إرشادات واضحة بشأن المنتج واستخداماته، التزام المؤسسات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع والتزام التطوير المستمر للمنتجات.
- **المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة** : حماية البيئة من الأضرار الناتجة عن نشاط المؤسسة، المساهمة في حملات البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، تبني سياسة بيئية رشيدة ... الخ.
- **المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين** : تتضمن ضمان حق العامل في التدريب والتكوين المستمر وحقوقه النقابية، إشراكه في اتخاذ القرارات، تحقيق الأمن الوظيفي والأمن من حوادث العمل، إصدار مدونة لسلوك وأخلاقيات المهنة لضبط سلوك العاملين، منح مكافات ... الخ.

– أهمية المسؤولية الإجتماعية : تكمن أهمية المسؤولية الإجتماعية في تحقيق مزايا عديدة أهمها ما يلي[3] :

- **بالنسبة للمؤسسة** : تعمل المسؤولية الإجتماعية على تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال، كما تؤدي إلى تحسين مناخ العمل ببعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف، وهي تمثل أيضا تجاوبا

---

[1] نصيرة يحياوي، مهدي مراد، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات آلية لتدعيم نظم الإدارة البيئية**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 07، العدد 32، جامعة الأغواط، 2019، ص 130.

[2] حميدي زقاي، رماس محمد أمين، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحسين الميزة التنافسية – دراسة حالة مؤسسة الإسمنت سعيدة**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، العدد الثالث، جامعة عباس لغرور، خنشلة، جوان 2018، ص ص 10 11 .

[3] محمد عبد القادر حساني، محمد الأمين شربي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية في قطاع المحروقات الجزائري – دراسة حالة المجمع النفطي بئر السبع بحاسي مسعود، ورقلة، الجزائر –**، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018، ص 311.

فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع، إضافة إلى فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

- **بالنسبة للمجتمع** : تعتبر المسؤولية الإجتماعية وسيلة للاستقرار الإجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الإجتماعية للشركات، وكذلك تعمل على تحسين نوعية الخدمات المفيدة للمجتمع، وزيادة الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الأطراف ذات المصالح.
- **بالنسبة للدولة** : يؤدي الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية إلى تخفيض الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية، التعليمية، الثقافية والإجتماعية الأخرى، وتؤدي أيضا إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الإجتماعية والمساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها.

المطلب الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الجهات الفاعلة في تحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي، حيث حظيت بإهتمام كبير من طرف الكتاب والباحثين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في النهوض بالإقتصاد، وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب.

الفرع الأول : مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أولا : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث هنالك صعوبة في تحديد تعريف واحد لها وهذا راجع لإختلاف المعايير المعتمدة وطبيعة النشاط الإقتصادي إضافة الى إختلاف درجة النمو الإقتصادي بين الدول، ومن بين التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي :

1. تعريف منظمة العمل الدولية : " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع سلع وخدمات، وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضهم يستأجر عمالا وحرفيين وبعضها يعمل برأس مال ثابت يعتمد على عائد منخفض، وعادة ما تكسب دخولا غير متعلمة وتهيأ فرص عمل غير مستقرة، ويضيف هذا التعريف بأنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها مؤسسة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالبا"[1].

[1] خلفاوي منية، واكلي كلتوم و قاضي نجاة، **مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية بالمسؤولية البيئية (تحديد الأنماط السلوكية البيئية المتبعة)**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الأول، نوفمبر 2018، ص245 .

2. تعريف الاتحاد الأوروبي : يستند الإتحاد الأوروبي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الصادر في 03 أفريل 1996 على معايير عدد العمال، رقم الأعمال و معيار الاستقلالية كما يلي[1] :

- ✓ المؤسسة المصغرة : هي المؤسسة التي تشغل أقل من 10 أجراء.
- ✓ المؤسسة الصغيرة : هي المؤسسة التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجير والتي تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز7 ملايين يورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين يورو.
- ✓ المؤسسة المتوسطة : هي المؤسسة التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 أجير والتي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون يورو أو لا تتعدى ميزانيتها 27 مليون يورو.

3. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية : حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد إعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي[2]:

- ✓ مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- ✓ مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- ✓ المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.

4. تعريف اليابان : اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1693 على معياري رأس المال واليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل أما التقسيم حسب القطاعات فيأتي على النحو التالي[3]:

- ✓ المؤسسات الصناعية والمنجمية وباقي الفروع : رأس المال المستثمر أقل من 100 مليون ين وعدد العمال لا يفوق 300 عامل.
- ✓ التجارة بالجملة : رأس المال لا يفوق 30 مليون ين وعدد العمال أقل من 100 عامل.
- ✓ التجارة بالتجزئة والخدمات : رأس المال لا يفوق 10 مليون ين وعدد العمال أقل من 50 عامل.

---

[1] شوقي جباري، شرقي خليل، **فعالية مخطط الأعمال التفاعلي في مرافقة مسيري المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول إستراتيجية تنظيم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 17–18 أفريل 2012، ص5 .

[2] أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص ص 20 21 .

[3] عبد الوهاب الامين، **التنمية الاقتصادية**، دار حافظ للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص24.

5. تعريف الجزائر : يعرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون رقم 01 - 18 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي ينص على مايلي[1]:

✓ **المادة 4** : والتي تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة لإنتاج السلع و/أو الخدمات :

✓ تشغل من 1 إلى 250 شخصا،

✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار،

✓ تستوفي معايير الاستقلالية.

✓ **المادة 5** : تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها موسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون وملياري (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار.

✓ **المادة 6** : تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار.

✓ **المادة 7** : تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار.

ويوضح الجدول التالي معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري :

الجدول رقم 01 : معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

المعيار / حجم المؤسسة	عدد العمال		رقم الأعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى
مؤسسة متوسطة	50	250	200 مليون دج	2 مليار دج	100 مليون دج	500 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10	49	20 مليون دج	200 مليون دج	10 مليون دج	100 مليون دج
مؤسسة مصغرة	01	09	01 مليون دج	200 مليون دج	01 مليون دج	10 مليون دج

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على القانون رقم 01 - 18 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، ص 06.

[1] القانون رقم 01 – 18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 77، المنشورة في 15 ديسمبر 2001.

ثانيا : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الإقتصادية لبعض الدول، و يمكن إبراز هذه الخصائص في[1] :

– **سهولة التأسيس** : تتميز هذه المؤسسات بإنخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات؛

– **استقلالية الإدارة ومرونتها** : تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شخص مالكها أو مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة؛

– **إتاحة فرص العمل** : بسبب استخدام هذه المؤسسات أساليب إنتاج و تشغيل غير معقدة، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين، وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة؛

– **القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة** : يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف المؤسسات الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين، بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها؛

– **أداة للتدريب الذاتي** : تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات؛

– **ارتفاع جودة الإنتاج** : بالنظر لاعتماد المؤسسات الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة و الجودة لأن الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل، ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين؛

– **غلبة الطابع المحلي**: تشبع هذه المؤسسات حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي، فهي تواجه في الغالب سوقا محدودة، إذ تلبي رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك؛

[1] أوصيف لخضر، علماوي أحمد، **ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 – 16 نوفمبر 2011، ص5.

– **تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي** : تعتبر هذه المؤسسات وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا، فهي أداة لإحداث التطور الإجتماعي والإقتصادي ذلك لأن الحرفيين وصغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية, ونظرا لصغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة... وهكذا تعمل المؤسسات الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية؛

– **قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر** : تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها.

ثالثا : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في[1] :

✓ **الأهمية الإقتصادية** : تتمثل في:

– **تكوين الإطارات المحلية** : تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات.

– **توزيع الصناعات وتنوع الهيكل الصناعي** : تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف، إضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في حال تنويع الهيكل الصناعي.

– **تقديم منتجات وخدمات جديدة** : إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة بحيث تقوم بانتاج السلع والخدمات المبتكرة.

– **المحافظة على استمرارية المنافسة** : ففي عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التغيير من خلال الابتكار والتحسين.

– **تعبئة الموارد المالية** : تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية، بالإضافة إلى زيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية.

✓ **الأهمية الاجتماعية** : تشمل ما يلي :

– تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع.

– المساهمة في التوزيع العادل للدخول في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– التخفيف من المشكلات الإجتماعية : ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو غيره.

[1] أحلام منصور،آسيا بن عمر، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها**، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، يومي 7-6 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ص ص 7-8.

– إشباع رغبات واحتياجات الأفراد إضافة الى مساهمتها في تنمية روح الإبتكار والإبداع، التنويع الثقافي، تعبئة الموارد المحلية، تغذية الصناعات الكبيرة، المحافظة على استمرار المنافسة ومقاومة الاضطرابات.

الفرع الثاني : نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمكن رد نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى مرحلة الاستقلال، حيث وجدت العديد من الوحدات الإقتصادية والتي كان أغلبها صغير الحجم يملكها الأوربيين، وارتبط دورها بأهداف المستعمر، ومع الإستقلال ورثت الجزائر العديد من هذه الوحدات، خضعت نسبة كبيرة منها إلى التأميم ليتم تهميشها مع انطلاق تنفيذ إستراتيجية التنمية عام 1967، حيث حدد مجال تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكان أن أشرفت الدولة عن طريق مؤسساتها الإقتصادية على مختلف جوانب التنمية الإقتصادية والإجتماعية [1].

ومر تطور المؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بأربعة مراحل أساسية هي [2]:

✓ **المرحلة الأولى (1963 - 1980)**: إن سياسة التخطيط المنتهجة منذ العام 1967 ركزت على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي الموجود لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة، وأما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة التابعة للقطاع الخاص، فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار للعام 1966، وموجهة حسب الأهداف العامة لسياسة التنمية.

✓ **المرحلة الثانية (1980 - 1990)**: في هذه المرحلة ظهر تصور جديد للسياسة الاقتصادية وذلك من خلال الإنتقال بالإقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد مفتوح، فأصبح ينظر بذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد وبديل، من هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول (1980-1984) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة المسجلة في العقدين السابقين، وكان يهدف من ذلك إلى تغطية الطلبات الآنية، والمساهمة الفعالة في تعزيز الوحدات العامة الكبرى، وشرع في الانتقال بالاستثمارات من الصناعات الثقيلة ووحدات الصناعة الخفيفة الكبيرة الحجم التي تتطلب تكنولوجيا عالية و متنوعة ومركبات ضخمة ومكلفة، إلى الاستثمار في الصناعة الصغيرة و المتوسطة (الانتقال من الصناعة الواسعة إلى الصناعة الكثيفة).

[1] حميد بوزيدة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية**، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، يومي 7-6 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ص 1.

[2] أوصيف لخضر، علماوي أحمد، مرجع سابق، ص ص 7-8 .

✓ **المرحلة الثالثة (1990 - 2001)**: تعتبر فترة نهاية التسعينات القفزة النوعية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، وذلك بشروع الحكومة في تهيئة المناخ الاقتصادي الذي يلائم ويساعد على نمو وتطور هذه المؤسسات، من خلال اتخاذ مجوعة من الإجراءات و التدابير والتي نذكر منها :

– إصدار قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990، يهدف إلى توجيه عمل البنوك وإعادة تحديد دور البنك المركزي؛

– إنشاء بورصة الجزائر لتبادل الأوراق المالية سنة 1993؛

– إصدار قانون مستقل لتوجيه الاستثمار وهو قانون عام 1993، وعلى إثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار حيث تم تجميع كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية متابعة الاستثمارات APSI؛

– إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001، الذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ **المرحلة الرابعة (ما بعد 2001)**: انطلاقا من سنة 2001 زاد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالإحصائيات تشير إلى أن نصف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الجزائر أنشأت خلال الفترة 2001–2007، أي بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001، ففي نهاية سنة 2010 عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تطورا ملحوضا، حيث تم إحصاء أكثر من 606 737 مؤسسة، والتي تمثل حوالي ثلاثة أضعاف العدد المسجل في سنة 2003 (949 207 مؤسسة)، وخلاف ذلك فقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية انخفاض مسجل بـ 288 مؤسسة خلال 07 سنوات، أما المؤسسات الحرفية فقد ارتفع عددها من 850 79 مؤسسة خلال سنة 2003 ليصل إلى 085 162 في نهاية 2009 .

الفرع الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البنية التحتية للإقتصاد الوطني نظرا لدورها المحوري والفعال في تحقيق مستهدفات التنمية الإقتصادية وذلك من خلال:

– المساهمة في زيادة الناتج الداخلي الخام : يمثل الناتج الداخلي الخام كل مايتم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة زمنية معينة سواء باستخدام عناصر الإنتاج الوطنية أم الأجنبية[1]، ولمعرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام بالجزائر ندرج الجدول الموالي :

[1] طالب محمد الأمين وليد، قلادي نظيرة، **الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، المجلد 5، العدد 1، نوفمبر 2018، ص 220.

الجدول رقم 02 : مساهمة PME في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010 – 2017)

الوحدة : مليار د.ج

السنة	2010	2011	2012	2013
إجمالي الناتج الداخلي	5509.21	6061.8	6606.4	7634.43
السنة	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
إجمالي الناتج الداخلي	8526.58	9237.87	9943.92	10106.76

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2015 العدد 28 وسنة 2018 العدد 34.

من خلال الجدول نلاحظ مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، وهي في تزايد مستمر من سنة لأخرى، حيث إرتفع الناتج الداخلي الخام من 5509.21 مليار د.ج سنة 2010 ليصل إلى 10106.76 مليار د.ج سنة 2017، وهذا يعكس أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الإقتصادي ويفسر توجه الدولة نحو تنميتها وكذا التوجه نحو إقتصاد السوق.

– المساهمة في تنمية الصادرات : تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نواة الصناعات التصديرية من خلال ما تمتاز به من خصائص تساعدها على التحسين الدائم في جودة المنتجات مع تخفيض التكاليف جراء ابتكار أساليب جديدة في الإنتاج، وبالتالي القدرة على خلق ميزة تنافسية تمكنها من غزو الأسواق الدولية وتنويع الصادرات وتوفير العملة الصعبة، ومن ثم تحسين وضعية الميزان التجاري[1]، ولإبراز مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات ندرج الجدول التالي :

[1] ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " الواقع والتحديات "**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد الثالث، جوان 2018، ص222.

الجدول رقم 03 : مساهمة PME في تنمية الصادرات خلال الفترة (2009 – 2016) :

الوحدة : مليون دولار.

السنة	2009	2010	2011	2012
الصادرات خارج المحروقات	1066	1526	2026	2026
إجمالي الصادرات	45194	57053	73489	71866
السنة	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الصادرات خارج المحروقات	2165	2582	1969	1781
إجمالي الصادرات	65917	62886	34668	28883

المصدر : بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة الشلف، الجزائر، 2018، ص ص 273 286.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات حيث تعتبر نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات، مما يدل إعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات، فبالرغم من الجهود المبذولة لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات ضعيف، وهذا راجع إلى مشاركة نسبة قليلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير لوجود عدة أسباب أهمها[1]:

- غياب قاعدة المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية فمعظم المعلومات تقديرية أو ناقصة.
- غالبا لا يوجد الإدراك الكافي لأهمية آليات التسويق سواء المحلي أو الدولي وكيفية التعامل مع قنوات التوزيع غير المباشرة مما يعيق اختراق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أسواق الصادرات.
- الإفتقار إلى المعلومات عن أسواق التصدير الممكنة، وتفاصيل ائتمان الصادرات وخدمات التأمين.

– المساهمة في توفير مناصب الشغل : يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص العمل وإمتصاص العمالة بكافة أشكالها ومستوياتها، ومع التطور المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها سمح لها بتوفير العديد من مناصب الشغل وبالتالي التخفيف من مشكلة البطالة وإمتصاص الضغوطات الإجتماعية، وللتعرف على حجم المساهمة التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إحداث مناصب الشغل نستعرض الجدول التالي :

[1] عبد الحق بوقفة، عبد الله مايو، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والصعوبات التي تواجهها**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الخامس، سبتمبر 2018، ص ص 25 26.

الجدول رقم 04 : عدد مناصب الشغل التي توفرها PME خلال الفترة 2008-2019 :

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مناصب الشغل	1540209	1546584	1625686	1724197	1776461	1915495
السنة	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
مناصب الشغل	2082304	2238233	2487914	2601958	2690246	2818736

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات من 2008 إلى 2019 متوفرة على الموقع : www.mdipi.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة لأخرى، حيث ارتفع عدد العمال من 1540209 عامل سنة 2008 إلى 2818736 عامل سنة 2019، وهذا راجع إلى اهتمامها بالمهن الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم استخدامها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها، إضافة الى تضافر جهود العديد من أجهزة التشغيل والتي نذكر منها : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، صندوق ضمان قروض الاستثمار (CGCI).

المطلب الثالث : الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر دمج البعد البيئي في إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم إنشغالات الباحثين نظرا للتلوث الذي خلفته هذه المؤسسات، ومع زيادة الوعي بضرورة المحافظة على البيئة بدأت العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإتجاه نحو الإلتزام البيئي ومنحه الإهتمام لما له من فوائد وآثار إيجابية تعود على المؤسسة والبيئة المحيطة بها.

الفرع الأول : العوامل المحفزة للإلتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

غالبا ما يتم تبرير الإلتزام البيئي للمؤسسات بالعديد من الدوافع، وبهذا الصدد حددت جمعية « Orée* » العوامل المحفزة للإلتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في[1] :

- الإلتزام باللوائح التنظيمية.

* تأسست جمعية Orée في 26 نوفمبر 1992 من أجل الجمع بين المؤسسات والسلطات والجمعيات المحلية لتطوير التفكير المشترك وتنفيذ حلول ملموسة لإدارة بيئية متكاملة.

[1] Hamidi youcef, **Place de dimension environnementale dans la gestion des PME algériennes «motivations et obstacles »**, Revue des recherches et d'études scientifiques, Université MEDEA, Vol 4, N 1, 2010, p5.

- تخفيض التكاليف.
- تعزير وتحسين صورة العلامة التجارية للمؤسسات.

وهناك تصنيف يقسم المؤسسات إلى مجموعات حسب الأهداف لعدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- **أسباب قانونية** : تتمثل في مجموعة القوانين والقواعد الإلزامية والمتعلقة بتنظيم العلاقة بين المؤسسة ومحيطها البيئي والإقتصادي (الإقتطاع الضريبي، منع المواد أو المنتجات الخطرة، إحترام قواعد التعامل مع النفايات والتلوث) حيث يرتبط هذا النوع بالمؤسسات التى تسعى للبقاء والاستمرار.

- **أسباب إقتصادية** : تتمثل في إمكانية الإستفادة من التكاليف المرتبطة بإدماج العوامل البيئية، كتخفيض الرسوم المالية أو الحصول على بعض الإعانات، ويرتبط هذا النوع بالمؤسسات التى تسعى لتحقيق الأرباح.

- **أسباب إستراتيجية** : تتمثل في جميع المناهج والإجراءات التى تساعد على تعزيز المركز التنافسي للمؤسسة وتحسين صورتها وكسب حصة سوقية، ويتوافق هذا النوع بالمؤسسات التى تهدف للنمو[2].

الفرع الثاني : أنواع الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إختلفت تصنيفات الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإختلاف الباحثين وإختلاف نوع وبيئة المؤسسات المدروسة، ومن أهم التصنيفات المقدمة للإلتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي :

– **مؤسسات ذات إلتزام بيئي دفاعي « eco défensive »** : يستند هذا النوع من السلوك إلى منطق مالي بحت يركز على النتائج الإقتصادية الفورية، فالهدف الوحيد لمن ينتهج هذا السلوك هو الربح، والمؤسسات التي تتبع هذا السلوك تنظر إلى الاستثمارات البيئية على أنها تكلفة غير مفيدة ويجب تجنبها لتعارضها مع مصلحتها الإقتصادية، هذا السلوك تتميز به المؤسسات التي هي على استعداد لدفع غرامات إذا كانت الاستثمارات البيئية المطلوبة مكلفة، هذا الصنف من السلوك البيئي للمؤسسات بدأ في التلاشي تدريجيا لأن المخاطر المترتبة عن عدم الإلتزام بالتعليمات والتشريعات البيئية أصبحت كبيرة ومن غير الممكن تجاهلها[3].

---

[1] سالمي رشيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين الإلتزام البيئي ومنطق تعظيم الربح، مجلة البحوث والدراسات العلمية**، جامعة المدية، المجلد 6، العدد 1، 2014، ص 4.

[2] Hamidi youcef, **Place de dimension environnementale dans la gestion des PME algériennes «motivations et obstacles »**, Ibid p5.

[3] نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، **السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر دراسة ميدانية حول : تجربة شركة «الورود» لإنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الأيزو 14001**، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 21 – 20 نوفمبر، 2012، ص 451.

– **مؤسسات ذات إلتزام بيئي ممتثل** « **eco conformist** » : تكتفي المؤسسات ذات هذا السلوك بالإمتثال للقوانين والتشريعات، احترام اللوائح والمعايير لتفادي الوقوع في المخالفات القانونية حيث أن الهدف من هذا السلوك هو تحقيق الربحية الإقتصادية الفورية مع الحفاظ على شرعية المنظمة[1]، ويعد السلوك البيئي الممتثل الأكثر شيوعا لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– **مؤسسات ذات إلتزام بيئي حساس** « **eco sensitive** » : يطلق عليها أيضا "السلوك البيئي الواعي"، تذهب هذه المؤسسات إلى أبعد مما تفرضه المعايير والتشريعات البيئية حيث تعتبر البيئة عنصرا أساسيا لإستدامتها وتعتبر الإستثمار البيئي مربحا على المدى الطويل، وتتجسد إستباقية السياسة البيئية من خلال الحصول على ميزة تنافسية تتمثل في : عوائد إقتصادية، إجتماعية أو تكنولوجية، إكتساب الشرعية والحفاظ على سلطتها في إتخاذ القرار[2].

المؤسسات ذات السلوك الحساس هي مؤسسات مثالية، كما أنها قليلة في الواقع، حيث تعتبر ذات وعي ودراية بأن البيئة يمكن أن تلعب دورا كبيرا في المنافسة، بصفة عامة هي مؤسسات تنتمي إلى مجمعات قوية ذات موارد مالية معتبرة[3].

الفرع الثالث : معوقات الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مجموعة من العوائق التي تحول دون الالتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تم تحديدها على أنها مكابح، حيث تم إدراجها في ثلاثة فئات وتتمثل في [4] :

– ضغط المستهلك وأدوات الإدارة البيئية.

– الضغط البيئي من السلطات العامة.

– موقف وثقافة المؤسسة ومعرفتها.

---

[1] خلفاوي منية، واكلي كلثوم وآخرون، **مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية بالمسؤولية البيئية تحديد الأنماط السلوكية البيئية المتبعة**، مجلة الباحث، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، المجلد18، العدد 1 ، نوفمبر2018، ص 245.

[2] Beatrice Butel-Bellini, **L'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise : une analyse contingente au niveau des sites de production**, Thèse pour le doctorat, Université de Lille, France, 1997, p p 145 146.

[3] عبد الكريم لحيلح، **دور نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية – دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية**، مرجع سابق، ص 64.

[4] Khelfaoui Mounia, Amimi Houria, **La réglementation environnementale un enjeu pour l'engagement des PME Algériennes dans la RSE**, Revue des recherches et d'études scientifiques, Université MEDEA, Vol 6, N 2, 2012, p8.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

بعد التعرف على المفاهيم المتعلقة بالجانب النظري للدراسة سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض الدراسات السابقة التى تناولت موضوع بحثنا عربية وأجنبية والتى تنوعت بين أبحاث جامعية ومقالات علمية، ثم توضيح أوجه التشابه والإختلاف مع دراستنا الحالية وذلك من خلال ثلاثة مطالب كالتالي :

- **المطلب الأول** : الدراسات السابقة باللغة العربية.
- **المطلب الثاني** : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.
- **المطلب الثالث** : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية

سنستعرض في هذا المطلب بعض الدراسات العربية التى تناولت موضوع بحثنا والتعرف على أهم النقاط التى تناولتها.

1. دراسة مصطفى محمد جمعة اسماعيل ابو عمارة تحت عنوان : "**الإفصاح عن المسؤولية البيئية في الشركات المساهمة السعودية**"، المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال، المجلد 7، العدد 3، كلية إدارة الأعمال بالرس، المملكة العربية السعودية، 2019، ص ص 286-202 :

حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكاليتين التاليتين : ما مدى تحمل الشركات المساهمة السعودية لمسؤولياتها البيئية ؟ هل تقوم الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن الأنشطة البيئية ؟

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى الإفصاح عن المسؤولية البيئية في الشركات المساهمة السعودية، إستخدم الباحث المنهج الإستنباطي في الجزء النظري وإستخدم المنهج الإستقرائي في الجزء التطبيقي، غطت الدراسة عينة من 94 شركة مساهمة سعودية في القطاعات المختلفة والتي يتم تداول أسهمها في سوق المال السعودي، وتم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS لتحليل الإستبيانات الواردة من العينة محل الدراسة، ليتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- أن الشركات المساهمة بالسعودية لا تتحمل مسؤولياتها اتجاه البيئة بشكل عام.
- تتحمل الشركات المساهمة بالسعودية مسؤولياتها البيئية فيما يتعلق بالإعلان عن المواد الخطرة والسامة التي تنتج عن عملياتها.
- لم تحقق هذه الشركات مستويات الإفصاح المطلوبة عن المسؤولية البيئية.

2. دراسة ياسين تليلي ومنيرة سلامي تحت عنوان : "**واقع الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 21، جامعة ورقلة، 2019، ص ص 549-564 :

حاولت هذه الدراسة معالجة إشكالية واقع الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالإضافة إلى تحديد نوع إلتزامها البيئي وكذا العوامل التى تدفع هذه المؤسسات إلى الإلتزام البيئي، وقد خصت الدراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على مستوى بلديات ولاية ورقلة حيث تم توزيع استبيان على 36 مفردة ثم تحليل النتائج بالبرنامج الإحصائي SPSS، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- وجود مستوى متدني من الإهتمام بالإنشغالات البيئية في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.
- تعتبر الضغوطات الحكومية المحرك الاول للمؤسسات المبحوثة من أجل إدراج الإهتمامات البيئية في نشاطها.
- يوجد إختلاف في مدى إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالجانب البيئي بإختلاف عمر المؤسسة حيث كلما زاد عمر المؤسسة زاد وعيها بضرورة الاهتمام بالجانب البيئي.

3. دراسة حمودي حاج صحراوي، عثمان بودحوش تحت عنوان : "**قياس أثر الالتزام البيئي للمؤسسة على أدائها الاقتصادي في ظل تداعيات التنمية المستدامة دراسة حالة مؤسسة اسمنت عين الكبيرة**"، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 17، جامعة المسيلة، 2017، ص ص 136-157 :

حاولت هذه الدراسة معالجة إشكالية مدى تأثير التزام المؤسسة بالجانب البيئي على أدائها الاقتصادي في ظل تداعيات التنمية المستدامة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز الأثر الذي يحدثه اهتمام المؤسسة الاقتصادية بالجانب البيئي لمسعى التنمية المستدامة على أدائها الاقتصادي، من خلال تبني سياسة الحد من انبعاثات ومخلفات العملية الإنتاجية في مؤسسة اسمنت عين الكبيرة، إلى جانب ترشيد استهلاك الطاقة والماء وتخفيض تكاليف الصيانة حيث إعتمد الباحثين في الجزء التطبيقي على تحليل البيانات الإحصائية المستمدمة من الوثائق الرسمية التى تخص المؤسسة محل الدراسة من سنة 2006 إلى غاية 2015، وأظهرت النتائج المتوصل إليها أن التطبيق الجيد للمقاربة البيئية وبالرغم من أنه يحمل المؤسسة بعض التكاليف الإضافية، إلا أنه يحسن من أدائها، وهذا يعود بالفائدة ليس على المؤسسة فحسب بل على المجمع ككل، وهذا ما اصطلح عليه بحالة عقد "رابح–رابح".

4. دراسة منذر نائل الكرداشة بعنوان : " **واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية البيئية دراسة تطبيقية لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية لدى الشركات الصناعية داخل حدود أمانة عمان الكبرى**"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2010، غير منشورة :

حاولت هذه الدراسة معالجة إشكالية واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية المسؤوليتها البيئية (السياسة البيئية، الوعي البيئي، المعالجة وإعادة التدوير، دعم الإدارة العليا، التشريع والرقابة)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية في محافظة العاصمة عمان للمسؤولية البيئية تجاه مجتمعها من وجهة نظر مديري الوظائف الرئيسية والربط الفكري والعلمي لمفهوم المسؤولية البيئية للشركات باعتباره أسلوبا إداريا حديثا يهدف الى حماية المجتمع من مظاهر انتشار التلوث الصناعي ويقوي ويدعم صورة تلك المنظمات محليا وخارجيا، وإعتمد الباحث على المنهج الوصفي في الجزء النظري وعلى المنهج الإحصائي في الجزء التطبيقي من خلال تحليل نتائج الإستبيان ببرنامج الحزمة الاحصائية SPSS لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة بحيث تم اختيار عينة مكونة من 30 شركة صناعية متوسطة وكبيرة الحجم مقسمة على المناطق الصناعية الرئيسة في العاصمة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- أن هناك أثرا مرتفعا لكل من : السياسة البيئية – الوعي البيئي – المعالجة وإعادة التدوير – التشريع والرقابة ودعم الادارة العليا على تبني المنظمة للمسؤولية البيئية.
- أن هناك أثرا إيجابيا لكل من : رأس المال ونوع الصناعة على تبني المسؤولية البيئية.
- عدم وجود علاقة بين عدد العاملين ونوع الملكية وتبني منظمات الأعمال للمسؤولية الإجتماعية البيئية.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

سنستعرض في هذا المطلب بعض الدراسات باللغة الأجنبية والتى تناولت موضوع بحثنا والتعرف على أهم النقاط التى تناولتها.

1. Study of : Berger-Douce Sandrine & Jouhaina Gherib, « **Entrepreneurial Profile and Environmental Commitment of SMEs: A Comparative Analysis in France and in Tunisia »**, International Business Research; Vol 5, No 7, 2012:

حاولت هذه الدراسة معالجة إشكالية كيفية وسبب قيام المسيرين الذين ينتمون إلى سياقات مختلفة بإشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال البيئي، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث السياسات العامة لصالح التنمية المستدامة في سياقين وطنيين وهما فرنسا وتونس، استنادًا إلى خصائص أصحاب المشاريع، إعتمدت الباحثتين المنهج الاستنتاجي بشكل أساسي من خلال إجراء مقابلات

مع مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تحليلها حيث شملت العينة 12 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل دولة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

– الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتأثر بخصائص مسيري المشاريع وكذلك مستوى تعليمهم.

– يتوجه المسيرون نحو الإلتزام البيئي بدرجات متفاوتة وهذا حسب دوافعهم والسياسات البيئية العامة المنفذة.

– يظهر التحليل المقارن بعض الإختلافات في السلوك تجاه البيئة بين رجال الأعمال الفرنسيين والتونسيين خاصة بسبب السياسة العامة والتى تمثل صورة طبق الأصل للثقافات الوطنية.

2. étude de Mounia Khelfaoui et Houria Amimi, « **La réglementation environnementale un enjeu pour l'engagement des PME Algériennes dans la RSE »**, Revue des recherches et d'études scientifiques, Université de MEDEA, Vol 6, N 2, 2012 :

حاولت هذه الدراسة معالجة إشكالية صلاحية التنظيم البيئي للمسؤولية الإجتماعية والبيئية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الممارسات البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تبيين العلاقة بين اللوائح التنظيمية البيئية والمسؤولية الإجتماعية والبيئية لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي القائم على البحث التجريبي من خلال الاستكشاف النظري للمسؤولية الإجتماعية للشركات واللوائح التنظيمية البيئية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– الإهتمام بحماية البيئة حديث النشأة حيث بدأ في نهاية التسعينات.

– تولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرا قليلا من الإهتمام بالمشكلات البيئية التى تظهر من خلال تبني المسؤولية الإجتماعية في إستراتيجية المؤسسة.

– هناك علاقة إيجابية بين حجم المؤسسة، الحوافز الحكومية (المتمثلة في الأنظمة البيئية) والمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.

3. étude de Youcef Hamidi, « **Place de dimension environnementale dans la gestion des PME algériennes «motivations et obstacles »**, Revue des recherches et d'études scientifiques, Université de MEDEA, Vol 4, N 1, 2010 :

حاولت هذه الدراسة معالجة إشكالية الدوافع التى تحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج البعد البيئي في طرق تسييرها و إدارتها، حيث تهدف إلى دراسة العلاقة بين الممارسات البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وأساليب إدارتها، وهو ما سيسمح بتحليل إلتزاماتها البيئية، إعتمد الباحث على المنهج الوصفي في الجزء النظري ودراسة الحالة في الجزء التطبيقي من خلال إختيار عينة مكونة من 202 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن طريق توجيه إستبيان يتعلق بممارسات المؤسسات تجاه البيئة ثم تحليل النتائج ببرنامج SPAD، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

– ضعف مستوى الإهتمام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الصناعية.

– الإجراءات التي تتخذها المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة لصالح الإلتزام البيئي تحركها القوانين واللوائح التنظيمية بشكل رئيسي.

– يمكن تفسير الإهتمام المنخفض بالبيئة للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة بنقص أجهزة وبرامج الدعم الحكومية.

4. Étude de Natacha Gondran, « **Système de diffusion d'information pour encourager les PME-PMI à améliorer leurs performances environnementales** », Thèse de doctorat en Sciences et techniques du déchet, L'école Nationale Supérieure des Mines De Saint-Etienne, France 2001, NP :

حاولت هذه الدراسة معالجة إشكالية معرفة قنوات المعلومات التي تؤدي إلى تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل نظام المعلومات البيئي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد التحسينات التي يمكن إجراؤها من أجل تشجيعها على الحد من آثارهم السلبية تجاه البيئة، وقد إعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي في الجزء النظري بالإضافة إلى أسلوب دراسة الحالة في الجزء التطبيقي وذلك من خلال توجيه إستبيان لعينة مكونة من 47 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إضافة إلى إجراء مقابلات مع خبراء في المجال البيئي ثم تحليلها، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

– قناة المعلومات المفضلة للشركات الصغيرة والمتوسطة هي الاتصال المباشر مع مختلف المنظمات.

– معظم المؤسسات التي شملتها الدراسة لا تتوافق مع التشريعات البيئية.

– تم تحديد عدة معايير لها تأثير كبير على مستوى منع التلوث أهمها وضع المؤسسة وفقًا للتشريعات البيئية ووجود مدير بيئي، ونوع تحفيز مديرها ووضعها فيما يتعلق بمعايير الجودة.

المطلب الثالث : مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

الفرع الأول : أوجه التشابه والإختلاف مع الدراسات السابقة باللغة العربية

الجدول رقم 05 : أوجه التشابه والإختلاف مع الدراسات السابقة باللغة العربية :

إسم الباحث وعنوان الدراسة	أوجه التشابه والإختلاف من حيث:	الدراسة السابقة	الدراسة الحالية
مصطفى محمد جمعة اسماعيل أبو عمارة "الإفصاح عن المسؤولية البيئية في الشركات المساهمة السعودية".	هدف الدراسة	تناول الجزء البيئي في الدراسة.	
		تقييم مدى الإفصاح عن المسؤولية البيئية في الشركات المساهمة السعودية.	تهدف دراستنا إلى معرفة مدى تبني مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإلتزام البيئي.
	المنهج المتبع	المنهج الإستنباطي في الجزء النظري والمنهج الإستقرائي في الجزء التطبيقي.	المنهج الوصفي في الجزء النظري والمنهج الإحصائي في الجزء التطبيقي.
	أداة الدراسة	الإستبيان.	بالإضافة إلى الإستبيان أداة المقابلة.
	عينة الدراسة	الشركات المساهمة السعودية.	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنفة وفق القانون الجزائري.
	الأسلوب الإحصائي المستخدم	برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.	
ياسين تليلي ومنيرة سلامي " واقع الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة	الهدف	تتشابه الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في معرفة واقع الإلتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	
	المنهج المتبع	المنهج الوصفي في الجزء النظري وأسلوب دراسة الحالة في الجزء التطبيقي.	

والمتوسطة بالجزائر – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة ".	أداة الدراسة	إستخدام أداة المقابلة والاستبيان.	
	مجتمع الدراسة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على مستوى ولاية ورقلة.	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على مستوى ولاية غرداية.
	عينة الدراسة	عينة عشوائية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة.	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غرداية والمصنفة وفق القانون الجزائري.
	الأسلوب الإحصائي المستخدم	برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.	
حمودي حاج صحراوي وعثمان بودحوش " قياس أثر الالتزام البيئي للمؤسسة على أدائها الاقتصادي في ظل تداعيات التنمية المستدامة دراسة حالة مؤسسة اسمنت عين الكبيرة ".	الهدف	دراسة مدى تبني الإلتزام البيئي.	
		إبراز الأثر الذي يحدثه اهتمام المؤسسة الاقتصادية بالجانب البيئي على أدائها الاقتصادي.	تهدف دراستنا إلى معرفة مدى تبني مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإلتزام البيئي.
	المنهج المتبع	المنهج الوصفي في الجزء النظري والمنهج الإحصائي في الجزء التطبيقي.	
	أداة الدراسة	جمع المعلومات والوثائق الرسمية للمؤسسة.	أداة المقابلة والإستبيان.
	عينة الدراسة	مؤسسة إسمنت عين الكبيرة.	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنفة وفق القانون الجزائري.
	الأسلوب الإحصائي المستخدم	تحليل البيانات الإحصائية المستمدة من الوثائق الرسمية عن طريق الملاحظة والإستنتاجات.	برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعيةSPSS.

منذر نائل الكرداشة " واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية البيئية دراسة تطبيقية لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية لدى الشركات الصناعية داخل حدود أمانة عمان الكبرى ".	الهدف	معرفة مدى تبني منظمات الأعمال للبعد البيئي في نشاطاتها من وجهة نظر مديري الوظائف الرئيسية.	
	المنهج المتبع	المنهج الوصفي في الجزء النظري والمنهج الإحصائي في الجزء التطبيقي.	
	أداة الدراسة	الإستبيان.	بالإضافة إلى الإستبيان أداة المقابلة.
	عينة الدراسة	المؤسسات الصناعية المتوسطة والكبيرة.	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنفة وفق القانون الجزائري.
	الأسلوب الإحصائي المستخدم	برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.	

الفرع الثاني : أوجه التشابه والإختلاف مع الدراسات السابقة باللغة الأجنبية :

الجدول رقم 06 : أوجه التشابه والإختلاف مع الدراسات السابقة باللغة الأجنبية :

إسم الباحث وعنوان الدراسة	أوجه التشابه والإختلاف من حيث:	الدراسة السابقة	الدراسة الحالية
Berger-Douce Sandrine & Jouhaina Gherib « Entrepreneurial Profile and Environmental Commitment of SMEs: A Comparative Analysis in France and in Tunisia ».	هدف الدراسة	تحليل الالتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث السياسات العامة.	تهدف دراستنا إلى معرفة مدى تبني مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإلتزام البيئي.
	المنهج المتبع	المنهج الإستنتاجي.	المنهج الوصفي في الجزء النظري والمنهج الإحصائي في الجزء التطبيقي.
	أداة الدراسة	المقابلة.	المقابلة والإستبيان.

	مجتمع الدراسة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس وفرنسا.	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنفة وفق القانون الجزائري.
Mounia Khelfaoui et Houria Amimi « La réglementation environnementale un enjeu pour l'engagement des PME Algériennes dans la RSE ».	هدف الدراسة	التطرق إلى الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	
		تحديد الممارسات البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تبيين العلاقة بين اللوائح التنظيمية البيئية والمسؤولية الإجتماعية والبيئية لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	تهدف دراستنا إلى معرفة مدى تبني أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإلتزام البيئي.
	المنهج المتبع	المنهج الوصفي القائم على البحث التجريبي.	المنهج الوصفي في الجزء النظري والمنهج الإحصائي في الجزء التطبيقي.
	أداة الدراسة	دراسة نظرية للقوانين البيئية كرهان لإنخراط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات.	أداة المقابلة والإستبيان.
	عينة الدراسة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنفة وفق القانون الجزائري.

	الأسلوب الإحصائي المستخدم	/	برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.
Youcef Hamidi « Place de dimension environnementale dans la gestion des PME algériennes «motivations et obstacles ».	هدف الدراسة	إدماج البعد البيئي في إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	
		دراسة العلاقة بين الممارسات البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وأساليب إدارتها.	تهدف دراستنا إلى معرفة مدى تبني أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإلتزام البيئي.
	المنهج المتبع	المنهج الوصفي في الجزء النظري والمنهج الإحصائي في الجزء التطبيقي.	
	أداة الدراسة	الإستبيان.	بالإضافة إلى الإستبيان إستخدمنا أداة المقابلة.
	عينة الدراسة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنفة وفق القانون الجزائري.
	الأسلوب الإحصائي المستخدم	برنامج SPAD.	برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.
Natacha Gondran, « Système de diffusion d'information pour encourager les PME-PMI à améliorer leurs performances environnementales »	هدف الدراسة	التطرق للبعد البيئي في الجزء النظري.	
		تحليل نظام المعلومات البيئية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد التحسينات التي يمكن إجراؤها من أجل تشجيعهم على الحد	تهدف دراستنا إلى معرفة مدى تبني أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإلتزام البيئي.

		من آثارهم السلبية إتجاه البيئة	
	المنهج المتبع	المنهج الوصفي في الجزء النظري والمنهج الإحصائي في الجزء التطبيقي.	
	أداة الدراسة	إستخدام أداة المقابلة والاستبيان.	
	عينة الدراسة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنفة وفق القانون الجزائري.

الفرع الثالث : أوجه الإستفادة من الدراسات السابقة :

رغم تعدد الأهداف البحثية للدراسات السابقة إلا أننا إستفدنا منها بشكل كبير في بناء الإطار النظري من حيث ضبط المفاهيم المتعلقة بالإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أنها مكنتنا من المعالجة الموضوعية والفعالة لدراستنا وكذا تسهيل ضبط الإشكالية المطروحة وتقديم الفرضيات بالإضافة إلى تصميم أداة الدراسة (الإستبيان)، وقد إتفقت دراستنا في نتائجها مع الكثير من الدراسات السابقة أهمها : دراسة ياسين تليلي وسلامي منيرة بعنوان "**واقع الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة**"، دراسة يوسف حميدي بعنوان "**مكانة البعد البيئي في تسيير المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة – الدوافع والمعوقات**" ودراسة ساندرين برغردوس وجهينة غريب بعنوان "**ريادة الأعمال والإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مقارنة تحليلية في فرنسا وتونس**" في حين إختلفت دراستنا مع دراسة ناتاشا غوندرن بعنوان "**نظام نشر المعلومات لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين أدائها البيئي**" وبعض نتائج دراسة منذر نائل الكرداشة بعنوان "**واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية البيئية دراسة تطبيقية لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية لدى الشركات الصناعية داخل حدود أمانة عمان الكبرى**"، ولعل هذا يرجع لإختلاف السياق الزماني والمكاني والإجرائي بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل الإلمام بالجانب النظري لدراستنا حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى المفاهيم المتعلقة بالإلتزام البيئي والمفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ما يتعلق بالإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما أتاح لنا ضبط المفاهيم النظرية المتعلقة بدراستنا وحصرها.

أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوعنا والتي تنوعت بين دراسات عربية وأجنبية، ثم حاولنا إبراز أوجه التشابه والإختلاف مع دراستنا الحالية إضافة إلى أوجه الإستفادة منها.

وسنتطرق في الفصل الموالي إلى الدراسة الميدانية والتى سنحاول من خلالها الإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات أو نفي الفرضيات التى قدمنها في بداية الدراسة.

الفصـــل الثانـــي:

دراسة إستطلاعية

لعينة من

المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة بولاية

غرداية

تمهيد :

بعد أن إستعرضنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية للدراسة وذلك من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة لأهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة حول الموضوع سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على واقع الحال لمعرفة مدى إلتزام المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة بالجانب البيئي من خلال دراسة ميدانية لعينة من هذه المؤسسات بولاية غرداية.

وبناءا على هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي :

المبحث الأول : الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني : عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول : إجراءات الدراسة الميدانية

سنقوم في هذا المبحث بعرض الدراسة الميدانية وذلك من خلال تلاثة مطالب، المطلب الأول خصصناه للطريقة المتبعة في الدراسة، المطلب الثاني خصصناه لأدوات الدراسة بينما المطلب الثالث خصصناه لعرض أداة الدراسة.

المطلب الأول : الطريقة المتبعة

نتناول في هذا المطلب عرض الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية وذلك من خلال التعريف بمجتمع وعينة الدراسة، وأهم مصادر البيانات التي استعملناها لإتمام هذه الدراسة.

الفرع الأول : منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى تبني مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإلتزام البيئي حيث شملت عينة الدراسة مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنفة وفق التشريع الجزائري والناشطة على مستوى بلديات ولاية غرداية، إعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي لهذه الدراسة والذي يعبر عن الظاهرة المدروسة كما هي في أرض الواقع، وإعتمدنا في الجانب التطبيقي على أسلوب دراسة الحالة، إستخدمنا أداة المقابلة والإستبيان حيث تم توزيع 64 إستبيانا بغرض جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة ثم تفريغها وتحليلها عن طريق ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS النسخة 26 مع الإستعانة ببرنامج Excel بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات ترجمت إلى نتائج ومقترحات تدعم موضوع الدراسة.

الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة

1. مجتمع الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على مستوى بلديات ولاية غرداية (بريان، القرارة، غرداية، بنورة، متليلي، زلفانة، المنيعة).

2. عينة الدراسة : تم إختيار عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنفة وفق القانون الجزائري* (أي أن نشاطها له تأثير على البيئة، وممارسته تتطلب حصولها على رخصة)، والشكل الموالي يوضح توزيع عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنفة حسب بلديات ولاية غرداية:

* لمعرفة أكثر يرجى الإطلاع على المرسوم التنفيذي 07-144 والذي يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 34، المؤرخ في 19 ماي 2007، ص ص 1-91.

الشكل رقم (02) : يوضح توزيع العينة حسب بلديات ولاية غرداية :

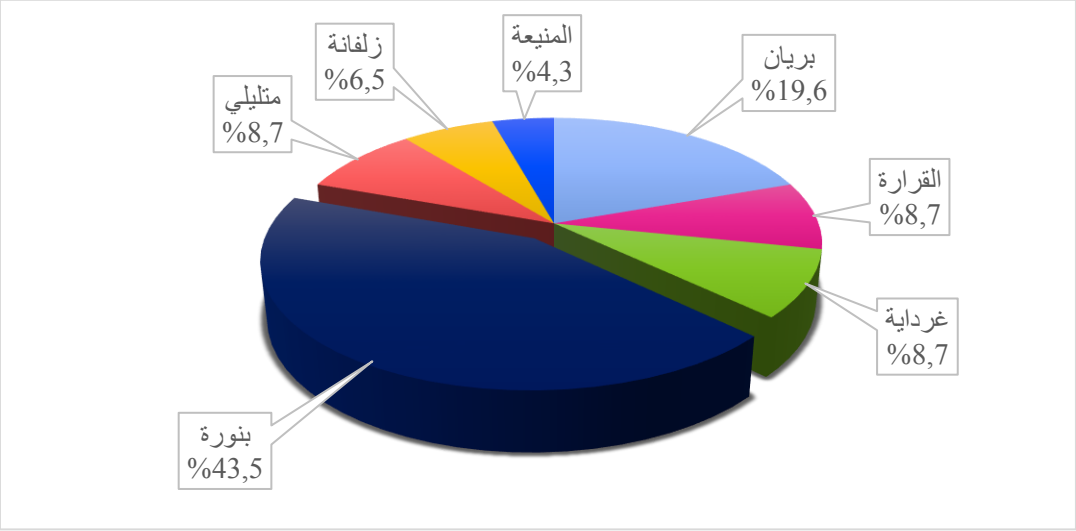

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات مديرية الصناعة ومديرية البيئة لولاية غرداية.

من خلال الشكل السابق الخاص بتوزيع نسب العينة حسب بلديات ولاية غرداية نلاحظ أن أعلى نسبة من العدد الإجمالي للعينة تقدر ب 43,5% والتي تمثل 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنتمي لبلدية بنورة وهذا راجع إلى وجود المنطقة الصناعية بها إضافة إلى قربها من منطقة سكننا، تليها نسبة 19,6% والتي تمثل 9 مؤسسات صغيرة ومتوسطة تنتمي لبلدية بريان، وبعدها نسبة 8,7% والتي تمثل 4 مؤسسات صغيرة ومتوسطة تنتمي لكل من : بلدية غرداية، بلدية متليلي، بلدية القرارة، ثم نسبة 6,5% والتي تمثل 3 مؤسسات صغيرة ومتوسطة تنتمي لبلدية زلفانة وأخيرا نسبة 4,3% والتي تمثل مؤسستين تنتمي لبلدية المنيعة.

كما تم تصنيف العينة حسب نوع رخصة نشاطها كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03) : يوضح توزيع العينة حسب نوع رخصة نشاطها

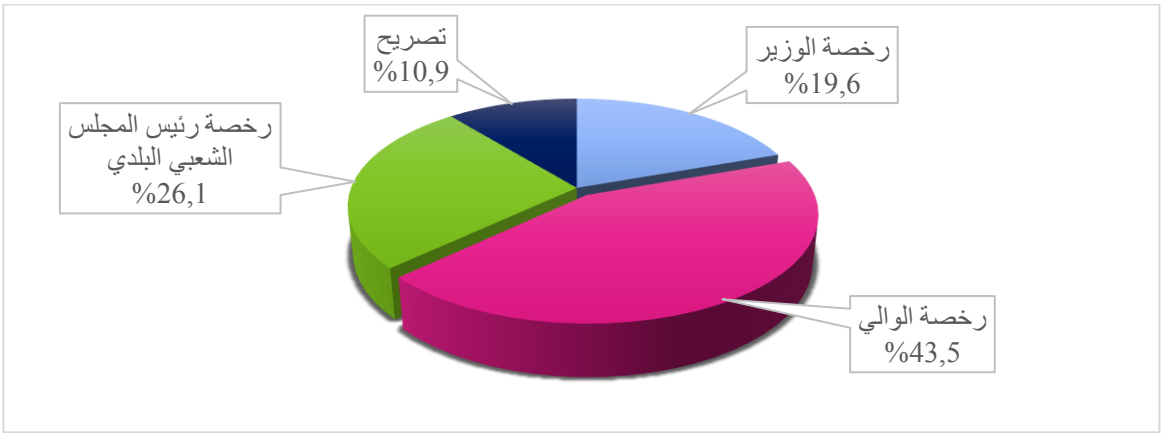

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات مديرية البيئة لولاية غرداية.

من خلال الشكل السابق الخاص بتوزيع العينة حسب نوع رخصة نشاطها نلاحظ أن أعلى نسبة من العدد الإجمالي للعينة تقدر ب 43,5% والتي تمثل 20 مؤسسة متحصلة على ترخيص لمزاولة نشاطها من طرف الوالي، تليها نسبة 26,1% والتي تمثل 12 مؤسسة متحصلة على ترخيص من طرف رئيس الجلس الشعبي البلدي، تليها نسبة 19,6% والتي تمثل 9 مؤسسات متحصلة على ترخيص من طرف الوزير، وأخيرا نسبة 10,9% والتي تمثل 5 مؤسسات نشاطها يتطلب تقديم تصريح به.

بعد عرضنا لأفراد العينة ونسب توزيعها، سنعرض في الجدول الموالي بشكل مجمل عدد المشاركات والردود على الإستبيان :

الجدول رقم (07) : الإستبيانات الموزعة والمستردة من عينة الدراسة :

الإستبيانات	العدد	النسبة المئوية
الموزعة	**64**	**100 %**
المستردة	**52**	**81,25 %**
الغير صالحة للتحليل	**6**	**9,375 %**
الصالحة للتحليل	**46**	**71,875 %**

المصدر: من إعداد الطالبة.

شملت عينة البحث مجموعة من المؤسسات إستنادا لحجمها (صغيرة ومتوسطة)، حيث تم توزيع 64 استبيان في صيغتين (ورقي وإلكتروني) على مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على مستوى بلديات الولاية، وتسنى لنا استرجاع 52 إستبيانا موزعا، ولم يتم استرجاع 12 إستبيانا، في حين تم إستبعاد 6 إستبيانات من العملية الإحصائية نظرا لأنها لم تستوف الشروط العلمية التي تؤهلها للتحليل الاحصائي، لنتحصل في الأخير على 46 إستبيانا صالحا للمعالجة بما يمثل نسبة 71,875% من مجتمع الدراسة.

الفرع الثالث : متغيرات الدراسة (الالتزام البيئي)

إن موضوع الدراسة ينبني بالأساس على دراسة استطلاعية لموضوع الإلتزام البيئي، وفي الجدول الموالي نبين محددات المتغير الوحيد للدراسة (الإلتزام البيئي).

الجدول رقم (08) : هيكل متغيرات الدراسة :

الإلتزام البيئي	**محددات الالتزام البيئي**	
	التشريعات الحكومية	**أصحاب المصالح**
	عوامل الفرصة الاقتصادية	**السلوكيات الشخصية للمسيرين**

المصدر : من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني : أدوات الدراسة

الفرع الأول : مصادر جمع البيانات

إعتمدنا في الدراسة التطبيقية على مصدرين لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وتمثلت في :

1. المصادر الأولية : وذلك من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها حيث إعتمدنا الإستبيان كوسيلة لجمع المعلومات اللازمة لموضوع الدراسة، ثم معالجتها عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية SPSS بالإضافة إلى أداة المقابلة للتمكن من الوصول إلى نتائج لدراستنا.

2. المصادر الثانوية: تمثلت المصادر الثانوية لجمع المعلومات في مجموعة الكتب العربية والأجنبية المؤلفة حول موضوع الالتزام البيئي والملتقيات العلمية الوطنية والدولية والدراسات السابقة إضافة الى القوانين والتشريعات البيئية الوطنية.

الفرع الثاني : الأدوات المستعملة في الدراسة

أولا : الإستبيان

إعتمدنا في الدراسة الميدانية على الإستبيان والذي يتيح لنا الحصول على البيانات اللازمة لإختبار فرضيات الدراسة، وقد خضع إعداده لمجموعة من المراحل تمثلت في:

- إعداد مجموعة من الأسئلة وبناء إستبيان أولي بالإعتماد على الجانب النظري لموضوع الدراسة وكذا استبيانات دراسات سابقة تخص الموضوع؛
- عرض الإستبيان على المشرفين الرئيسي والمساعد من أجل تقييم مدى ملائمته لجمع البيانات؛
- تعديل الإستبيان بشكل أولي حسب ملاحظات المشرفين؛

– عرض الإستبيان للتحكيم على مجموعة من الأساتذة (الملحق رقم 02 يبين الأساتذة المحكمين)، وقد تم تعديله لأكثر من مرة قبل توزيعه على أفراد عينة الدراسة من خلال تصحيح ما وجب تصحيحه وإضافة كل ماقد يفيد لاستسقاء أقصى عدد من المعلومات عن أجوبة مجتمع الدراسة، ثم إخراجه في شكله النهائي.

– توزيع الإستبيان على عينة من المؤسسات الصناعية الناشطة على مستوى بلديات ولاية غرداية؛

وإشتمل الإستبيان على جزئين كالتالي :

الجزء الأول: يحتوي على البيانات العامة لمجتمع الدراسة المتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بولاية غرداية، ويتكون من 09 أسئلة؛

الجزء الثاني: محاور الإستبيان، حيث تم تقسيمه إلى محورين :

- **المحور الأول:** جاء كقياس لمدى إدراج إطارات ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبعد البيئي في نشاطات مؤسساتهم، ويتكون من 12 سؤال؛
- **المحور الثاني:** جاء لدراسة محددات الالتزام البيئي من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتكون من 21 سؤال؛
- **سؤال ختامي:** حول إذا ما كانت المؤسسة تقوم بمجموعة من المبادرات المسؤولة بيئيا.

وقد كانت إجابات كل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي (Likert) كما هو موضح في الجدول رقم (09) حيث تم تحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال حساب المدى (5-1=4) ثم قسمته على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (4/5 = 0.8) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية، وهكذا يصبح طول الخلايا كالتالي:

الجدول رقم (09): قائمة التنقيط حسب مقياس ليكارت الخماسي :

التصنيف	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
النقاط	1	2	3	4	5
مجال المتوسط الحسابي المرجح	من 1 إلى 1.79	من 1.80 إلى 2.59	من 2.60 إلى 3.39	من 3.40 إلى 4.19	من 4.20 إلى 5

المصدر : من إعداد الطالبة.

كما تم التبسيط ووضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولا باستخدام الترتيب (منخفض، متوسط، مرتفع) وذلك للاستفادة منها فيما بعد في تحليل النتائج من خلال حساب طول الفئة بإعتبار عدد الفئات 3 فنجد طول المدى : 1,33 ونحصل على الجدول التالي :

الجدول رقم (10): مقياس تحديد الأهمية النسبية :

الأهمية	منخفض	متوسط	مرتفع
الدرجة	2,33_1	3,66 – 2,34	5 -3,67

المصدر : من إعداد الطالبة.

ثانيا : المقابلة

حيث قمنا بإجراء مقابلات مع مسيري بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا رئيس مصلحة التنظيم والتراخيص لمديرية البيئة بالولاية، وهذا تعزيزا للجانب التطبيقي ومحاولة منا لفهم أمثل لموضوع الدراسة.

ثالثا : البريد الالكتروني (الأنترنت)

أتاحت لنا الأنترنت إمكانية الوصول إلى عدد من أفراد عينة الدراسة، حيث قمنا بإعداد إستبيان إلكتروني وتوزيعه في شكل نسخ إلكترونية عبر البريد الإلكتروني لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنية بموضوع دراستنا، والتي تحصلنا عليها من مديرية الصناعة والمناجم لولاية غرداية.

الفرع الثالث : البرامج والأداوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

أولا : البرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة

- برنامج المجدول Microsoft Excel : تم الإعتماد على برنامج Microsoft Excel نسخة 2013 لتجميع الإستبيانات من أفراد العينة والتي بلغت 46 إستبيان، وتبويبها وتلخيصها، حيث قدم لنا هذا البرنامج المساعدة في معرفة عدد ونسبة المشاركين في هذه الدراسة.

- برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS : يعتبر كأحد أفضل البرامج الإحصائية المعدة في تحليل بيانات البحوث الإجتماعية وفي البحوث العلمية الأخرى، نظرا لإحتوائه على العديد من الإختبارات الإحصائية، وسرعته وقدراته الدقيقة في معالجة البيانات، تم الإستعانة به لتحقيق أغراض الدراسة بإستخدام الإصدار 26.

ثانيا : الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل معالجة بيانات الدراسة وبغرض الحصول على نتائج لدراستنا قمنا بإجراء مجموعة من الإختبارات الإحصائية نذكر منها :

- أساليب الإحصاء الوصفي للتعرف على خصائص العينة من خلال التكرارات والنسب المئوية؛

- اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's) لمعرفة مدى ثبات فقرات الإستبيان؛
- معامل الإرتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس صدق الفقرات ولقياس قوة الإرتباط والعلاقة بين المتغيرين: فإذا كان معامل الإختبار قريب من (+1) فإن الإرتباط قوي وموجب (طردي)، وإذا كان معامل الإرتباط قريب من (-1) فإن الإرتباط قوي وسالب (عكسي) ؛ وكلما اقترب من الـ (0) يضعف إلى أن ينعدم؛
- اختبار كولوموجروف–سيميرنوف (Sample K-S -1) لمعرفة نوع توزيع البيانات؛
- الوسط الحسابي لمختلف محاور الإستبيان وذلك لقياس التوجه العام لإجابات أفراد مجتمع الدراسة استنادا إلى أوزان مقياس ليكارت الخماسي؛
- الإنحراف المعياري: القيمة الأكثر استخداما من بين مقاييس التشتت الإحصائي لقياس مدى التبعثر الإحصائي؛
- اختبار (T-test One Sample) للعينة المستقلة الواحدة،
- اختبار Anova لإختبار صحة فرضيات الفروق.

المطلب الثالث : عرض أداة الدراسة :

الفرع الأول : صدق وثبات أداة الدراسة (الإستبيان)

بغرض الوقوف على صدق وثبات الإستبيان اتبعنا الخطوات التالية:

- **تحكيم الاستبيان (الصدق الظاهري)**: للتأكد من صدق محتوى أداة الدراسة عرضنا الإستبيان على مجموعة من المحكمين لإبداء رأيهم فيه من حيث عدد العبارات وشموليتها ومدى مناسبتها للمحتوى بلغ عددهم (07) محكمين منهم متخصصين في مجال البيئة، وقد استجبنا لآرائهم وتوجيهاتهم فيما يتعلق بالحذف والتعديل، حتى خرج الإستبيان في صورته النهائية ثم توزيعه على أفراد العينة.
- **معامل ثبات الإستبيان Cronbach's Alpha Coefficient**: نستعمل هذا الاختبار لمعرفة مدى استقرار فقرات الإستبيان وصلاحيتها كي تكون قابلة لإجراء الدراسة الميدانية. ومن خلال التحليل الإحصائي تحصلنا على الجدول التالي :

الجدول رقم (11): يمثل نتائج اختبار ثبات محاور الإستبيان من خلال اختبار ألفا كرونباخ :

القسم	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	12	0,7610
المحور الثاني	21	0,849
جميع الفقرات	33	**0,891**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS.

بالنسبة لمعامل ثبات الإستبيان آلفا كرونباخ فقد قدرت قيمته بـ 0,891 أي (89,10%)، وبهذا يمكننا القول بأن معامل ثبات الإستبيان عال جدا وبالتالي فهو يتمثل بدرجة ثبات عالية.

معامل الصدق هو الجدر التربيعي لمعامل الثبات ومنه معامل الصدق هو $\sqrt{0,891}$ و نجده يساوي 0,9439 أي 94,39% وهو ما يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الصدق.

الفرع الثاني : معامل الارتباط

لقياس صدق الفقرات ولقياس قوة الارتباط والعلاقة بين عبارات الإستبيان ومحاوره بحيث أنه كلما كان معامل الارتباط قريب من (+1) فإن الارتباط قوي وموجب (طردي)، وإذا كان معامل الارتباط قريب من (-1) فإن الارتباط قوي وسالب (عكسي)؛ وكلما اقترب من الـ (0) يضعف إلى أن ينعدم.

الجدول رقم (12): يمثل نتائج اختبار معاملات الارتباط لكل محاور وأقسام الإستبيان :

عنوان المحور		عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
01	**إدراج المؤسسة للبعد البيئي في أنشطتها**	12	0,927	0,000
02	**محددات الإلتزام البيئي وتأثيرها على المؤسسة**	21	0,920	0,000
	تأثير التشريعات الحكومية	06	0,777	0,000
	تأثير أصحاب المصالح	05	0,677	0,000
	تأثير عوامل الفرصة الاقتصادية	05	0,810	0,000
	تأثير السلوكيات الشخصية	05	0,712	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS (انظر الملحق رقم 05).

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن معامل الإرتباط كبير وتجاوز0.7 في أغلب محاور الإستبيان مقتربا من 01، عند مستوى دلالة 0,000، الأمر الذي يدل على الإرتباط الوثيق بين عبارات الإستبيان وكذا محاوره.

الفرع الثالث : اختبار توزيع البيانات

لاختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة نستخدم برنامج SPSS حيث نقوم باستخراج جداول التوزيع الطبيعي لكل المتغيرات ونعتمد على اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

سنقوم باختبار البعد الكلي لكل محور من محاور الإستبيان و باستخدام برنامج SPSS لنتحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (13): يمثل نتائج اختبار كولمجروف–سيميرنوف لمعرفة توزيع البيانات :

	إختبار توزيع البيانات			
	Kolmogorov-Smirnov[a]			
	عدد الفقرات	Df درجة الحرية	قيمة Z	Sig مستوى الدلالة
المحور الأول	12	46	0,877	0,4260
المحور الثاني	21	46	1,298	0,212
تأثير التشريعات الحكومية	06	46	1,200	0,069
تأثير أصحاب المصالح	05	46	1,065	0,112
تأثير عوامل الفرصة الاقتصادية	05	46	1,157	0,207
تأثير السلوكيات الشخصية	05	46	1,059	0,137
الكلي	**33**	**46**	**1,640**	**0,807**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS (انظر الملحق رقم 06).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستوى الدلالة SIG فاق 0,05 لكل محاور الإستبيان ومنه نرفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية H_0) التي تقول بأن البيانات تتبع توزيع غير طبيعي، ونقبل الفرضية البديلة **H_1** التي تقول بأن البيانات في دراستنا تتبع توزيع طبيعي وبالتالي فإننا سنتجه في دراستنا إلى الإعتماد على الإختبارات المعلمية.

المبحث الثاني : عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

سنقوم في هذا المبحث بعرض أهم النتائج التي توصلت إليها دراستنا مع تحليليها وذلك من خلال ثلاثة مطالب، المطلب الأول لعرض خصائص العينة ومعالجة محاور الإستبيان، المطلب الثاني خصصناه لإختبار فرضيات الدراسة والتعليق عليها بينما المطلب الثالث فكان لعرض المقابلة والتعليق عليها.

المطلب الأول : عرض خصائص العينة ومعالجة محاور الإستبيان

بعد تفريغ الإستبيانات المسترجعة والصالحة للدراسة في برنامج SPSS سنعرض في هذا المطلب خصائص أفراد عينة الدراسة كما سنقوم بمعالجة الإستبيان من خلال عرض محاوره مع تفسيرها.

الفرع الأول : عرض وتحليل النتائج المتعلقة بخصائص الجزء الأول (بيانات عامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

سنعرض خصائص العينة المستجوبة وذلك من خلال المتغيرات التالية : الصفة القانونية، قطاع النشاط، سوق النشاط، الرتبة الوظيفية للمجيب، المستوى العلمي للمجيب، حجم المؤسسة، الشهادات أو الجوائز الوطنية والدولية التي حصلت عليها المؤسسة في مجالات حماية البيئة.

أولا : توزيع أفراد العينة حسب صفتها القانونية

الشكل رقم (04) : يبين توزيع أفراد العينة حسب الصفة القانونية

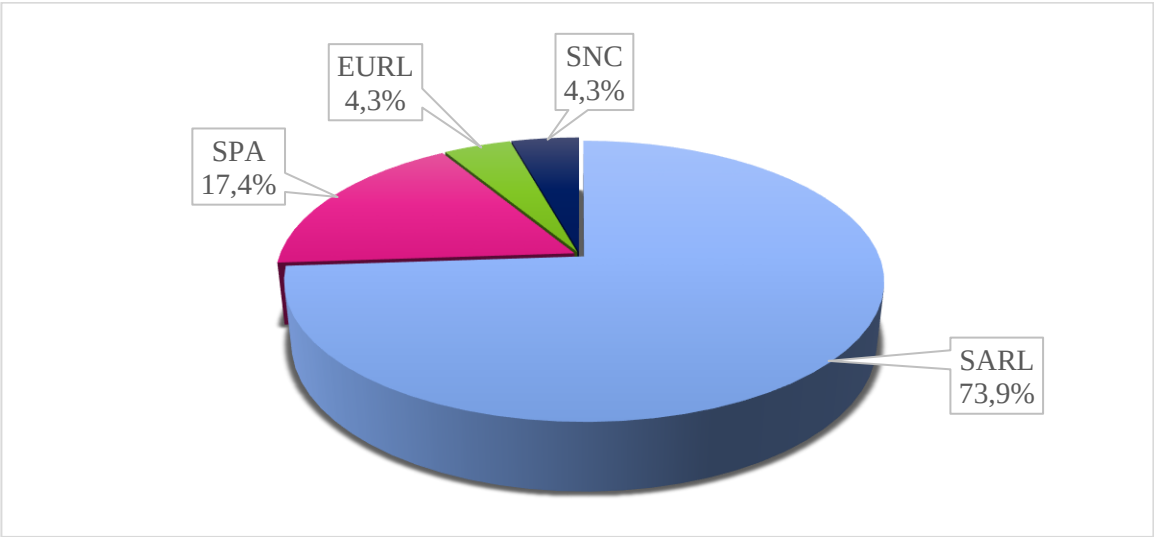

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS (انظر الملحق رقم 07).

من خلال استعراضنا للشكل الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير نوع المؤسسة يتبين أن أكبر نسبة من العدد الإجمالي لأفراد العينة تقدر ب 73,9% والتي تمثل 34 مؤسسة من العينة تنتمي لشركات ذات مسؤولية محدودة (SARL)، في حين نجد نسبة 17,4% والتي تمثل 8 مؤسسات من العدد الإجمالي للعينة عبارة عن مؤسسات ذات أسهم (SPA)،كما تقدر أقل نسبة من العدد الإجمالي للعينة بـ 4,3% والتي تمثل مؤسستين ينتميان لكل من شركات التضامن (SNC) وشركات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة (EURL)، وهذا ما يدل على وجود تجانس مقبول نسبيا في توزيع الإستبيان من حيث عينة الدراسة حسب صفتها القانونية.

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط

الشكل رقم (05): يبين توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط

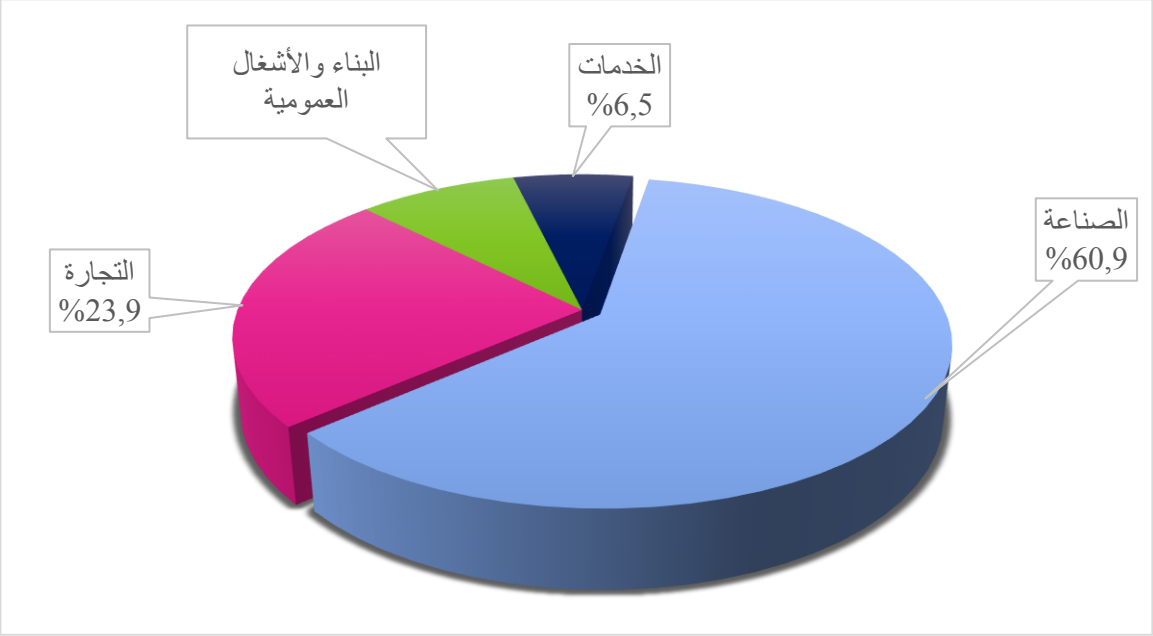

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS (انظر الملحق رقم 07).

من خلال استعراضنا للشكل الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لقطاع النشاط الذي تعمل فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غرداية نلاحظ أن أكبر نسبة من العدد الإجمالي لأفراد العينة تقدر بـ 60,9% والتي تمثل 28 مؤسسة تنشط في القطاع الصناعي وهذا راجع لكونه من أكثر النشاطات التي لها تأثير على البيئة، تليها نسبة 23,9% والتي تمثل 11 مؤسسة تنشط في قطاع التجارة، وتقدر ثالث نسبة من العدد الإجمالي لأفراد العينة بـ 8,7% والتي تمثل 4 مؤسسات تنشط في مجال البناء، في حين تقدر رابع نسبة من العدد الإجمالي لأفراد العينة بـ 6,5% والتي تمثل

3مؤسسات ناشطة في قطاع الخدمات، تدل هذه النتيجة على تنوع قطاعات النشاط الذي تعمل فيه عينة الدراسة وهذا ما يخدم التحليل الإحصائي للدراسة.

ثالثا : توزيع أفراد العينة حسب السوق الذي تنشط فيه المؤسسة

الشكل رقم (06) : يبين توزيع أفراد العينة حسب السوق الذي تنشط فيها مؤسسات عينة الدراسة

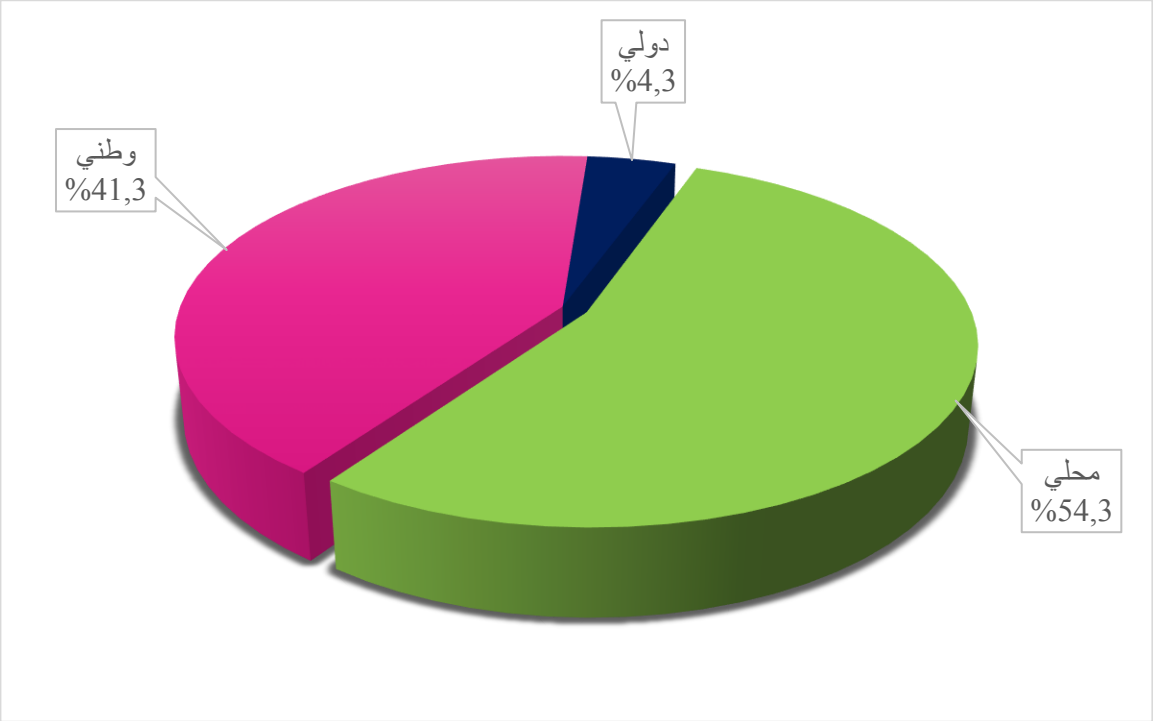

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS (انظر الملحق رقم 07).

من خلال إستعراضنا للشكل الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير سوق النشاط نلاحظ أن أعلى نسبة من العدد الإجمالي لأفراد العينة تقدر بـ 54,3% والتي تمثل 25 مؤسسة تنشط على المستوى المحلي، تليها نسبة 41,3% والتي تمثل 19 مؤسسة من أفراد العينة تنشط على المستوى الوطني، أما أقل نسبة فقدرت بـ 4,3% من العدد الإجمالي لأفراد العينة والتي تمثل مؤسستين فقط تنشط على المستوى الدولي، وهذا يدل على أن أغلب أفراد العينة تخضع للمتطلبات والتشريعات البيئية الوطنية ولا تخضع للمتطلبات والتشريعات البيئية الدولية على إعتبار أن إندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق الدولي لا يزال في بداياته.

رابعا : توزيع أفراد العينة حسب الرتبة الوظيفية للمجيب

الشكل رقم (07): يبين توزيع أفراد العينة حسب الرتبة الوظيفية للمجيب

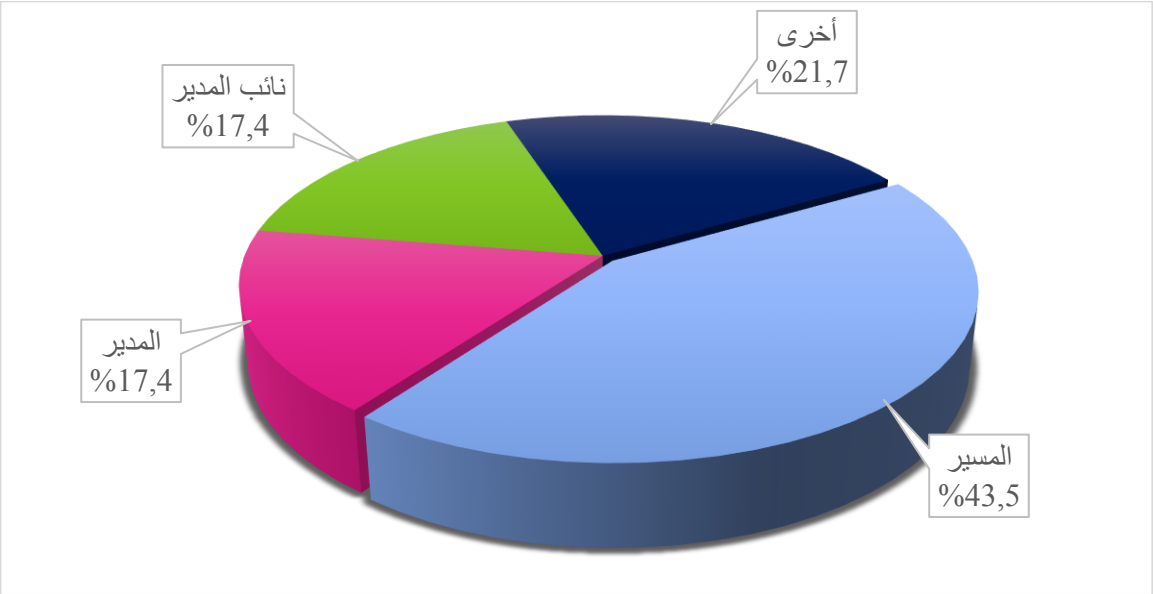

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS (انظر الملحق رقم 07).

من خلال استعراضنا للشكل الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للرتبة الوظيفية للمجيبين على الإستبيان نلاحظ أن أكبر نسبة من العدد الإجمالي لأفراد العينة تقدر بـ 43,5% والتي تمثل 20 مجيب يعملون في مؤسسات صغيرة ومتوسطة ويشغلون منصب مسيّر وهي أعلى رتبة كما أنه غالبا ما يكون المسير هو نفسه المالك بالنسبة للمؤسسات الخاصة، تليها نسبة 17,4% من العدد الإجمالي لأفراد العينة التي جاءت مرتين و تمثل 8 مجيبين من العينة يشغلون كل من المدير ونائب المدير، في حين تقدر أقل نسبة من العدد الإجمالي لأفراد العينة بـ 21,7% والتي تمثل رتب أخرى على غرار :

- رئيس مصلحة ؛
- مسؤول المالية والمحاسبة ؛
- مسؤول الوقاية والأمن.

وهذا يدل على وجود تجانس في توزيع الإستبيان من حيث الرتبة الوظيفية للمجيب، كما تدل هذه النتيجة على تنوع الرتب الوظيفية لأفراد العينة، الأمر الذي يخدم الدراسة الحالية حيث يسمح بالتعرف على أراء أفراد الإطارات العليا بهاته المؤسسات.

خامسا : توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي للمجيب

الشكل رقم (08): يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي للمجيب

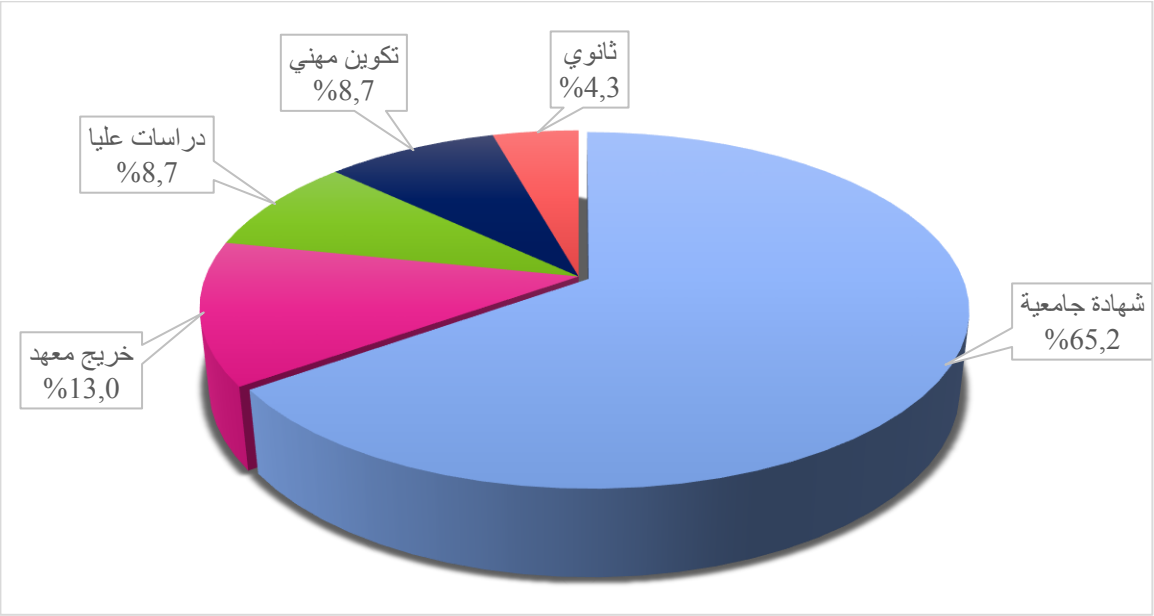

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS (انظر الملحق رقم 07).

من خلال استعراضنا للشكل الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي للمجيب نلاحظ أن أعلى نسبة من العدد الإجمالي لأفراد العينة تقدر ب 65,2% والتي تمثل 30 مجيبا يحملون شهادات جامعية وهذا ما يسمح لهم بالتعامل مع أسئلة الاستبيان بسهولة ووضوح، تليها نسبة 13% والتي تمثل 6 مجيبين من أفراد العينة خريجي معاهد، وجاءت نسبة 8,7% مرتين حيث تمثل 4 مجيبين من أفراد عينة الدراسة لكل من أصحاب الدراسات العليا والتكوين المهني، في حين أقل نسبة من العدد الإجمالي لأفراد العينة تقدر بـ 4,3% والتي تمثل مستجوبين إثنين ذوي مستوى ثانوي.

سادسا : حجم المؤسسة (صغيرة أو متوسطة)

الشكل رقم (09): يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد العاملين

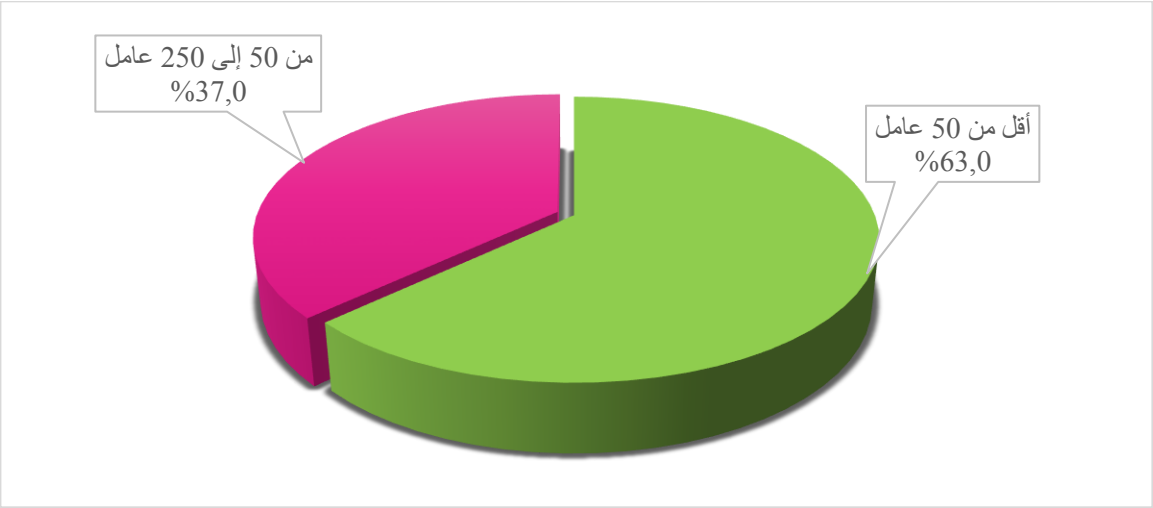

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS (انظر الملحق رقم 07).

من خلال استعراضنا للشكل الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمعيار حجم المؤسسة نلاحظ أن أكبر نسبة من العدد الإجمالي لأفراد العينة تقدر بـ 63% والتي تمثل 29 مؤسسة صغيرة توظف أقل من 50 عامل، في حين نسبة 37% من العدد الإجمالي للعينة والتي تمثل 17 مؤسسة متوسطة توظف من 50 إلى 250 عاملا، يدل هذا على وجود تجانس في توزيع الإستبيان من حيث حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بإقليم الولاية، الأمر الذي يخدم الدراسة وذلك للتعرف على آراء أفراد عينة الدراسة بإختلاف أحجام المؤسسات التي ينتمون إليها.

سابعا : الشهادات أو الجوائز الوطنية والدولية التي حصلت عليها المؤسسة في مجالات حماية البيئة

الشكل رقم (10): يبين توزيع أفراد العينة حسب الحصول على شهادات أو جوائز في حماية البيئة :

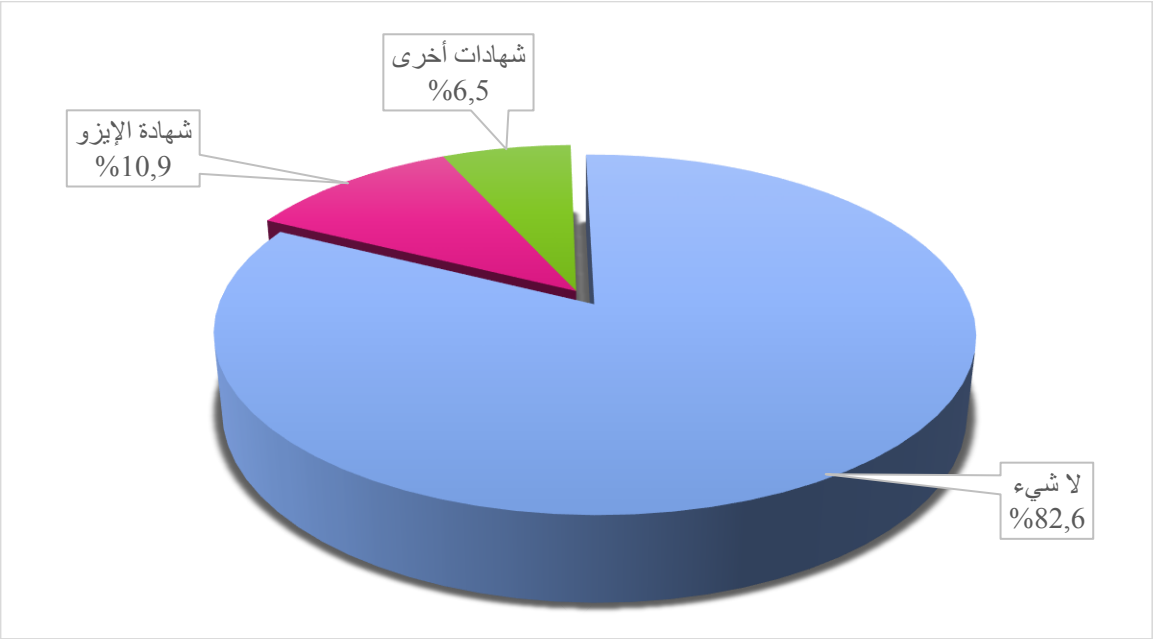

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS (انظر الملحق رقم 07).

من خلال استعراضنا للشكل الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للسؤال حول "**الشهادات أو الجوائز الوطنية والدولية التي حصلت عليها المؤسسة في مجالات حماية البيئة** "، يتبين أن أعلى نسبة من العدد الإجمالي لأفراد العينة تقدر بـ 82,6% والتي تمثل 38 مؤسسة لا تحوز على على أي شهادات أو جوائز وطنية أو دولية في مجال حماية البيئة، تليها نسبة 10,9% من العدد الإجمالي لأفراد العينة والتي تمثل 05 مؤسسات متحصلة على شهادات الـ ISO وأغلبها شهادة ISO 9001 للجودة، في حين أقل نسبة قدرت بـ 6,5% من العينة والتي تمثل 03 مؤسسات يملكون جوائز وشهادات "**أخرى**" تمثلت في بعض الشهادات الوطنية من غير شهادات الـ ISO، كما وجدنا أن مؤسستين فقط من أفراد عينة الدراسة يحوزون على شهادة الـ ISO 14000 الخاص بالإدارة البيئية، مما يعني أن أغلب أفراد عينة الدراسة لا يحوزون على شهادات أو جوائز في مجالات حماية البيئة ويمكن إعتبار الأمر طبيعيا بالنظر إلى أن الإهتمام بالجانب البيئي لدى هذه المؤسسات بدأ في السنوات القليلة الماضية.

الفرع الثاني : عرض وتحليل وجهات نظر عينة الدراسة
حول الجزء الثاني من الإستبيان (المحور الأول)

من خلال حساب نسب الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي لمحور "**إدراج المؤسسة للبعد البيئي في أنشطتها**".

1. المتوسط الحسابي: للتمكن من معرفة وجهات نظر عينة الدراسة في كل فقرة من فقرات المحور وكذا الإتجاه العام الذي يتخذه المحور، وبالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي تزيد درجة موافقة العينة على الفقرات كلما زاد المتوسط الحسابي لها.

2.الانحراف المعياري: لقياس تشتت إجابات عينة الدراسة حيث كلما اقتربت قيمته من الصفر كلما قل التشتت وزاد تجانس الأفراد حول استجابتهم واتفاقهم على قيمة المتوسط الحسابي، والقاعدة العامة المستخدمة في تفسير قيمة الإنحراف المعياري والتي تعتمد على فترات الثقة للمتوسط الحسابي.

الجدول رقم (14): يبين نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الأول في القسم الثاني

العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النتيجة
تعتبر المحافظة على البيئة من القيم الأساسية في مؤسستنا.	00	00	00	18	28	0.493	4.61	موافق تماما
تدرج المؤسسة قضية حماية البيئة في رؤيتها ورسالتها.	00	00	00	28	18	0.493	4.39	موافق تماما
تعمل مؤسستنا على نشر الوعي البيئي بين مختلف العمال وإشراكهم في تفعيل التزامها نحو البيئة.	00	00	00	24	22	0.505	4.48	موافق تماما
تلتزم مؤسستنا بالحفاظ على البيئة وتتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات البيئية لحمايتها.	00	00	05	21	20	0.668	4.33	موافق
تستعمل مؤسستنا ألواح الطاقة الشمسية داخل ورشاتها.	00	33	08	04	01	0.748	2.41	غير موافق
تعتبر مؤسستنا الطاقات المتجددة من أهم الطاقات النظيفة التي يجب الاعتماد	00	01	06	32	07	0.614	3.98	موافق

عليها لأجل التحول إلى صناعة بيئية نظيفة.								
تهتم مؤسستنا بالنفايات الصادرة عن مختلف أنشطتها من خلال إعادة تدويرها بغرض الحد من التلوث.	00	02	05	26	13	0.755	4.09	موافق
تعتبر الاهتمامات البيئية من القضايا الإستراتيجية في مؤسستنا.	00	00	00	30	16	0.482	4.35	موافق تماما
تعتمد مؤسستنا على أحدث الوسائل والتقنيات للحد من التلوث.	00	01	15	23	07	0.728	3.78	موافق
تقوم مؤسستنا بمراجعة سياستها البيئية بشكل دوري.	00	04	13	19	10	0.899	3.76	موافق
تسعى مؤسستنا لتقليل الآثار السلبية الناجمة عن نشاطاتها تجاه البيئة كالنفايات.	00	00	01	34	11	0.467	4.22	موافق تماما
تقوم مؤسستنا بحملات نظافة للبيئة.	00	01	03	25	17	0.681	4.26	موافق تماما
المجموع	**00**	**42**	**56**	**284**	**169**	**0.337**	**4.05**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS (انظر الملحق رقم 07).

نلاحظ من الجدول أعلاه الذي يوضح الإنحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول محور "**إدراج المؤسسة للبعد البيئي في أنشطتها**" أن الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة المتعلقة بهذا المحور يتجه نحو الموافقة حيث يساوي المتوسط الحسابي الإجمالي 4,05 مع إنحراف معياري جد مقبول 0,337 مما يعكس إتفاقا كبيرا من قبل المجيبين على العبارات المتعلقة بهذ المحور ويعود السبب لهذا الإتفاق في نظرنا لنوعية المجيبين على هذا الإستبيان (الإطارات السامية للعينة) والذين عادة ما يملكون الأهلية الكافية للإجابة على عبارات الإستبيان، بالإضافة إلى أن أن جميع العبارات حازت على آراء موافقة تماما أو موافق على أقل تقدير بإنحرافات معيارية متباينة نسبيا.

الفرع الثالث : عرض وتحليل وجهات نظر مجتمع الدراسة
حول الجزء الثاني من الإستبيان (المحور الثاني)

من خلال حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمحور محددات الإلتزام البيئي وتأثيرها على المؤسسة.

الجدول رقم (15) : يبين نتائج المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لمحور محددات الالتزام البيئي وتأثيرها على المؤسســـــة

العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نتيجة
تأثير التشريعات الحكومية : تقوم الدولة بوضع مجموعة من القوانين المحفزة والرادعة للمؤسسات من أجل حماية البيئة من التلوث.								
دفعت المعايير التي فرضتها السلطات العمومية مؤسستنا في دمج الاهتمامات البيئية وجعلها من أولوياتها.	00	00	00	33	13	0.455	4.28	موافق تماما
تساعد القوانين الخاصة بجودة البيئة في الحد من التلوث.	00	01	02	28	15	0.639	4.24	موافق تماما
تقلل قوانين معايير الانبعاثات **(Normes d'émissions)** من سلوك مؤسستنا الضار تجاه البيئة.	00	00	12	28	06	0.619	3.87	موافق
تلتزم مؤسستنا بمختلف القوانين والتشريعات الوطنية والدولية لحماية البيئة من أجل الاستفادة من الامتيازات والإعانات التي تمنحها الدولة.	00	01	04	32	09	0.611	4.07	موافق

تلتزم مؤسستنا بمختلف القوانين والتشريعات الوطنية والدولية لحماية البيئة لعدم التعرض للضرائب والغرامات.	00	01	04	23	18	0.713	4.26	موافق تماما
تقوم مؤسستنا بإعداد تقارير سنوية حول آدائها البيئي.	00	11	15	13	07	1.016	3.35	موافق
مجموع القسم	**00**	**14**	**37**	**157**	**68**	**0.0403**	**4.0109**	**موافق**
تأثير أصحاب المصالح : يتمثل أصحاب المصالح في الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة على مستوى محيطها الداخلي والخارجي.								
هناك وعي من طرف المساهمين والشركاء بضرورة حماية المؤسسة للبيئة الخارجية.	00	00	00	30	16	0.482	4.35	موافق تماما
يؤثر وعي المستهلك بضرورة إنتاج منتجات غير ضارة بالبيئة.	00	00	07	28	11	0.626	4.09	موافق
نشترط على الموردين احترام المعايير البيئية في المواد الأولية.	00	00	12	24	10	0.698	3.96	موافق
تعتبر الجمعيات البيئية من أهم العناصر المؤثرة على مؤسستنا لأجل تغيير سلوكنا تجاه حماية البيئة.	00	00	15	25	06	0.654	2.80	غير موافق
تضغط الهيئات الحكومية على مؤسستنا من أجل تبني مسعى حماية البيئة.	00	03	03	25	15	0.806	4.13	موافق
مجموع القسم	**00**	**03**	**37**	**132**	**58**	**0.448**	**3.95**	**موافق**
تأثير عوامل الفرصة الإقتصادية : إدماج البعد البيئي في النشاط قد يكون بسبب الرغبة في اقتناص فرصة اقتصادية.								

تسعى مؤسستنا إلى تحسين صورتها أمام الزبائن من خلال التزاماتها تجاه البيئة.	00	00	00	26	20	0.501	4.43	موافق تماما
تهدف مؤسستنا إلى تقليل التلوث من خلال تصميم منتج صديق للبيئة للرفع من الطلب على منتجاتها.	00	01	10	24	11	0.745	3.98	موافق
تستخدم مؤسستنا تقنيات ملائمة لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والماء وللتخلص من النفايات ومخلفات نشاطاتها للتميز عن منافسيها.	00	01	05	29	11	0.661	4.09	موافق
ندرك في مؤسستنا أن استخدام التكنولوجيا النظيفة التي تقتصد في الطاقة والموارد، إضافة إلى إعادة التدوير يساعد على تخفيض التكاليف و تحقيق هامش ربح أكبر.	00	00	01	32	13	0.565	4.24	موافق تماما
تمضي الشركة سنويا مناقصات مع بعض المؤسسات المتخصصة في القضاء على النفايات.	00	17	15	09	05	1.010	3.04	موافق
مجموع القسم	**00**	**19**	**31**	**120**	**38**	**0.379**	**3.86**	**موافق**
تأثير السلوكيات الشخصية للمسيرين في محافظة المؤسسة على البيئة.								
لدي وعي وإدراك بأن البيئة الطبيعية في خطر ويجب حمايتها من التلوث.	00	00	00	12	34	0.444	4.74	موافق تماما

أقوم بمبادرات لتحسين الأداء البيئي في مؤسستنا.	00	00	00	27	19	0.498	4.41	موافق تماما
يحظى اهتمامي بالجانب البيئي للمؤسسة بنفس القدر باهتمامي بجانب تحقيق الأرباح.	00	00	03	32	11	0.529	4.17	موافق
أوصي في اجتماعاتي بضرورة حماية البيئة والمحيط.	00	00	00	28	18	0.493	4.39	موافق تماما
أحرص على وجود سياسة بيئية واضحة ومنشورة للجميع في مؤسستنا.	00	00	01	30	15	0.511	4.30	موافق تماما
مجموع القسم	**00**	**00**	**04**	**129**	**97**	**0.361**	**4.4043**	**موافق تماما**
مجموع جميع الأقسام	**00**	**36**	**109**	**538**	**261**	**0.323**	**4.05**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS (انظر الملحق رقم 07).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن :

– الإتجاه العام لأقسام إجابات أفراد العينة المتعلقة بهذا المحور "**مدى تأثير محددات الإلتزام البيئي على المؤسسة**" تتجه نحو الموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 4,05 مع إنحراف معياري جد مقبول 0,323 مما يدل على وجود تجانس لإجابات أفراد العينة وإدراك وقراءة جيدة للعبارات وتعامل جدي مع الإستبيانات.

– الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة المتعلقة بقسم تأثير التشريعات الحكومية يتجه نحو الموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لهذا القسم 4,01 مع إنحراف معياري 0,04 وهذا ما يدل على قوة تأثير الضغوطات الحكومية في إلزام المؤسسات بدمج البعد البيئي في أنشطتها مع إتفاق كبير بين المجيبين على الإستبيان.

– الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة المتعلقة بقسم تأثير أصحاب المصالح يتجه نحو الموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لهذا القسم 3,95 مع إنحراف معياري 0,4 وهذا ما يدل على وجود تأثير قوي من أصحاب المصالح في إلزام المؤسسات بدمج البعد البيئي في أنشطتها مع إتفاق كبير بين المجيبين على الإستبيان.

– الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة المتعلقة بقسم تأثير عوامل الفرصة الإقتصادية يتجه نحو الموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لهذا القسم 3,86 مع إنحراف معياري 0,37 وهذا ما يدل على تأثير عوامل الفرصة الإقتصادية في إلزام المؤسسات بدمج البعد البيئي في أنشطتها مع إتفاق كبير بين المجيبين على الإستبيان.

– الإتجاه العام لإجابات أفراد العينة المتعلقة بقسم تأثير السلوكيات الشخصية للمسيرين في محافظة المؤسسة على البيئة يتجه نحو الموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لهذا القسم 4,40 مع إنحراف معياري 0,36 وهذا ما يدل على قوة تأثير السلوكيات الشخصية للمسيرين في إلزام المؤسسات بدمج البعد البيئي في أنشطتها مع إتفاق كبير بين المجيبين على الإستبيان.

المطلب الثاني : إختبار فرضيات الدراسة والتعليق عليها :

الفرع الأول : اختبار الفرضية الأولى

- **اختبار صحة الفرضية الرئيسية الأولى** : والتي تقول " **يوجد إدراج للبعد البيئي في أنشطة المؤسسات محل الدراسة** ".

لاختبار هذه الفرضية ولاختبار الدلالة الإحصائية لإدراج البعد البيئي في أنشطة مؤسسات عينة الدراسة تم استخدام عدد من الإجراءات الاحصائية لإثبات مدى قبول أو رفض هذه الفرضية، وذلك من خلال أن المتوسط الحسابي المرجح لكل بعد من أبعاد الفرضية يفوق متوسط المقياس المستخدم (القيمة الجدولية) وبما أن اختبار T Test يعتمد على إحصائية ستودنت إذن القيمة الجدولية Test Value = 0.00 بشكل معنوي والذي يكون بمقارنة مستوى الدلالة المعنوية 0.05 مع احتمال t المحسوبة وذلك كبديل للمقارنة بين القيمتين المحصل عليها والجدولية بالنسبة لذات الاختبار كالآتي:

الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 فرق غير معنوي.

الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 فرق معنوي.

كما أن لهذا الاختبار شرطين من أجل ان يتحقق هما:

- أن يكون التوزيع المتبع في عينة الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي.
- يجب أن تكون العينة عشوائية، ولا تعتمد على بعضها البعض إحصائيا.

والجدول التالي يبين نتائج نتائج اختبار T Test لعينة واحدة لإثبات صحة الفرضية الرئيسية :

الجدول رقم (16): يبين نتائج اختبار T Test لعينة واحدة لإثبات صحة الفرضية الرئيسية :

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
العبارة	اختبار T	درجة الحرية df	مستوى الدلالة Sig.	Mean Difference فرق المعنى	95% نسبة معامل الثقة	
					الأقل	الأكبر
تعتبر المحافظة على البيئة من القيم الأساسية في مؤسستنا.	63.347	45	.000	4.609	4.46	4.76
تدرج المؤسسة قضية حماية البيئة في رؤيتها ورسالتها.	60.359	45	.000	4.391	4.24	4.54
تعمل مؤسستنا على نشر الوعي البيئي بين مختلف العمال وإشراكهم في تفعيل التزامها نحو البيئة.	60.139	45	.000	4.478	4.33	4.63
تلتزم مؤسستنا بالحفاظ على البيئة وتتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات البيئية لحمايتها.	43.892	45	.000	4.326	4.13	4.52
تستعمل المؤسسة ألواح الطاقة الشمسية داخل ورشاتها.	21.891	45	.000	2.413	2.19	2.64
تعتبر مؤسستنا الطاقات المتجددة من أهم الطاقات النظيفة التي يجب الاعتماد عليها لأجل التحول إلى صناعة بيئية نظيفة.	43.927	45	.000	3.978	3.80	4.16
تهتم مؤسستنا بالنفايات الصادرة عن مختلف أنشطتها من خلال إعادة تدويرها بغرض الحد من التلوث.	36.713	45	.000	4.087	3.86	4.31
تعتبر الاهتمامات البيئية من القضايا الإستراتيجية في مؤسستنا.	61.237	45	.000	4.348	4.20	4.49

تعتمد مؤسستنا على أحدث الوسائل والتقنيات للحد من التلوث.	35.257	45	.000	3.783	3.57	4.00
تقوم مؤسستنا بمراجعة سياستها البيئية بشكل دوري.	28.373	45	.000	3.761	3.49	4.03
تسعى مؤسستنا لتقليل الآثار السلبية الناجمة عن نشاطاتها تجاه البيئة كالنفايات.	61.212	45	.000	4.217	4.08	4.36
تقوم مؤسستنا بحملات نظافة للبيئة.	42.435	45	.000	4.261	4.06	4.46

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات نظام SPSS.

بما أن قيم SIG لكل بنود الإستبيان تساوي الصفر وهي أقل من 0.05 وكذلك كل قيم إحصائية t تنتمي إلى مجال الثقة، إذن يوجد تباين في متوسطات جميع بنود الإستبيان المتعلقة بإدراج البعد البيئي في أنشطة مؤسسات عينة الدراسة، عن متوسط القياس المستخدم 0.00 الذي يفسر بأن تأثير العبارات المكونة لهذا المجال جاءت متباينة، كما يتضح أن جميع الفروق معنوية، مما يعني قبول الفرضية البديلة لهذه البنود.

لهذا يفضل احصائيا عدم إلغاء أي سؤال من هذا الفرع وذلك بهدف الحصول على نتائج أكثر دلالة فيما يتعلق بالفرضية الأولى التي تدرس إدراج البعد البيئي في أنشطة مؤسسات عينة الدراسة.

ومنه الفرضية القائلة أنه "يوجد إدراج للبعد البيئي في أنشطة المؤسسات محل الدراسة"، محققة.

الفرع الثاني : اختبار الفرضية الثانية

- **اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثانية** : "توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين بعض البيانات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين التزامها البيئي"، ويتفرع عن هذه الفرضية، ثلاث فرضيات هي:

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للصفة القانونية للمؤسسة تؤثر على تبنيها للالتزام البيئي.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لقطاع النشاط الذي تنشط فيه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يؤثر على التزامها البيئي.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لحجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يؤثر على التزامها البيئي.

أ– اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى : توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للصفة القانونية للمؤسسة تؤثر على تبنيها للالتزام البيئي:

بما بأن متغير الالتزام البيئي هو المتغير الأساسي والوحيد في الدراسة ويتم حسابه بطريقة المتوسطات بإستخدام برنامج SPSS، وهو عبارة عن متغير كمي يندرج في المجال الرياضي من 1 إلى 5.

وبما أن متغير الصفة القانونية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة فيه أكثر من نوع وهي:

- شركة ذات أسهم (**SPA**)؛
- شركة ذات مسؤولية محدودة (**SARL**) ؛
- شركة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة (**EURL**) ؛
- وشركة تضامن (**SNC**)؛

وهو متغير كيفي فنجد أن الاختبار الاحصائي المناسب لاختبار هذه الفرضية هو اختبار تحليل التباين الأحادي **One Way ANOVA** ومن بين شروطه أن يكون المتغير المراد قياسه يتبع التوزيع الطبيعي.

وبعد التحليل يظهر الجدول الموالي لعناصر هذا الاختبار:

الجدول رقم (17): يبين نتائج اختبار Anova لاختبار صحة الفرضية الفرعية الاولى :

ANOVA					
Sig. مستوى الدلالة	اختبار F	Mean Square متوسط المربعات	Df درجة الحرية	Sum of Squares قيمة المربعات	
0.274	1.334	0.121	4	0.482	Between Groups بين المجموعات
		0.090	41	3.707	Within Groups داخل المجموعات
			45	4.189	Total

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS.

سوف نعتمد على الفرضيتان الاحصائيتان التاليتان:

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات.

الفرضية البديلة H_1: يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات.

ومن خلال الجدول لدينا قيمة فيشر تساوي 1.334 وقيمة الدلالة المعنوية تساوي 0.274 فهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات، ومنه نستنتج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعات الصفة القانونية للمؤسسات وتبنيها للإلتزام البيئي.

ومنه الفرضية الثانية القائلة أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للصفة القانونية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تؤثر على تبنيها للإلتزام البيئي"، غير محققة.

ب- إختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية : توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لقطاع النشاط الذي تنشط فيه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يؤثر على التزامها البيئي :

بما أن متغير الإلتزام البيئي كما ذكرنا سابقا هو البعد الكلي لكل محاور الإستبيان وهو متغير كمي ومتغير قطاع النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة هو متغير كيفي نوعي فيه أكثر من مجموعتين، هي:

- النشاط الصناعي؛
- النشاط الخدمي؛
- النشاط التجاري؛
- البناء والأشغال العمومية؛

إذن فالاختبار الاحصائي المناسب لاختبار هذه الفرضية هو اختبار تحليل التباين الأحادي **One Way ANOVA** ومن بين شروطه أن يكون المتغير الكمي "الالتزام البيئي" يتبع التوزيع الطبيعي وهذا محقق من اختبار الفرضية الأولى، وبعد التحليل الاحصائي من خلال برنامج الـ SPSS تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (18): يبين نتائج اختبار تحليل التباين Anova لإثبات صحة الفرضية الفرعية الثانية :

ANOVA					
Sig. مستوى الدلالة	اختبار F	Mean Square متوسط المربعات	Df درجة الحرية	Sum of Squares قيمة المربعات	
0.422	0.957	0.089	3	0.268	Between Groups بين المجموعات
		0.093	42	3.921	Within Groups داخل المجموعات
			45	4.189	Total

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS.

سوف نعتمد على الفرضيتان الاحصائيتان التاليتان:

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات.

ومن خلال الجدول لدينا قيمة فيشر تساوي 0.957 وقيمة الدلالة المعنوية تساوي 0.422 فهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات.

ومنه الفرضية الثانية القائلة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لقطاع النشاط الذي تنشط فيه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يؤثر على التزامها البيئي، غير محققة.

ج- اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة : توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لحجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يؤثر على التزامها البيئي :

بما بأن متغير الالتزام البيئي هو متغير كمي، ومتغير حجم الشركة هو متغير كيفي رتبي فيه أكثر من مجموعتين وهم مؤسسة :

- مصغرة؛
- صغيرة؛
- متوسطة؛

إذن الاختبار الإحصائي المناسب لإختبار هذه الفرضية هو اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA وبإستخدام برنامج SPSS نتحصل على النتائج المدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): يبين نتائج اختبار تحليل التباين ANOVA للفرضية الفرعية الثالثة :

ANOVA					
Sig. مستوى الدلالة	اختبار F	Mean Square متوسط المربعات	Df درجة الحرية	Sum of Squares قيمة المربعات	
.067	2.889	.248	2	.496	Between Groups بين المجموعات
		.086	43	3.693	Within Groups داخل المجموعات
			45	4.189	Total

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS.

سوف نعتمد على الفرضيتان الاحصائيتان التاليتان:

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات.

من خلال الجدول لدينا قيمة فيشر تساوي 2.889 وقيمة الدلالة المعنوية تساوي 0.067 وهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات.

ومنه الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لحجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يؤثر على التزامها البيئي، غير محققة.

الفرع الثالث : اختبار الفرضية الثالثة

- **اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثالثة : هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الإلتزام البيئي على إلتزام المؤسسات بالجانب البيئي يعزى إلى محددات الإلتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

لاختبار فرضيات الدراسة واختبار الدلالة الإحصائية لأقسام المحور الثاني تم استخدام عدد من الإجراءات الإحصائية لإثبات مدى قبول أو رفض الفرضيات التي تم بناءها من طرفنا، وذلك من خلال أن المتوسط الحسابي المرجح

لكل بعد من أبعاد الفرضية يفوق متوسط المقياس المستخدم (القيمة الجدولية) وبما أن اختبار T Test يعتمد على إحصائية student إذن فالقيمة الجدولية Test Value = 0.00 بشكل معنوي والذي يكون بمقارنة مستوى الدلالة المعنوية 0.05 مع احتمال t المحسوبة وذلك كبديل للمقارنة بين القيمتين المحصل عليها والجدولية بالنسبة لذات الاختبار كالآتي:

الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 فرق غير معنوي.

الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 فرق معنوي.

وللتأكد من الدلالة الاحصائية للنتائج في هذا المجال، تم معالجة كل فرضية من فرضيات الدراسة على حدا وفق التسلسل المنهجي التالي:

– اختبار الفرضية الفرعية الأولى: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الالتزام البيئي يعود إلى تأثير التشريعات الحكومية :

للتأكد من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار **T** للعينة الواحدة **(Test sur échantillon unique)** للتحقق من معنوية العبارات " **هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى تأثير التشريعات الحكومية"**، وعليه فالجدول التالي يبين نتائج اختبار **T** لعبارات تأثير التشريعات الحكومية على النحو التالي:

الجدول رقم (20): يبين نتائج اختبار T-Test لعينة واحدة لمحددات الالتزام البيئي يعود إلى تأثير التشريعات الحكومية :

One-Sample Test						
العبارة	Test Value = 0					
	اختبار T	درجة الحرية df	مستوى الدلالة Sig.	Mean Difference فرق المعنى	95% نسبة معامل الثقة	
					الأقل	الأكبر
دفعت المعايير التي فرضتها السلطات العمومية مؤسستنا في دمج الإهتمامات البيئية وجعلها من أولوياتها.	63.803	45	.000	4.283	4.15	4.42

تساعد القوانين الخاصة بجودة البيئة في الحد من التلوث.	45.000	45	.000	4.239	4.05	4.43
تقلل قوانين معايير الانبعاثات (Normes d'émissions) من سلوك مؤسستنا الضار تجاه البيئة.	42.429	45	.000	3.870	3.69	4.05
تلتزم مؤسستنا بمختلف القوانين والتشريعات الوطنية والدولية لحماية البيئة من أجل الاستفادة من الامتيازات والإعانات التي تمنحها الدولة.	45.119	45	.000	4.065	3.88	4.25
تلتزم مؤسستنا بمختلف القوانين والتشريعات الوطنية والدولية لحماية البيئة لعدم التعرض للضرائب والغرامات	40.537	45	.000	4.261	4.05	4.47
تقوم مؤسستنا بإعداد تقارير سنوية حول أدائها البيئي.	22.353	45	.000	3.348	3.05	3.65

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS (انظر الملحق رقم 08).

بما أن قيم SIG لكل بنود الإستبيان تساوي الصفر وهي أقل من 0.05 وكذلك كل قيم إحصائية t تنتمي إلى مجال الثقة، إذن يوجد تباين في متوسطات جميع بنود القسم المتعلق **بمحددات الالتزام البيئي يعود إلى تأثير التشريعات الحكومية** عن متوسط القياس المستخدم 0.00 الذي يفسر بأن تأثير العبارات المكونة لهذا المجال جاءت متباينة كما يتضح أن جميع الفروق معنوية، مما يعني قبول الفرضية البديلة لهذه البنود و بالتالي فهي معنوية، لهذا يفضل احصائيا عدم إلغاء أي سؤال من هذا الفرع و ذلك بهدف الحصول على نتائج أكثر دلالة فيما يتعلق بهذه الفرضية.
ومنه الفرضية القائلة أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الالتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى تأثير التشريعات الحكومية"، محققة.

– اختبار الفرضية الفرعية الثانية : هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الالتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى تأثير أصحاب المصالح :

للتأكد من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار **T** للعينة الواحدة (**Test sur échantillon unique**) للتحقق من معنوية عبارات الفرضية القائلة " هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى تأثير أصحاب المصالح" ، و عليه فالجدول التالي يبين نتائج اختبار **T** لعبارات قسم تأثير أصحاب المصلحة على النحو التالي:

الجدول رقم (21): يبين نتائج اختبار T-Test لعينة واحدة لمحددات الالتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى تأثير أصحاب المصالح :

One-Sample Test						
Test Value = 0						العبارة
95% نسبة معامل الثقة		Mean Difference فرق المعنى	مستوى الدلالة Sig.	درجة الحرية df	اختبار T	
الأكبر	الأقل					
4.49	4.20	4.348	.000	45	61.237	هناك وعي من طرف المساهمين والشركاء بضرورة حماية المؤسسة للبيئة الخارجية.
4.27	3.90	4.087	.000	45	44.257	يؤثر وعي المستهلك بضرورة إنتاج منتجات غير ضارة بالبيئة.
4.16	3.75	3.957	.000	45	38.455	نشترط على الموردين احترام المعايير البيئية في المواد الأولية.
3.00	2.61	2.804	.000	45	29.089	تعتبر الجمعيات البيئية من أهم العناصر المؤثرة على مؤسستنا لأجل تغيير سلوكنا تجاه حماية البيئة.
4.37	3.89	4.130	.000	45	34.766	تضغط الهيئات الحكومية على مؤسستنا من أجل تبني مسعى حماية البيئة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS (انظر الملحق رقم 08).

بما أن قيم SIG لكل بنود الإستبيان تساوي الصفر وهي أقل من 0.05 وكذلك كل قيم إحصائية t تنتمي إلى مجال الثقة، إذن يوجد تباين في متوسطات جميع بنود العبارات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية "**هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الالتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى تأثير أصحاب المصالح**" عن متوسط القياس المستخدم عند 0.00 الذي يفسر بأن تأثير العبارات المكونة لهذا المجال جاءت متباينة، كما يتضح أن جميع الفروق معنوية، مما يعني قبول الفرضية البديلة لهذه البنود و بالتالي فهي معنوية، لهذا يفضل احصائيا عدم إلغاء أي سؤال من هذا الفرع و ذلك بهدف الحصول على نتائج أكثر دلالة فيما يتعلق بهذه الفرضية.

ومنه الفرضية القائلة أن "هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الالتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى تأثير أصحاب المصالح"، محققة.

ج- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة : هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الإلتزام البيئي يعود إلى تأثير عوامل الفرصة الإقتصادية :

للتأكد من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار **T** للعينة الواحدة **(Test sur échantillon unique)** للتحقق من معنوية العبارات "هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الالتزام البيئي يعود إلى تأثير عوامل الفرصة الاقتصادية"، و عليه فالجدول التالي يبين نتائج اختبار **T** لعبارات هذه الفرضية على النحو التالي:

الجدول رقم (22) : يبين نتائج اختبار T-Test لعينة واحدة لمحددات الالتزام البيئي يعود إلى تأثير عوامل الفرصة الاقتصادية :

One-Sample Test						
العبارة	Test Value = 0					
	اختبار T	درجة الحرية df	مستوى الدلالة Sig.	Mean Difference فرق المعنى	95% نسبة معامل الثقة	
					الأقل	الأكبر
تسعى مؤسستنا إلى تحسين صورتها أمام الزبائن من خلال التزاماتها تجاه البيئة.	60.012	45	.000	4.435	4.29	4.58
تهدف مؤسستنا إلى تقليل التلوث من خلال تصميم منتج صديق للبيئة للرفع من الطلب على منتجاتها.	36.216	45	.000	3.978	3.76	4.20

تستخدم مؤسستنا تقنيات ملائمة لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والماء وللتخلص من النفايات ومخلفات نشاطاتها للتميز عن منافسيها.	41.945	45	.000	4.087	3.89	4.28
ندرك في مؤسستنا أن استخدام التكنولوجيا النظيفة التي تقتصد في الطاقة والموارد، إضافة إلى إعادة التدوير يساعد على تخفيض التكاليف و تحقيق هامش ربح أكبر.	50.879	45	.000	4.239	4.07	4.41
تمضي الشركة سنويا مناقصات مع بعض المؤسسات المتخصصة في القضاء على النفايات.	20.436	45	.000	3.043	2.74	3.34

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS (انظر الملحق رقم 08).

بما أن قيم SIG لكل بنود الإستبيان تساوي الصفر وهي أقل من 0.05 وكذلك كل قيم إحصائية t تنتمي إلى مجال الثقة، إذن يوجد تباين في متوسطات جميع بنود الإستبيان المتعلقة "**هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الالتزام البيئي يعود إلى تأثير عوامل الفرصة الإقتصادية**" عن متوسط القياس المستخدم المقدر عند درجة 0.00 الذي يفسر بأن تأثير العبارات المكونة لهذا المجال جاءت متباينة، كما يتضح أن جميع الفروق معنوية، مما يعني قبول الفرضية البديلة لهذه البنود و بالتالي فهي معنوية، لهذا يفضل احصائيا عدم إلغاء أي سؤال من هذا الفرع و ذلك بهدف الحصول على نتائج أكثر دلالة فيما يتعلق بهذه الفرضية.

ومنه الفرضية القائلة أنه "هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الالتزام البيئي يعود إلى تأثير عوامل الفرصة الاقتصادية"، محققة.

د– اختبار الفرضية الفرعية الرابعة : هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الإلتزام البيئي يعود إلى تأثير السلوكيات الشخصية للمسيرين :

للتأكد من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار **T** للعينة الواحدة **(Test sur échantillon unique)** للتحقق من معنوية العبارات " **هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الإلتزام البيئي يعود إلى تأثير السلوكيات الشخصية للمسيرين**" وعليه فالجدول التالي يبين نتائج اختبار **T** لعبارات المثبتة لصحة هذه الفرضية على النحو التالي:

الجدول رقم (23): يبين نتائج اختبار T-Test لعينة واحدة لمحددات الالتزام البيئي يعود إلى تأثير السلوكيات الشخصية للمسيرين :

One-Sample Test						
العبارة	Test Value = 0					
	اختبار T	درجة الحرية df	مستوى الدلالة Sig.	Mean Difference فرق المعنى	95% نسبة معامل الثقة	
					الأقل	الأكبر
لدي وعي وإدراك بأن البيئة الطبيعية في خطر ويجب حمايتها من التلوث.	63.803	45	.000	4.283	4.15	4.42
أقوم بمبادرات لتحسين الأداء البيئي في مؤسستنا.	45.000	45	.000	4.239	4.05	4.43
يحظى اهتمامي بالجانب البيئي للمؤسسة بنفس القدر باهتمامي بجانب تحقيق الأرباح.	42.429	45	.000	3.870	3.69	4.05
أوصي في اجتماعاتي بضرورة حماية البيئة والمحيط.	45.119	45	.000	4.065	3.88	4.25
أحرص على وجود سياسة بيئية واضحة ومنشورة للجميع في مؤسستنا.	22.353	45	.000	3.348	3.05	3.65

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS (انظر الملحق رقم 08).

بما أن قيم SIG لكل بنود الإستبيان تساوي الصفر وهي أقل من 0.05 و كذلك كل قيم إحصائية t تنتمي إلى مجال الثقة، إذن يوجد تباين في متوسطات جميع بنود الإستبيان المتعلقة **بهناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الإلتزام البيئي يعود إلى تأثير السلوكيات الشخصية للمسيرين** عن متوسط القياس المستخدم عند هذا الاختبار والمقدر

بـ 0.00 والذي يفسر بأن تأثير العبارات المكونة لهذا المجال جاءت متباينة، كما يتضح أن جميع الفروق معنوية، مما يعني قبول الفرضية البديلة لهذه البنود و بالتالي فهي معنوية، لهذا يفضل احصائيا عدم إلغاء أي سؤال من هذا الفرع و ذلك بهدف الحصول على نتائج أكثر دلالة فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الرابعة القائلة "هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الالتزام البيئي يعود إلى تأثير السلوكيات الشخصية للمسيرين".

ومنه الفرضية القائلة أنه "هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الالتزام البيئي يعود إلى تأثير السلوكيات الشخصية للمسيرين"، محققة.

الفرع الرابع : اختبار الفرضية الرابعة

- **إختبار صحة الفرضية الرئيسية الرابعة : أغلب مؤسسات عينة الدراسة يقومون بمبادرات ونشاطات في مجال حماية البيئة :**

يمكن البرهنة على صحة هذه الفرضية من خلال جدول التكرارات والنسب المئوية على السؤال المباشر الذي قدمناه لأفراد عينة الدراسة حول مدى قيام مؤسساتهم بمبادرات ونشاطات في مجال حماية البيئة، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (24): يبين تكرارات قيام المؤسسات بمبادرات في مجال حماية البيئة :

تقوم المؤسسة بمبادرات ونشاطات في مجال حماية البيئة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	39,1
لا	28	60,9
المجموع	46	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS.

والشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب قيامهم بمبادرات في مجال حماية البيئة :

الشكل رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب قيامهم بمبادرات في مجال حماية البيئة :

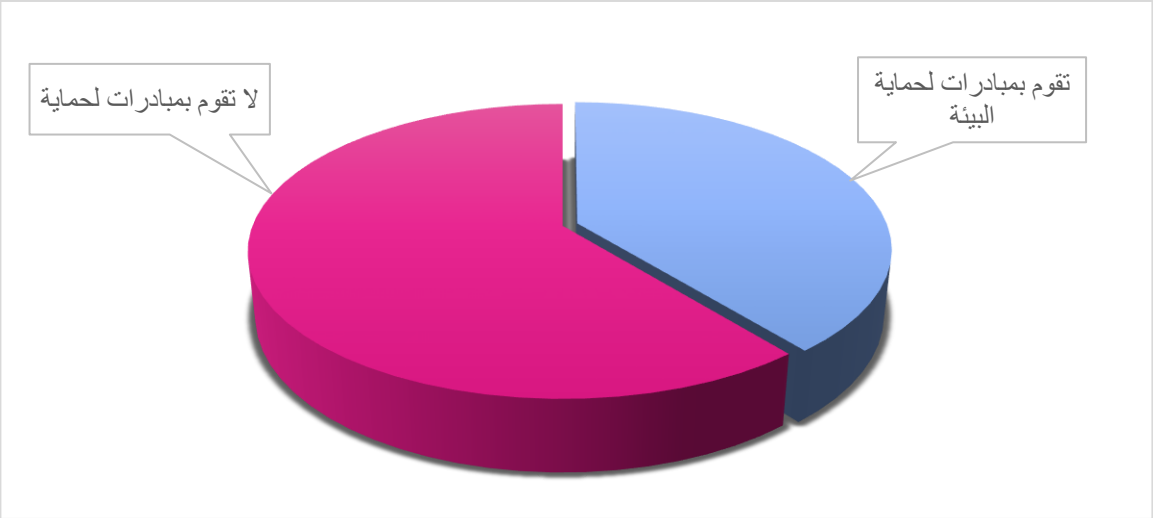

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS.

من خلال استعراضنا للجدول التكراري والشكل الخاصين بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للسؤال "**هل تقوم المؤسسة بمبادرات ونشاطات في مجال حماية البيئة**"، يتبين أن أكبر نسبة من العدد الإجمالي لأفراد العينة تقدر بـ 60,9% والتي تمثل 28 مؤسسة لا تقوم بأي مبادرة أو نشاط في مجال حماية البيئة والعناية بها، في حين وجود نسبة 39,1% والتي تمثل 18 مؤسسة من العينة تقوم بمبادرات ونشاطات لحماية البيئة والعناية بها.

ومنه فالفرضية القائلة بأن "أغلب مؤسسات عينة الدراسة يقومون بمبادرات ونشاطات في مجال حماية البيئة"، غير محققة.

المطلب الثالث : المقابلة

من أجل تعزيز الجانب التطبيقي للدراسة، قمنا بإجراء مجموعة مقابلات من شأنها أن تعزز النتائج المتحصل عليها من خلال الأداة الأولى (الإستبيان) كانت هذه المقابلات مع بعض أفراد عينة الدراسة بالإضافة إلى مقابلة مع ممثل مديرية البيئة بولاية غرداية.

الفرع الأول : مقابلات مع بعض أفراد عينة الدراسة

من خلال دراستنا الميدانية حاولنا التقرب من أكبر عدد ممكن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإجراء مقابلات مع مسؤوليها بغرض التعرف والتعمق أكثر في موضوع الدراسة ولمعرفة مدى إلتزامهم بالجانب البيئي عند ممارستهم لنشاطهم، فبعد التعريف عن أنفسنا وتبيان غايتنا العلمية البحتة وكذا تقديمهم لمؤسساتهم تم طرح مجموعة الأسئلة والتي كانت تدور إجاباتها كالتالي :

س1. من خلال مفهوم الإلتزام البيئي وفي نظركم هل لدى المؤسسة إلتزام تجاه البيئة ؟ إذا كان نعم وضح لنا كيف ؟

أغلب إجابات العينة المستجوبة بأنها تلتزم بالمحافظة على البيئة عبر إتخاذها سياسات بيئية وقيامها بمبادرات لحماية البيئة كالتشجير مثلا خاصة لأنها تنشط في بيئة صحراوية.

س2. هل يحتاج موقع المؤسسة إلى إعتبارات بيئية خاصة (مثلا مساحات بيئية حساسة)؟

أغلب إجابات المؤسسات المستجوبة كانت نعم أي يحتاج موقعها لإعتبارات بيئية خاصة حيث قامو بدراسات بيئية قبل إنشاء مؤسساتهم لعد التأثير سلبا على المنطقة الناشطة بها.

س3. هل لدى المؤسسة إستراتيجية من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها؟

أغلب إجابات أفراد العينة بنعم، حيث يحرصون على عدم رمي نفاياتهم في المحيط الخارجي للمؤسسة.

س4. كيف تلتزم المؤسسة بمختلف القوانين والتشريعات في المجال البيئي ؟ وهل عدم إلتزامها يعرضها للضرائب والغرامات؟

أغلب أفراد العينة يحرصون على التقيد بالقوانين البيئة لكي لا يتعرضون لغرامات من طرف اللجان الخاصة بحماية البيئة.

س5. هل تعتمد المؤسسة طرق وأساليب تكنولوجية حديثة في عمليتها الإنتاجية تساعد في الحفاظ على البيئة؟

بعض أفراد العينة أجابو بنعم فالمواد الأولية التى يستخدمونها ليست خطيرة وليس لديها تأثير سلبي بنسبة كبيرة على البيئة، في حين أجاب البعض الآخر بأنها لم تتوفر لديهم بعد الوسائل الحديثة التى تساعدفي حماية البيئة.

س6. هل تتعاقد المؤسسة مع بعض جمعيات حماية البيئة في الولاية؟ وهل تمتلك مبادرات استراتيجية من أجل حماية البيئة؟

أغلب إجابات أفراد العينة بأنها لا تتعاقد مع جمعيات حماية البيئة لكن لديهم علاقات مع مديريات ناشطة في المجال مثل مديرية الغابات، تمثلت المبادرات الإستراتيجية لحماية البيئة في عمليات التشجير داخل وخارج المؤسسة.

س7. هل نجد من مخرجات العملية الإنتاجية في مؤسستكم "نفايات صناعية"؟ ماهي أنواع النفايات الصناعية الصادرة عن العملية الإنتاجية للمؤسسة؟

أجابت عينة الدراسة بنعم فأي مؤسسة صناعية لديها نفايات صناعية وهناك نوعين من نفايات هذه المؤسسات والتى تتمثل في : النفايات الخاصة الخطيرة كالزيت المستعمل في الورشات والبطاريات المستعملة، بينما النوع الثاني هو نفايات خاصة مفعولها غير سلبي 100% تجاه البيئة كالحديد وإطارات السيارات.

س8. هل تمتلك المؤسسة سياسة لتدوير وإعادة رسكلة نفاياتها الصناعية أم تكتفي بالتخلص منها؟

لكل مؤسسة طريقة مختلفة في القضاء على نفاياتها فبعض عينة الدراسة تقوم بتجميعها ثم حرقها بينما البعض الآخر يوجهها نحو مؤسسات مختصة في إعادة تدوير النفايات ومعتمدة من طرف وزارة البيئة وذلك عبر إتفاقيات مبرمة من الطرفين.

س9. هل تملك المؤسسة أسلوب لتقييم التأثيرات البيئية لنشاطها ومن ثم تحسينها؟

كانت أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة بأنها لا تمتلك أسلوب لتقييم التأثيرات البيئية لنشاطها لكن تمتلك أساليب للتقليل من تأثيرها السلبي على البيئة، في حين أجابت مؤسسة واحدة بأنها تقوم شهريا بإعداد تقرير يتم الإدلاء به للمديرية العامة بالجزائر يتضمن مؤشرات الأداء البيئي التي تساعد على تحديد التوجه البيئي للمؤسسة.

س10. هل تستعمل المؤسسة الطاقات البديلة على غرار الطاقة الشمسية داخل ورشاتها؟ إذا كان لا، ماهو المانع؟

كانت إجابات أغلب عينة الدراسة بأنها لا تمتلك الطاقة الشمسية وتكتفي بالطاقة الكهربائية، المانع هو أنها ليست متوفرة بالإضافة إلى تكاليفها المرتفعة.

س11. هل تتلقون زيارات ميدانية من طرف مديرية البيئة ؟ وهل تقدمون تقرير سنوي عن أدائكم البيئي؟

أغلب إجابات عينة الدراسة بنعم تتلقى زيارات من طرف لجان مشتركة من مديرية البيئة ومديرية الغابات، بالنسبة لتقديم التقرير السنوي فهناك مؤسسات تقدم تقارير سنوية لمديرية البيئة تحت مسمى وثيقة التصريح بالنفايات الخاصة والخطيرة بينما هناك مؤسسات لاتقدم تقارير حول آدائها البيئي.

س12. هل تمتلك المؤسسة شهادات وطنية أو دولية في مجال حماية البيئة؟ وماهي أنواع هذه الشهادات؟ وإذا من الممكن الإطلاع عليها.

توجد مؤسسة واحدة من العينة المستجوبة متحصلة على شهادة في مجال حماية البيئة والمتمثلة في شهادة الإيزو 14001 في حين بقية المؤسسات الأخرى غير متحصلة بعد على أي شهادات في مجال حماية البيئة.

الفرع الثاني : عرض المقابلة مع السيد رئيس مصلحة التنظيم والتراخيص بمديرية البيئة

شملت المقابلة أيضا رئيس مصلحة التنظيم والتراخيص بمديرية البيئة لولاية غرداية بغية التعرف على طبيعة وواقع تبني المؤسسات محل الدراسة الإلتزام البيئي والإهتمام به عند مزاولة نشاطهم.

- **عرض الأجوبة :**

س1. في نظركم هل هناك إلتزام بيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية غرداية؟

الجواب: " هناك بعض المؤسسات ملتزمة وهناك بعض المؤسسات غير ملتزمة بالبعد البيئي كما أنه لايمكننا الحكم على جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غرداية حول إلتزامها البيئي لأننا لم نتحصل بعد على ملفات بعض هذه المؤسسات ".

س2. هل تلزمون المؤسسات بتنبي مسعى لحماية البيئة؟

الجواب: " نعم، بطبيعة الحال نلزم المؤسسات بحماية البيئة في ظل القوانين والتشريعات ".

س3. هل هناك متابعة صارمة للمؤسسات التى يضر نشاطها بالبيئة؟

الجواب: " نعم هناك متابعة صارمة حيث تصل أحيانا للغلق، حيث هناك صفتين الصفة الضبطية وصفة المراقبة التى نقوم بها نحن تحت سلطة السيد الوالي حيث نقدم له إقتراحات إذا تغلق هذه المؤسسة أم لا بينما الصفة الضبطية مثل المفتش ومصالح الأمن يذهبون مباشرة لتطبيق القانون وفي حالة وجود أي مخالفة بيئية تحال إلى المحكمة ".

س4. ماهي طرق معالجة النفايات الصناعية التي تفرضها هيئتكم على المؤسسات الصناعية الناشطة بإقليم الولاية؟

الجواب: " نحن لا نفرض طريقة معينة لأن نفايات المؤسسات تختلف حسب طبيعة نشاطها، لكن كل مؤسسة تخضع لدراسة بيئية يقوم بها مكتب دراسات مختص ومعتمد لمعرفة أنها مطابقة لمتطلبات حماية البيئة هو الذي يقوم بتقديم إقتراحات حول طرق معالجة النفايات ثم نقوم نحن بقبولها أو رفضها أحيانا".

س5. هل تتقيد المؤسسات بالقوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة؟

الجواب: " المؤسسات مطالبة بالتقيد بالقوانين والتشريعات، والمؤسسات التى لا تتقيد تخضع لمتابعة قضائية ".

س6. هل تعدون تقارير دورية حول إلتزام المؤسسات تجاه البيئة؟

الجواب: " نحن نعد تقارير مراقبة المؤسسات للإلتزام بالتنظيمات الخاصة بالمحافظة على البيئة ".

س7: هل هناك وعي لدى المؤسسات بإنتاج منتجات صديقة للبيئة؟

الجواب: " نادرا ما تنتج المؤسسات منتوجات صديقة للبيئة، وتقييمنا ضعيف لمستوى هذا الوعي ".

س8: هل تستخدم المؤسسات تقنيات لتجنب التلوث؟

الجواب: " نعم هناك بعض المؤسسات تستخدم تقنيات لتجنب التلوث ".

س9: ما مدى تأثير الجمعيات البيئة على سلوك المؤسسات تجاه البيئة؟

الجواب: " توجد بعض الجمعيات البيئة لكنها تنشط لتوعية المواطن وليس المؤسسات حيث أنه ليس هناك ربط بين هذه الجمعيات والمؤسسات، في حين أننا نقوم بمبادرات ليكون هنالك ربط بين الجمعيات والمؤسسات والمواطن لإستفادة جميع الأطراف ".

س10: في نظركم ماهية نسبة الإهتمام بالجانب البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الجواب: "حقيقة نسبة الإهتمام بالجانب البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر ضعيفة فمازالت المؤسسات في طور السير نحو التقيد بالإلتزام تجاه البيئة ".

الفرع الثالث : التعليق على نتائج المقابلة

من خلال نظرة صاحفة لإجابات المقابلات التى قمنا بإجرائها مع بعض مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالولاية بالإضافة للمقابلة مع ممثل مديرية البيئة لاحظنا بأنه هنالك تفاوت في نسبة الإلتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تتراوح هذه النسبة من ضعيفة إلى متوسطة ويعود السبب الرئيسي في إلتزامها إلى تطبيق القوانين والتشريعات البيئية لعدم التعرض لغرامات وعقوبات من طرف اللجان المختصة في حماية البيئة.

كما إتضح لنا أن أغلب الإجابات تصب في نفس إتجاه النتائج التى تحصلنا عليها من خلال الإستبيان وبالتالي فهي تساهم بشكل إيجابي في إثبات ونفي فرضيات الدراسة بالإتساق مع الإستبيان وهو ما يدفعنا للقول بأن هناك تكامل بين أداتي الدراسة يعكس إهتمام وجدية المجيبين على الإستبيان.

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة ميدانيا والتعرف على مدى تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإلتزام البيئي حيث توجهنا لعينة متمثلة في 46 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ناشطة بإقليم الولاية مستخدمين الإستبيان كأداة لتحقيق أغراض الدراسة ثم معالجته ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS بغية تأكيد أو نفي الفرضيات التى قدمناها، إذ قسمنا هذا الفصل لمبحثين المبحث الأول قدمنا فيه إجراءات الدراسة الميدانية أما المبحث الثاني فكان لعرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية والتعليق عليها.

الخاتمـــــــــة

يعتبر الإلتزام البيئي من أهم مقاييس نجاح المؤسسات حيث أصبح من الضروري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التى تسعى لضمان نموها ونجاحها الإلتزام بحماية البيئة التى تنشط فيها والمحافظة عليها لتحقيق جملة الأهداف التى تصبو إليها والتى من أهمها : تحسين صورتها أمام المجتمع، كسب ميزة تنافسية، التصدير للأسواق العالمية ...إلخ.

من خلال هذه الدراسة حاولنا معرفة مدى الإلتزام البيئي لدى مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها عنصر فعال في الحياة والتى من شأنها المحافظة على البيئة.

ومن أجل هذا قمنا بالجمع بين الدراسة النظرية التى تناولنا فيها الأدبيات النظرية حول الموضوع من جهة والدراسة الميدانية التى شملت مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، وهذا مامكننا من الوصول إلى بعض النتائج أهمها :

* يعبر الإلتزام البيئي عن الجهود التى تبذلها المؤسسات للحد من آثارها السلبية تجاه البيئة.
* هناك عدة عوامل تؤثر في توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الإلتزام البيئي والتى تتمثل في : الضغوطات الحكومية، تأثير أصحاب المصالح، تأثير عوامل الفرصة الإقتصادية، تأثير أخلاقيات المسير، العوامل الموقفية.
* للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
* هناك عدة عوامل تحفز المؤسسات للإلتزام تجاه البيئة أهمها : المحافظة على البيئة، الإمتثال للتشريعات والقوانين، تحسين صورة المؤسسة.
* يختلف نوع الإلتزام البيئي لدى مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإختلاف أهدافهم وتتمثل هذه الأنواع في : مؤسسات ذات إلتزام بيئي دفاعي، مؤسسات ذات إلتزام بيئي حساس، مؤسسات ذات إلتزام بيئي ممتثل.
* هناك مجموعة من العوائق تعيق الإلتزام البيئي للمؤسسات منها : ضغط السلطات العامة، ضغط المستهلك، ثقافة المؤسسة.

من خلال التحليل الإحصائي للدراسة والمقابلة توصلنا إلى :

* تدرج أغلب أفراد عينة الدراسة البعد البيئي في أنشطتها.
* لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للإلتزام البيئي تعزى للصفة القانونية للمؤسسات محل الدراسة وهي نتيجة مشابهة إلى النتيجة التى توصلت إليها دراسة منذر نائل الكرداشة (2010).
* لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للإلتزام البيئي تعزى لقطاع النشاط الذي تنشط فيه المؤسسات محل الدراسة.
* لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للإلتزام البيئي تعزى لحجم المؤسسات محل الدراسة وهي نتيجة مشابهة إلى النتيجة التى توصلت إليها دراسة تليلي ياسين ومنيرة سلامي (2019).

* هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الالتزام البيئي يعود إلى تأثير التشريعات الحكومية وهي نتيجة مشابهة إلى النتيجة التى توصلت إليها دراسة يوسف حميدي (2010).
* هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى تأثير أصحاب المصالح.
* هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الإلتزام البيئي يعود إلى تأثير عوامل الفرصة الإقتصادية.
* هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الإلتزام البيئي يعود إلى تأثير السلوكيات الشخصية للمسيرين وهي نتيجة مشابهة إلى النتيجة التى توصلت إليها دراسة ساندرين برغردوس وجهينة غريب (2012).
* أغلب أفراد عينة الدراسة لا يحوزون على جوائز وشهادات في مجال حماية البيئة.
* أغلب أفراد عينة الدراسة لا يقومون بمبادرات ونشاطات في مجال حماية البيئة.
* هناك تفاوت في إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجانب البيئي يتراوح من ضعيف إلى متوسط.
* أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التى لم تدمج البعد البيئي في نشاطها تعتبر حديثة النشأة.

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكننا القول أن الإلتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، كما لاحظنا من خلال توزيعنا للإستبيان إمتناع بعض المؤسسات عن الإجابة وهذا يدل على أنه ليس هناك وعي كافي بالموضوع مما يعكس ضعف تبني مسؤولي هذه المؤسسات للإلتزام البيئي كما أن السبب الرئيسي قد يعود لقلة المراقبة الدورية والمستمرة من طرف السلطات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة لعدم توفر الوعي اللازم لدى المجتمع بضرورة المحافظة على البيئة لغياب دور الإعلام في التوعية البيئية.

الإقتراحات :

يمكننا في نهاية هذه الدراسة أن نتقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببعض المقترحات التى من شأنها أن تعزز إلتزامها البيئي :

* زيادة الإهتمام بالجانب البيئي والإنخراط في المؤتمرات والندوات الدولية بغرض تحسين الآداء البيئي في المؤسسة.
* ضرورة عقد لقاءات تحسيسية وبرامج توعوية لفائد الإلتزام البيئي لدى المؤسسات.
* مد الجسور بين الجامعات والمؤسسات وكذا السلطات لإدراج البعد البيئي في المؤسسات.
* دمج البعد البيئي في إستراتيجيات المؤسسة.
* إعتماد المؤسسات لإستراتيجية بيئية للتقليل من آثارها السلبية على البيئة.
* ضرورة إعداد تقارير دورية حول الآداء البيئي.
* السعي للحصول على المواصفة ISO 14001.

* تقديم منح وحوافز جبائية ومعنوية للمؤسسات الملتزمة بيئيا.
* تفعيل النصوص القانونية والتشريعات المتعلقة بالإلتزام البيئي في الجزائر.
* ضرورة تكثيف دورات المراقبة من طرف السلطات المختصة بحماية البيئية على المؤسسات التى لها تأثير على البيئة.

آفاق الدراسة :

يعتبر موضوع الإلتزام البيئي موضوعا واسعا ومتشعبا لا يمكن من هذه المذكرة أن تغطي جميع جوانبه لذا فإنه يمكننا القول بأن هذه الدراسة تعتبر مقدمة لدراسات مستقبلية تسلط الضوء على الجوانب الأخرى التى لم يتم تناولها في الدراسة الحالية وهي :

* العلاقة بين الإلتزام البيئي وأخلاقيات الأعمال.
* تأثير خصائص المسير في تبني الإلتزام البيئي للمؤسسة.
* الإلتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولايات أخرى لتعميم النتائج.

أخيرا وفي نهاية هذه الدراسة نقول : هذا اجتهاد بشري، وجهد إنساني يلازمه النقص ويحتاج إلى التصويب والإحسان، فإن أصبت فمن الله ، وإن أخطأت فمن نفسي، وحسبي أنني اجتهدت.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية:

✓ **الكتب:**

1. أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2011.

2. عبد الوهاب الامين، **التنمية الاقتصادية**، دار حافظ للنشر والتوزيع، مصر، 2000.

3. يوسف مصطفى كافي، هبة مصطفى كافي، **التسويق الأخضر كمدخل لحماية البيئة المستدامة في منظمات الأعمال**، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2017.

✓ **البحوث العلمية:**

4. تليلي ياسين، **واقع الإلتزام البيئي للنشاط المقاولاتي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، فرع علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.

5. عبد الكريم لحيلح، **دور نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية – دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه ، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017.

6. غدايدية خير الدين، شنيخر محمد نذير، **أثر الالتزام بالمعايير البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مصنع اسمنت تبسة**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، فرع علوم التسيير، تخصكص ادارة أعمال المؤسسات، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017.

7. منذر نائل الكرداشة، **واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية البيئية دراسة تطبيقية لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية لدى الشركات الصناعية داخل حدود أمانة عمان الكبرى**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2010.

✓ **المجلات :**

8. بسمة مناخ، جبار بوكثير، **أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة الدولية ISO 14000 على الأداء البشري في المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة اسمنت تبسة**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2018.

9. بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة الشلف، الجزائر، 2018.

10. حميدي زقاي، رماس محمد أمين، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحسين الميزة التنافسية – دراسة حالة مؤسسة الإسمنت سعيدة**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، العدد الثالث، جامعة عباس لغرور، خنشلة، جوان 2018.

11. خلفاوي منية، واكلي كلتوم و قاضي نجاة، **مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية بالمسؤولية البيئية (تحديد الأنماط السلوكية البيئية المتبعة)**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الأول، نوفمبر 2018.

12. خلفاوي منية، واكلي كلثوم وآخرون، **مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية بالمسؤولية البيئية تحديد الأنماط السلوكية البيئية المتبعة**، مجلة الباحث، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، المجلد18، العدد 1 ، نوفمبر2018.

13. سالمي رشيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين الإلتزام البيئي ومنطق تعظيم الربح، مجلة البحوث والدراسات العلمية**، جامعة المدية، المجلد 6، العدد 1، 2014.

14. سلامي منيرة، تليلي ياسين، **واقع الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إقتصاديات إفريقيا، جامعة ورقلة، المجلد 15، العدد 21، 2019.

15. طالب محمد الأمين وليد، قلادي نظيرة، **الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، المجلد 5، العدد 1، نوفمبر 2018.

16. عبد الحق بوقفة، عبد الله مايو، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والصعوبات التي تواجهها**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الخامس، سبتمبر 2018.

17. عبد الرحمن محمد رشوان، اجهاد محمد شرف، **أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تطوير الإطار المفاهيمي لأبعاد المحاسبة عن التنمية المستدامة – دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية المدرجة في بورصة فلسطين**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد السابع، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، فلسطين، سبتمبر 2018.

18. علي محمد ثجيل المعموري، طبابيبة سليمة، سعيدي وردة، دور الذكاء الإقتصادي في تفعيل الإلتزام بالسلوك البيئي المستدام – دراسة حالة عينة من المؤسسات المتحصلة على المواصفات البيئية ISO 14001، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 21، جامعة واسط، العراق، 2012.

19. محمد عادل عياض، **دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة**، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

20. محمد عبد القادر حساني، محمد الأمين شربي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية في قطاع المحروقات الجزائري – دراسة حالة المجمع النفطي بئر السبع بحاسي مسعود، ورقلة، الجزائر –**، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018.

21. مصطفى محمد جمعة اسماعيل ابو عمارة، **الإفصاح عن المسؤولية البيئية في الشركات المساهمة السعودية**، المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال، المجلد 7، العدد 3، كلية إدارة الأعمال بالرس، المملكة العربية السعودية، 2019.

22. نصيرة يحياوي، مهدي مراد، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات آلية لتدعيم نظم الإدارة البيئية**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 07، العدد 32، جامعة الأغواط، 2019.

23. ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " الواقع والتحديات "**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد الثالث، جوان 2018.

✓ **الملتقيات:**

24. أحلام منصور،آسيا بن عمر، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها**، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، يومي 7-6 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

25. أوصيف لخضر، علماوي أحمد، **ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 - 16 نوفمبر2011.

26. حميد بوزيدة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية**، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، يومي 7-6 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

27. حنش أحمد، بوضياف حفيظ،، **التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة**، الملتقى الدولي الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة2، يومي 23 – 24 أفريل 2018.

28. رحيم حسين، رشيد مناصرية، **أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة ونظم إدارة البيئة الايزو 14000 على تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، جامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر 2011.

29. شوقي جباري، شرقي خليل، **فعالية مخطط الأعمال التفاعلي في مرافقة مسيري المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول إستراتيجية تنظيم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 17–18 أفريل 2012.

30. نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، **السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر دراسة ميدانية حول : تجربة شركة « الورود » لإنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الأيزو 14001**، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 21 – 20 نوفمبر 2012.

✓ **القوانين والمراسيم:**

31. القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

32. القانون رقم 01 – 18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 77، المنشورة في 15 ديسمبر 2001.

33. المرسوم التنفيذي 07-144 والذي يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 34، المؤرخ في 19 ماي 2007،

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية

34. Beatrice Butel-Bellini, **L'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise : une analyse contingente au niveau des sites de production**, Thèse pour le doctorat, Université de Lille, France, 1997.

35. Elisabeth Albertini , **L'engagement environnemental des entreprises : une revue de littérature**, Thèse de doctorat, Institut d'Administration des Entreprises (IAE) Paris, France, 2011.

36. Gribaa Fafani**, Les Déterminants de L'intention Environnementale des dirigeants des PME : Cas de l'industrie du textile-habillement Tunisienne**, Thèse de doctorat, l'école national Supérieure de Gestion Sousse, Tunisie, 2013 .

37. Hamidi youcef, **Place de dimension environnementale dans la gestion des PME algériennes «motivations et obstacles »**, Revue des recherches et d'études scientifiques, Université MEDEA, Vol 4, N 1, 2010.

38. Jouhaina Ben Boubaker Gherib, Sandrine Berger-Douce, **L'engagement environnemental des PME : Une analyse comparative France Tunisie,** Proposition de communication pour la conférence de l'AIMS, Université de Nice, France, 2008.

39. Khelfaoui Mounia, Amimi Houria, **La réglementation environnementale un enjeu pour l'engagement des PME Algériennes dans la RSE**, Revue des recherches et d'études scientifiques, Université MEDEA, Vol 6, N 2, 2012.
40. Mohamed Hamdoun, **Le comportement écologique des entreprises chimiques tunisiennes : un passage 1 obligé ou un choix délibéré ?**, 17eme conférence de l'Association Internationale de Management, Stratégique AIMS, Nice, Juin 2008.
41. Natacha Gondran, « **Système de diffusion d'information pour encourager les PME-PMI à améliorer leurs performances environnementales** », Thèse de doctorat en Sciences et techniques du déchet, L'école Nationale Supérieure des Mines De Saint-Etienne, France, 2001.
42. Sonya Rita Graci, **Environmental Commitment in the Tourism Accommodation Industry In Sanya, China**, Thèse de doctorat, University of Waterloo, Ontario, Canada, 2008.
43. Yves Robichaud, Corinna Stocky, Nicolas Legrand, Caroline Godard, **Les facteurs explicatifs de l'engagement environnemental des PME dans le secteur de l'agroalimentaire : une étude comparative Canada-France-Finlande,** Revue Organisations et territoires, Vol 21, N 3, 2012.

الملاحـــــــق

الملحق رقم 01: إستمارة الإستبيان الخاص بالدراسة

جـــامعة غـــرداية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

استبيان مؤسس ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

بعنوان:

الإلتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

_ دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الناشطة بولاية غرداية_

الطالبة:

- بن عطاالله سارة

تحت إشراف:

- أ. طالب أحمد نورالدين
- أ. بلعربي محمد

السلام عليكم، سيدي المدير / المسيّر الفاضل:

في إطار القيام ببحث استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والمعنونة بـ "**الالتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة _دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية_**"، يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة بهدف الحصول على المعلومات اللازمة والتي تخدم أهداف هذه الدراسة آملين في تعاونكم معنا، راجين منكم التفضل بالإجابة على الأسئلة الواردة في الاستمارة بدقة وموضوعية وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة، علما بأن الغاية من هذه الدراسة هي غاية علمية بحتة وسوف يتم التحفظ بإجابتكم وفقا لقواعد الأمانة والنزاهة العلمية والسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير، جُزيتم خيراً.

☜ **الالتزام البيئي (Engagement environnemental):**

مجموعة من المبادرات التي تقوم بها المؤسسة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن أنشطتها المضرة بالبيئة وللمحافظة عليها.

أ- الجزء الأول:

بيانات حول المؤسسة :

1) اسم المؤسسة .....

2) تاريخ التأسيس: (يذكر السنة فقط).....

3) نوع المؤسسة:

☐ **SARL** **(شركة ذات مسؤولية محدودة)**

☐ **EURL** **(شركة الشخص الوحيد ذات المسؤولية محدودة)**

☐ **SNC** **(شركة تضامن)**

☐ **SPA** **(شركة ذات أسهم)**

4) قطاع النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة:

- الخدمات ☐ - الصناعة ☐ - التجارة ☐ - بناء وأشغال عمومية ☐

5) السوق الذي تنشط فيه المؤسسة:

- محلي ☐ - وطني ☐ - دولي ☐

6) الرتبة الوظيفية للمجيب:

- مدير المؤسسة ☐ - نائب المدير ☐ - مسيّر المؤسسة ☐

أخرى ☐ (أذكرها: .....)

7) المستوى التعليمي : **-** بكالوريا فأقل ☐ - شهادة جامعية (تدرج) ☐ - دراسات عليا ☐

- معهد ☐ - تكوين مهني ☐

8) عدد عمال المؤسسة:

- أقل من10 عمال ☐ - من 10 إلى 49 عامل ☐ - من 50 إلى 250 عامل ☐

9) الشهادات أو الجوائز الوطنية والدولية التي حصلت عليها المؤسسة في مجالات حماية البيئة (ISO,....)

.....

.....

ب– الجزء الثاني: محـاور الاستبيان

أ. المحور الأول : إدراج المؤسسة للبعد البيئي في أنشطتها

الرقم	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	تعتبر المحافظة على البيئة من القيم الأساسية في مؤسستنا.					
02	تدرج المؤسسة قضية حماية البيئة في رؤيتها ورسالتها.					
03	تعمل مؤسستنا على نشر الوعي البيئي بين مختلف العمال وإشراكهم في تفعيل إلتزامها نحو البيئة.					
04	تلتزم مؤسستنا بالحفاظ على البيئة وتتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات البيئية لحمايتها.					
05	تستعمل المؤسسة ألواح الطاقة الشمسية داخل ورشاتها.					
06	تعتبر مؤسستنا الطاقات المتجددة من أهم الطاقات النظيفة التي يجب الإعتماد عليها لأجل التحول إلى صناعة بيئية نظيفة.					
07	تهتم مؤسستنا بالنفايات الصادرة عن مختلف أنشطتها من خلال إعادة تدويرها بغرض الحد من التلوث.					
08	تعتبر الإهتمامات البيئية من القضايا الإستراتيجية في مؤسستنا.					
09	تعتمد مؤسستنا على أحدث الوسائل والتقنيات للحد من التلوث.					
10	تقوم مؤسستنا بمراجعة سياستها البيئية بشكل دوري.					
11	تسعى مؤسستنا لتقليل الآثار السلبية الناجمة عن نشاطاتها تجاه البيئة كالنفايات.					
12	تقوم مؤسستنا بحملات نظافة للبيئة.					

ب. المحور الثاني: مدى توفر محددات الإلتزام البيئي لدى المؤسسة :

الرقم	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
تأثير التشريعات الحكومية : تقوم الدولة بوضع مجموعة من القوانين المحفزة والرادعة للمؤسسات من أجل حماية البيئة من التلوث						
01	دفعت المعايير التي فرضتها السلطات العمومية مؤسستنا في دمج الاهتمامات البيئية وجعلها من أولوياتها.					
02	تساعد القوانين الخاصة بجودة البيئة في الحد من التلوث.					
03	تقلل قوانين معايير الانبعاثات (Normes d'émissions) من سلوك مؤسستنا الضار تجاه البيئة.					
04	تلتزم مؤسستنا بمختلف القوانين والتشريعات الوطنية والدولية لحماية البيئة من أجل الاستفادة من الامتيازات والإعانات التي تمنحها الدولة.					
05	تلتزم مؤسستنا بمختلف القوانين والتشريعات الوطنية والدولية لحماية البيئة لعدم التعرض للضرائب والغرامات.					
06	تقوم مؤسستنا بإعداد تقارير سنوية حول آدائها البيئي.					
تأثير أصحاب المصالح : يتمثل أصحاب المصالح في الأطراف التي تتعامل معها مؤسستنا على مستوى محيطها الداخلي والخارجي.						
01	هناك وعي من طرف المساهمين والشركاء بضرورة حماية المؤسسة للبيئة الخارجية.					
02	يؤثر وعي المستهلك بضرورة إنتاج منتجات غير ضارة بالبيئة.					
03	نشترط على الموردين احترام المعايير البيئية في المواد الأولية.					
04	تعتبر الجمعيات البيئية من أهم العناصر المؤثرة على مؤسستنا لأجل تغيير سلوكنا تجاه حماية البيئة.					
05	تضغط الهيئات الحكومية على مؤسستنا من أجل تبني مسعى حماية البيئة.					

تأثير عوامل الفرصة الاقتصادية : إدماج البعد البيئي في النشاط قد يكون بسبب الرغبة في إقتناص فرصة إقتصادية.						
01	تسعى مؤسستنا إلى تحسين صورتها أمام الزبائن من خلال التزاماتها تجاه البيئة.					
02	تهدف مؤسستنا إلى تقليل التلوث من خلال تصميم منتج صديق للبيئة للرفع من الطلب على منتجاتها.					
03	تستخدم مؤسستنا تقنيات ملائمة لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والماء وللتخلص من النفايات ومخلفات نشاطاتها للتميز عن منافسيها.					
04	ندرك في مؤسستنا أن استخدام التكنولوجيا النظيفة التى تقتصد في الطاقة والموارد، إضافة إلى إعادة التدوير يساعد على تخفيض التكاليف و تحقيق هامش ربح أكبر.					
05	تمضي الشركة سنويا مناقصات مع بعض المؤسسات المتخصصة في القضاء على النفايات.					
تأثير السلوكيات الشخصية للمسيرين في محافظة المؤسسة على البيئة						
01	لدي وعي وإدراك بأن البيئة الطبيعية في خطر ويجب حمايتها من التلوث.					
02	أقوم بمبادرات لتحسين الأداء البيئي في مؤسستنا.					
03	يحظى إهتمامي بالجانب البيئي للمؤسسة بنفس القدر باهتمامي بجانب تحقيق الأرباح.					
04	أوصي في اجتماعاتي بضرورة حماية البيئة والمحيط.					
05	أحرص على وجود سياسة بيئية واضحة ومنشورة للجميع في مؤسستنا.					

إذا كانت المؤسسة تقوم ببعض المبادرات الخاصة بالبيئة، فيرجى ذكرها:

.....

.....

.....

..... شكرا على تعاونكم.

الملحق رقم 02: قائمة الأساتذة المحكمين للإستبيان

إسم المحكم	الرتبة العلمية
د.شرقي مهدي	أستاذ محاضر أ
د. بوداود بومدين	أستاذ محاضر ب
د. قمبور عبد الرؤوف	أستاذ محاضر ب
د.قلبازة آمال	أستاذ محاضر ب
أ. بوقرة نور الهدى	أستاذ محاضر ب
أ. خنوس عبد الهادي	أستاذ محاضر ب

الملحق رقم 03: قائمة المؤسسات المستقصاة

L'entreprise	Activité	Lieu
PLASTUBE	Fab de tube en PVC rigide	Bounoura
ENAC	Construction et pose de canalisation de transport d'hydrocarbures liquides et gaz	Bounoura
RECIBAT	Recyclage batterie	Berriane
PROCHISA	Produits chimique du sahara	Bounoura
FEAPO	Fab d'emballage et articles en plastique des oasis	Bounoura
GHARDAIA PLASTIQUE	Fab de plastique	Bounoura
GHARDAIA FLACON	Fab de plastique	Bounoura
PLAST AFRIQUE	Fab art en plastique	Bounoura
SABRINEL	Fab produits cosmétique	Bounoura
PATES SERSOU	Production pates	Bounoura
EL ALOUANI SAID	Laiterie S.A.F.I	Ghardaia
SBGEM	Producti Eaux minirales	Menea
LES MOULIN DES SEPT-EPIS	Minoterie	Berriane
LAITTERIE EL ASSIL	Laiterie el Assil	Geurrara
2MBA	Fab pates alimentaire	Berriane
ZELFANA LAIT	Laiterie	Zelfana
MANBAA EL GOLEA	Eau minérale	Menea

FABS	Fab d'article de bureau et scolaire	Berriane
IMPRIMERIE DU SUD	Imprimerie	Bounoura
TISCOBA	Tissage mécanique de couvertures et baches	Geurrara
SABY ZINE	Vetement pour bébés et enfants	Bounoura
SPDG	Société de platre et derivés Ghardaia	Metlili
OASIS PLATRE	Extraction et fabrication platre	Bounoura
SKTM	Shariket Kahraba wa Taket Moutadjadida	
BCB (Baslimane Chaux Berriane)	Fabrication de chaux	Berriane
SMCM	MAT construction et ETP	Metlili
UCOGEBER	Unité de concassage	Berriane
CONCABER	Unité de concassage	Berriane
SATRECH BENBRAHIM	Unité de concassage	Zelfana
COMAVER	Compagnie article du verre	Bounoura
SONERAS	Fab d'équip d'accessoire auto	Bounoura
ENERGICAL GAZ	Fab produits elect et éléctromenages	Bounoura
SONATRACK	Société des trav pétroliers	Zelfana
NAFTAL Unité de Carburant	Dist de carborant	Bounoura
NAFTAL Unité de Bitume	Dist de bitume	Bounoura
NAFTAL Unité de Commerce	Unité commerciale	Bounoura
TRANSFO METAL	Metallurgie et affinage metaux	Geurrara
TECHNOSAT	Fab produits en metaux ferreux	Ghardaia
SIAM	Societé industruelle d'articles métalliques	Bounoura
SOFACC	Societé de fabrication d'accumulateurs	Berriane
ALCOGAZ	MAT construction et ETP	Metlili
HIDROTRAV	Trav d'hydrauliques	Bounoura
SICPO	Societé d'impression cartonnage et plastique des oasis	Ghardaia
CHIHANI PLAST	Fab art en plastique	Ghardaia
SNC DAHMANE ET FILS	Fab matériaux de construction	Metlili
BCMC	Chaux et matériaux de construction	Berriane

الملحق رقم 04 : نتائج إختبار معامل ألفا كرونباخ

نتائج إختبار معامل ألفا كرومبخ للمحور الأول :

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.761	12

نتائج إختبار معامل ألفا كرومبخ للمحور الثاني :

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.849	21

نتائج إختبار معامل ألفا كرومبخ لجميع الفقرات :

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.891	33

الملحق رقم 05 : نتائج إختبار معاملات الارتباط :

Correlations

		Q	Za	Zb	Zc	Zd	Z	TOTAL
Q	Pearson Correlation	1	.578**	.449**	.666**	.585**	.706**	.927**
	Sig. (2-tailed)		.000	.002	.000	.000	.000	.000
	N	46	46	46	46	46	46	46
Za	Pearson Correlation	.578**	1	.647**	.649**	.491**	.864**	.777**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.001	.000	.000
	N	46	46	46	46	46	46	46
Zb	Pearson Correlation	.449**	.647**	1	.524**	.471**	.808**	.677**
	Sig. (2-tailed)	.002	.000		.000	.001	.000	.000
	N	46	46	46	46	46	46	46
Zc	Pearson Correlation	.666**	.649**	.524**	1	.468**	.833**	.810**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.001	.000	.000
	N	46	46	46	46	46	46	46
Zd	Pearson Correlation	.585**	.491**	.471**	.468**	1	.733**	.712**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.001	.001		.000	.000
	N	46	46	46	46	46	46	46
Z	Pearson Correlation	.706**	.864**	.808**	.833**	.733**	1	.920**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000
	N	46	46	46	46	46	46	46
TOTAL	Pearson Correlation	.927**	.777**	.677**	.810**	.712**	.920**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	46	46	46	46	46	46	46

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم 06 : نتائج إختبار التوزيع الطبيعي :

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		Q	Za	Zb	Zc	Zd	Z	TOTAL
N		46	46	46	46	46	46	46
Normal Parameters[a,b]	Mean	4.0543	4.0109	3.8652	3.9565	4.4043	4.0592	4.0568
	Std. Deviation	.33712	.40430	.37960	.44803	.36145	.32356	.30510
Most Extreme Differences	Absolute	.129	.191	.177	.157	.171	.156	.094
	Positive	.129	.191	.177	.157	.171	.156	.094
	Negative	-.059	-.091	-.112	-.107	-.146	-.074	-.060
Kolmogorov-Smirnov Z		.877	1.298	1.200	1.065	1.157	1.059	.640
Asymp. Sig. (2-tailed)		.426	.069	.112	.207	.137	.212	.807

a. Test distribution is Normal.
b. Calculated from data.

الملحق رقم 07 : التحليل الوصفي لخصائص العينة :

نوع المؤسسة :

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	EURL	2	4.3	4.3	4.3
	SARL	34	73.9	73.9	78.3
	SNC	2	4.3	4.3	82.6
	SPA	8	17.4	17.4	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

النشاط

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	البناء	4	8.7	8.7	8.7
	التجارة	11	23.9	23.9	32.6
	الخدمات	3	6.5	6.5	39.1
	الصناعة	28	60.9	60.9	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

السوق

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دو	2	4.3	4.3	4.3
	مح	10	21.7	21.7	26.1
	وط	34	73.9	73.9	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

الرتبة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أخرى	10	21.7	21.7	21.7
	المدير	8	17.4	17.4	39.1
	المسير	20	43.5	43.5	82.6
	نائب	8	17.4	17.4	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

المستوى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تكوين م	4	8.7	8.7	8.7
	ثانوي	2	4.3	4.3	13.0
	دراسات	4	8.7	8.7	21.7
	شهادة ج	30	65.2	65.2	87.0
	معهد	6	13.0	13.0	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

العاملين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 10	4	8.7	8.7	8.7
	من 10 إلى 49	25	54.3	54.3	63.0
	من 50 إلى 250	17	37.0	37.0	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

الجوائز

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أخرى	3	6.5	6.5	6.5
	ايزو	5	10.9	10.9	17.4
	لا شئ	38	82.6	82.6	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

Descriptive Statistics(الوصف الإحصائي)

	N	Mean	Std. Deviation
Q1	46	4.61	.493
Q2	46	4.39	.493
Q3	46	4.48	.505
Q4	46	4.33	.668
Q5	46	2.41	.748
Q6	46	3.98	.614
Q7	46	4.09	.755
Q8	46	4.35	.482
Q9	46	3.78	.728
Q10	46	3.76	.899
Q11	46	4.22	.467
Q12	46	4.26	.681
Q	46	4.0543	.33712
Valid N (listwise)	46		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
Z1	46	4.28	.455
Z2	46	4.24	.639
Z3	46	3.87	.619
Z4	46	4.07	.611
Z5	46	4.26	.713
Z6	46	3.35	1.016
Z7	46	4.35	.482
Z8	46	4.09	.626
Z9	46	3.96	.698
Z10	46	2.80	.654
Z11	46	4.13	.806
Z12	46	4.43	.501
Z13	46	3.98	.745
Z14	46	4.09	.661
Z15	46	4.24	.565
Z16	46	3.04	1.010
Z17	46	4.74	.444
Z18	46	4.41	.498
Z19	46	4.17	.529
Z20	46	4.39	.493
Z21	46	4.30	.511
Za	46	4.0109	.40430
Zb	46	3.8652	.37960
Zc	46	3.9565	.44803
Zd	46	4.4043	.36145
Z	46	4.0592	.32356
Valid N (listwise)	46		

الملحق رقم 08 : إختبار فرضيات الدراسة :

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Z1	63.803	45	.000	4.283	4.15	4.42
Z2	45.000	45	.000	4.239	4.05	4.43
Z3	42.429	45	.000	3.870	3.69	4.05
Z4	45.119	45	.000	4.065	3.88	4.25
Z5	40.537	45	.000	4.261	4.05	4.47
Z6	22.353	45	.000	3.348	3.05	3.65

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Z1	46	4.28	.455	.067
Z2	46	4.24	.639	.094
Z3	46	3.87	.619	.091
Z4	46	4.07	.611	.090
Z5	46	4.26	.713	.105
Z6	46	3.35	1.016	.150

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Z7	61.237	45	.000	4.348	4.20	4.49
Z8	44.257	45	.000	4.087	3.90	4.27
Z9	38.455	45	.000	3.957	3.75	4.16
Z10	29.089	45	.000	2.804	2.61	3.00
Z11	34.766	45	.000	4.130	3.89	4.37

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Z12	60.012	45	.000	4.435	4.29	4.58
Z13	36.216	45	.000	3.978	3.76	4.20
Z14	41.945	45	.000	4.087	3.89	4.28
Z15	50.879	45	.000	4.239	4.07	4.41
Z16	20.436	45	.000	3.043	2.74	3.34

ANOVA
TOTAL

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.482	4	.121	1.334	.274
Within Groups	3.707	41	.090		
Total	4.189	45			

ANOVA
TOTAL

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.268	3	.089	.957	.422
Within Groups	3.921	42	.093		
Total	4.189	45			

ANOVA
TOTAL

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	
.067	2.889	.248	2	.496	Between Groups
		.086	43	3.693	Within Groups
			45	4.189	Total

الفهـــــــرس

العنوان	الصفحة
إهداء	I
شكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال البيانية	VII
قائمة الملاحق	VIII
قائمة المختصرات	IX
مقدمة عامة	أ
الجانب النظري	
الفصل الأول: الإلتزام البيئي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الإطار النظري والدراسات السابقة	
تمهيد	07
المبحث الأول: عموميات حول الإلتزام البيئي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	08
المطلب الأول: مفاهيم حول الإلتزام البيئي	08
الفرع الأول : مفهوم الإلتزام البيئي	08
الفرع الثاني : محددات الإلتزام البيئي	09
الفرع الثالث : بعض المفاهيم التى لها علاقة بالإلتزام البيئي	13
أولا : التنمية المستدامة	13
ثانيا : الإيزو 1400	14
ثالثا : المسؤولية الاجتماعية	16
المطلب الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
الفرع الأول : مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
أولا : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
ثانيا : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
ثالثا : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
الفرع الثاني : نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	22

الفرع الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري	23
المطلب الثالث : الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
الفرع الأول : العوامل المحفزة للإلتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
الفرع الثاني : أنواع الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
الفرع الثالث : معوقات الإلتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	29
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	29
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	31
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	34
الفرع الأول : أوجه التشابه والإختلاف مع الدراسات السابقة باللغة العربية	34
الفرع الثاني : أوجه التشابه والإختلاف مع الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	36
الفرع الثالث : أوجه الإستفادة من الدراسات السابقة	39
خلاصة الفصل	40
الجانب التطبيقي	
الفصل الثاني: دراسة إستطلاعية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غرداية	
تمهيد	42
المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية	43
المطلب الأول: الطريقة المتبعة	43
الفرع الأول: منهجية الدراسة	43
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	43
الفرع الثالث: متغيرات الدراسة	45
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	46
الفرع الأول: مصادر جمع البيانات	46
الفرع الثاني: الأدوات المستعملة في الدراسة	46
أولا : الاستبيان	46
ثانيا : المقابلة	48
ثالثا : البريد الالكتروني	48

الفرع الثالث: البرامج والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	48
أولا : البرامج الاحصائية المستخدمة في الدراسة	48
ثانيا : الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	48
المطلب الثالث: عرض أداة الدراسة	49
الفرع الأول: صدق وثبات أداة الدراسة (الإستبيان)	49
الفرع الثاني: معامل الإرتباط	50
الفرع الثالث: إختبار توزيع البيانات	51
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية	52
المطلب الأول: عرض خصائص العينة ومعالجة محاور الإستبيان	52
الفرع الأول: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بخصائص العينة	52
الفرع الثاني: عرض وتحليل وجهات نظر عينة الدراسة حول الجزء الثاني من الإستبيان	59
الفرع الثالث : عرض وتحليل وجهات نظر عينة الدراسة حول الجزء الثاني من الإستبيان	61
المطلب الثاني: إختبار فرضيات الدراسة والتعليق عليها	65
الفرع الأول : إختبار الفرضية الأولى	65
الفرع الثاني : إختبار الفرضية الثانية	67
الفرع الثالث : إختبار الفرضية الثالثة	71
الفرع الرابع : إختبار الفرضية الرابعة	78
المطلب الثالث: المقابلة	79
الفرع الأول: عرض المقابلات مع بعض أفراد عينة الدراسة	79
الفرع الثاني: عرض المقابلة مع السيد رئيس التنظيم والتراخيص بمديرية البيئة	81
الفرع الثالث: التعليق على نتائج المقابلة	83
خلاصة الفصل	84
الخاتمة	86
قائمة المصادر والمراجع	90
الملاحق	96
الفهرس	109